ملف
إعـــــادة
الروابط العائلية
العدد 21

يناير 2026م
شعبان 1447هـ

معكم
MAACOM

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني تصدر عن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

في قلب الأزمات... عندما يصبح الأمل خيط نجاة

إعـــادة الروابط العائلية

حوار مع مسؤولة إعادة الروابط العائلية في دول مجلس التعاون

حوار مع رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية في دول مجلس التعاون

مرسيدس بابي: نقص التمويل من أبرز تحديات العمل الإنساني

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر
Arab Red Crescent and Red Cross Organization
ARCO

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر هي منظمة إنسانية إقليمية ذات امتداد دولي؛ أعضاؤها هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية؛ وتعمل في إطار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وهي عضو مراقب دائم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية؛ وفي الأمم المتحدة.

معكم
MAACOM

www.arabrcrc.org

العدد (21) يناير 2026م

شعبان 1447 هـ

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني
تصدر عن المنظمة العربية للهلال الأحمر
والصليب الأحمر - ترخيص رقم (370)

المشرف العام

أ. عبدالله بن سهيل المهيدلي

الأمين العام للمنظمة العربية
للهلال الأحمر والصليب الأحمر

رئيس التحرير

مختار العوض موسى

مدير التحرير

بشير بوزيان الرحماني

أعضاء هيئة التحرير

د. عبدالرزاق أمان

شهد الهشمي

التصميم الفني

رامي صلاح بخيت

للمراسلات

باسم رئيس التحرير

maacom@arabrcrc.org

إعادة الروابط العائلية في زمن الأزمات

رئيسة الاتحاد الدولي:

الهجوم على عامل إنساني إعداء على الإنسانية

د. العويسي: كل جهد يُبذل في سماء الإنسانية بارقة أمل لتخفيف المعاناة

المسؤولية الجنائية الفردية لمبرمجي أدوات الذكاء الاصطناعي

سفير الإنسانية فايز المالكي

دور الجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية

الصليب الأحمر اللبناني يلم شمل 1103 عائلة

الهلال الأحمر العربي السوري يقدم 17703 خدمة لإعادة الروابط العائلية

319 ألف مستفيد من برنامج إعادة الروابط العائلية بالهلال الأحمر العراقي

600 نقطة إنسانية حول العالم تتبع للاتحاد الدولي وتخدم المهاجرين

الصليب الأحمر اللبناني قدم خدمات إعادة الروابط العائلية لـ 103 عائلة

إعادة الروابط العائلية في القانون الدولي الإنساني

إعادة الروابط العائلية في زمن الأزمات: التحديات والحلول

أ. عبدالله بن سهيل المهيدلي
أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

في خضم الأزمات الإنسانية، سواء كانت نزاعات مسلّحة أو كوارث طبيعية أو هجرات قسرية، تختفي الوجوه وتتقطّع الأوصال؛ ويجد آلاف الأشخاص أنفسهم فجأة في مواجهة فاجعة من نوع خاص، حين يفقدون التواصل مع أحبائهم، ويجهلون مصيرهم، ولا يعرفون ما إذا كانوا أحياءً أم أمواتًا؛ في مثل هذه الظروف، تصبح إعادة الروابط العائلية شريان حياة إنساني، ومحورًا أساسياً من محاور الكرامة الإنسانية.

دور المنظمات الإنسانية

تبذل منظمات عدة، مثل: اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC)؛ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) أطباء بلا حدود والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر... جهودًا عظيمة في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية من خلال برامج متنوعة، تشمل : استقبال طلبات البحث عن المفقودين وتسجيلهم إلكترونيًا؛تنفيذ "مكالمة آمنة" في المخيمات ومراكز النزوح لتعزيز التواصل؛ نشر فرق ميدانية لتتبع المفقودين والتنسيق مع السلطات المحلية؛ وغير ذلك؛ ورغم هذه الجهود الكبيرة، تواجه عمليات إعادة الروابط العائلية تحديات معقدة، من أبرزها: تشتّت العائلات بسرعة أثناء النزاعات والكوارث، ما يجعل تتبّعها صعبًا؛ عدم توفر بيانات دقيقة أو رسمية عن المفقودين؛

ضعف البنية التحتية مثل الاتصالات والطرق والمؤسسات أثناء الكوارث؛ فقدان الهويات والأوراق الثبوتية في حالات الهجرة غير النظامية؛ الحاجة لحماية البيانات الشخصية وضمان عدم استغلالها؛ نقص الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين؛ ضعف التنسيق والتمويل بين الجهات المعنية؛ عدم التفعيل الكافي للإطار القانوني، رغم أن اتفاقيات جنيف تنص على أن "لكل شخص الحق في معرفة مصير أقاربه المفقودين".؛ يرفض بعض الأطراف المتنازعة التعاون أو تبادل المعلومات حول المفقودين أو الجثث؛ التشريعات المقيّدة للتنقل التي تعرقل جهود لمّ الشمل.

الحلول المقترحة

لمعالجة هذه التحديات وجعل برامج إعادة الروابط العائلية أكثر فعالية، يمكن اعتماد مجموعة من الحلول، منها:

ـ تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات بين الدول والمنظمات ذات العلاقة؛ والتنسيق بين الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية.

ـ تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية للاجئين والمهاجرين.

ـ إزالة العوائق البيروقراطية التي تؤخر عمليات لمّ الشمل.

ـ استخدام التكنولوجيا في إدماج أدوات التعرف على الهوية ضمن برامج المساعدات؛ وتطوير وسائل تتبع المفقودين إلكترونيًا.

ـ تمكين المجتمعات المحلية من خلال تدريب السكان المحليين على آليات البحث والمساعدة؛ وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الروابط العائلية.

ـ التمويل المستدام من خلال إنشاء صناديق طوارئ لتمويل عمليات البحث ولمّ الشمل في حالات الكوارث.

ـ حماية البيانات وحقوق المتضررين: الالتزام الصارم بمعايير حماية البيانات الشخصية؛ واعتماد مدونة سلوك تنظّم استخدام البيانات وتمنع استغلالها.

ـ تقديم الدعم النفسي والاجتماعي: توفير برامج متخصصة لعائلات المفقودين وإشراك الأسر في جميع مراحل عملية البحث.

ـ احترام القانون الدولي الإنساني: تسجيل المحتجزين وتبليغ العائلات؛ تسهيل تبادل المعلومات، والحفاظ على كرامة الموتى؛الاعتراف بحقوق العائلات، بما فيها الحق في معرفة المصير.

ـ إدماج برامج الروابط العائلية في خطط الطوارئ: التخطيط المسبق والاستجابة السريعة في حال حدوث انفصال عائلي؛ تسهيل وسائل الاتصال كالمكالمات أو الفيديو أو الرسائل القصيرة.

ـ تقييم الأداء والتعلم من التجارب: دراسة الحالات الناجحة والفاشلة لتحديد عوامل النجاح أو الإخفاق؛ تعديل السياسات والممارسات بناءً على نتائج التقييم المستمر.

ـ تعزيز الدور الإعلامي في توفير معلومات دقيقة للتواصل مع المفقودين ولمّ شملهم مع أسرهم.

إن إعادة الروابط العائلية ليست مجرد خدمة إنسانية، بل حق أساسي لكل إنسان؛ وفي زمن الأزمات، تصبح هذه الخدمة بمثابة أمل حيّ يُعيد الطمأنينة والكرامة لأولئك الذين طالتهم نيران الحرب أو الكارثة أو الفقد؛ ولذلك، فإن تضافر الجهود بين جميع الجهات الفاعلة، محليًا واقليميًا ودوليًا، يمثل حجر الزاوية في نجاح هذه المهمة النبيلة.

أكد أن اليوبيل الذهبي لـ ARCO محطة انطلاق قوية للعمل الإنساني

د. العويسي: كل جهد يبذل في سماء الإنسانية هو بارقة أمل لتخفيف المعاناة

أكد رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الدكتور جلال بن محمد العويسي؛ أن احتفال المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر باليوبيل الذهبي هو احتفاء بـ ٥٠ عاماً من العطاء الإنساني الممتد للمنظمة وأعضائها من الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وقال «د. العويسي» في كلمة في الاحتفال: هذه الكيانات الإنسانية العربية رغم الصعاب والمآسي التي تواجهها تتعاون فيما بينها وتعمل بروح الفريق الواحد لتخفيف الألم عن الجرحى والمتضررين من الأزمات والكوارث.

وخاطب رئيس الهيئة رؤساء وأمناء وممثلي الجمعيات الوطنية قائلا: كنتم ولا زلتم الداعم الأول للمنظمة العربية والسند المعزّز لحراكها التنسيقي في خدمة العمل الإنساني.

وأشار إلى أن الاحتفال باليوبيل الذهبي للمنظمة يعد بداية مرحلة جديدة لتجاوز تحديات العمل الإنساني ومضاعفة الجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية.

وأستطرد قائلا: إننا نعلم جميعا أن طريق العمل الإنساني تواجهه تحديات جمّة؛ مما يحتم علينا جميعاً أن نرتقي بأدائنا إلى مستوى غير مسبوق؛ ونعمل على تعزيز الشراكة العربية في العمل الإنساني؛ ونؤكد أن مستقبل العمل الإنساني يكمن في الاستثمار في الإنسان أولاً وتمكينه من أحدث أدوات العصر التقنية. ودعونا أن نتذكر أن كل عمل أو جهد هو بارقة أمل في سماء الإنسانية؛ وعلينا أن نزرع الأمل في الإنسان؛ ونأمل أن يكون هذا اللقاء محطة انطلاق أقوى وأعظم في مجال العمل الإنساني.

وأكد في ختام كلمته أن المملكة العربية السعودية التي تنطلق من رسالتها الإنسانية لا تتوانى في خدمة العمل الإنساني ودعمه؛ وكانت ولا تزال حاضرة في كل ميادين العمل الإنساني؛ أياديها البيضاء المعطاءة تقدم المساعدة لكل محتاج في دول العالم أجمع؛ ونستحضر هنا استضافتها ودعمها المستمر للمنظمة العربية منذ إنشائها عام 1975م؛ مما يعكس دعمها للعمل الإنساني بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظهم الله ـ.

«أ.المهيدلي»: التضامن الجماعي لم يعد خياراً، بل ضرورة لتخفيف المعاناة الإنسانية

استعرض أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO أ. عبدالله بن سهيل المهيدلي، حجم التحديات الإنسانية الجسيمة التي تعصف بعدد من دول المنطقة العربية، حيث تتعمّق الأزمات وتتداخل في ظل نزاعات مسلحة وصراعات ممتدة، تلقي بظلالها القاسية على الملايين من أبناء المنطقة.

وقال»أ. المهيدلي» لدى إفتتاح أعمال الهيئة العامة للمنظمة للدورة 49 باستضافة كريمة من هيئة الهلال الأحمر السعودي: إن المشهد الإنساني في منطقتنا يحمل ملامح مأساوية واضحة: في فلسطين، يواجه الشعب الفلسطيني كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث تتعرض المنشآت المدنية والمستشفيات والملاجئ للقصف، وتُعاق سبل وصول المساعدات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.؛ وفي السودان، خلّفت الحرب المستمرة نزوحاً واسعاً ومعاناة إنسانية حادة، تسبّبت في مزيد من الدمار والجوع والمرض؛ وفي اليمن، ما زالت سنوات النزاع الطويلة تنعكس على الأمن الغذائي والصحي لملايين اليمنيين؛ وفي سوريا، لا يزال المدنيون يعانون من تداعيات حرب ممتدة دمرت البنية التحتية ووضعت تحديات كبيرة أمام عملية إعادة البناء والاستقرار؛ وفي ليبيا، تركت الحرب آثار نفسية واجتماعية سيئة على الأسر جميعها مما سيؤثر حتما على مستقبلهم؛ أما في لبنان، فقد عمّقت الأزمات الاقتصادية حجم التحديات الإنسانية، وزادت من هشاشة الفئات الأكثر ضعفاً.

وأستطرد قائلا هذه الوقائع جميعها تؤكد أن منطقتنا تمر بمرحلة إنسانية غير مسبوقة في خطورتها وتعقيدها، وأن التضامن والعمل الجماعي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة وجودية.

ومن هذا المنبر، أجدد – باسم منظمتنا – الدعوة الصريحة إلى المجتمع الدولي بكل مكوناته: دولاً وحكومات ومنظمات إنسانية وإقليمية ودولية، من أجل:

تعزيز الجهود المشتركة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

حماية المدنيين والأطقم الطبية

والإغاثية من الاستهداف.
الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني، باعتباره السياج الحامي لكرامة الإنسان في أوقات النزاعات.
وقال إن احتفال منظمتنا هذا العام بمرور خمسين عاماً على تأسيسها ليس مجرد محطة تاريخية، بل هو تجديد لعهدنا والتزامنا بمبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ فعلى مدى خمسة عقود، عملت منظمتنا على دعم الجمعيات الوطنية العربية، وستواصل القيام بدورها في بناء قدراتها وتطوير كفاءاتها، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها، ومد جسور التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق أهدافنا الإنسانية المشتركة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أعبر عن عظيم الامتنان للمتطوعين والعاملين في الميدان، الذين يشكلون العمود الفقري للعمل الإنساني؛ هؤلاء الأبطال الصامدون يقدمون أسمى صور التضحية دفاعاً عن كرامة الإنسان وحقه في الحياة، رغم ما يواجهونه من مخاطر وصعوبات؛ كما نتوجه بخالص العزاء إلى أسر من فقدناهم في ساحات الواجب الإنساني، سائلين الله أن يتغمدهم بواسع رحمته.
وأردف قائلا : إن مسؤوليتنا الجماعية اليوم تحتم علينا أن نرتقي بالعمل الإنساني العربي، وأن نجعل من منظمتنا منصةً للتضامن والتنسيق والتأثير الفاعل، بما يعزز قدرة شعوبنا على الصمود ويعيد الأمل إلى من فقدوه.
ويسعدني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين – حفظهم الله - ولمقام وزارة الخارجية على التسهيلات الكبيرة التي ساعدت المنظمة على تحقيق رسالتها الإنسانية، وأتوجه لكم اصحاب المعالي والسعادة بتحية شكر وتقدير وعرفان، قادة العمل الإنساني في المنطقة العربية، على مساهمتكم ودعمكم طوال السنوات مما مكنا من تحقيق العديد من الإنجازات التي أسهمت في صون كرامة الانسان ودعماً للعمل العربي المشترك.

أمين ARCO مفتتحا احتفالية

اليوبيل الذهبي للمنظمة:

نقف في محطة تاريخية مهمة؛ نستشرف خلالها المستقبل بعزيمة وإرادة لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية

أكد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO أ. عبدالله بن سهيل المهيدلي؛ أن احتفال المنظمة باليوبيل الذهبي للمنظمة ليس مجرد مناسبة احتفالية؛ بل هو وقفة وفاء واعتراف بجهود كل من ساهم في بناء هذه المنظمة.

وأضاف في الوقت الذي نقف فيه على أعتاب محطة تاريخية مهمة في مسيرة العمل الإنساني العربي المشترك نستشرف المستقبل بكل عزيمة وإرادة لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية والخطة التنفيذية والبرامج التنموية التي اعتمدتموها في الخطة الاسترتيجية للمنظمة 2025 ـ 2028 لتكون بداية انطلاقة لخمسين عاما أخرى من العمل الإنساني.

وقال إن ما أنجزته المنظمة خلال نصف قرن لم يكن ليتحقق لولا دعمكم الكريم وحرص الجمعيات الوطنية على العمل الجماعي؛ إلى جانب الجهد المتواصل الذي بذلته الأمانة العامة عبر العقود.

وتقدم «أ. المهيدلي» في كلمة رحب فيها بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأمناء وممثلو الجمعيات الوطنية في حفل اليوبيل الذهبي للمنظمة يوم 28 أغسطس 2025 ؛برعاية سعادة

الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الرسّي
وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية المتعددة والمشرف العام على وكالة الوزارة لشؤون الدبلوماسية العامة؛
بخالص الشكر والعرفان إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ـ حفظهم الله ـ ولمقام وزارة الخارجية على التسهيلات الكبيرة التي ساعدت الأمانة العامة على تحقيق رسالتها الإنسانية وعلى دعمها الدائم للمنظمة العربية؛ وعلى ما وفرته من رعاية واستضافة كريمة لهذه المناسبة التاريخية.

وفيما يلي نص كلمة الأمين العام:

أصحاب المعالي والسعادة،
السادة رؤساء وأمناء وممثلو الجمعيات الوطنية،
الضيوف الكرام، السيدات والسادة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني باسمي وباسم منسوبي الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أن أرحب بكم على أرض المملكة العربية السعودية، حيث تأسست المنظمة العربية منذ خمسين عاماً، شهدت خلالها بلداننا العربية تحديات جسيمة أوجبت علينا جميعاً توحيد جهودنا من أجل إنسانيتنا، ومن هنا نشأت المنظمة العربية ليكون دورها المنوط هو الحفاظ على كرامة وإنسانية المواطن العربي، وستواصل مسيرتها للحفاظ على المكاسب التي حققتها لشعبنا العربي طوال مسيرة خمسين عاماً من العمل الإنساني.

إن تدشيننا لاحتفالات اليوبيل الذهبي للمنظمة ليس مجرد مناسبة احتفالية، بل هو وقفة وفاء واعتراف بجهود كل من ساهم في بناء هذه المنظمة، وبالتضحيات الجليلة التي قدمتها الجمعيات الوطنية بموظفيها ومتطوعيها، والتي كانت - ولا تزال - خط الدفاع الأول في مواجهة الكوارث والأزمات في منطقتنا، لقد كانت خمسون عاماً من العطاء، والتنسيق، والتضامن، والإيمان العميق برسالة إنسانية واحدة، تتجاوز الحدود وتجمعنا على قيم الرحمة والكرامة.

أصحاب المعالي والسعادة،

نحتفل اليوم ونحن أكثر عزماً وإصراراً على المضي قدماً في تطوير آليات عملنا، وتعزيز شراكاتنا، وتمكين جمعياتنا الوطنية، والانفتاح على المستقبل من خلال الابتكار في العمل الإنساني، وتبني الحلول المستدامة، مع التمسك الراسخ بالمبادئ الأساسية لحركتنا الإنسانية، كما نواصل بناء جسور التعاون من خلال الانفتاح على جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لخدمة أهدافنا الإنسانية المشتركة.

وفي الوقت الذي نقف فيه جميعاً على أعتاب محطة تاريخية مهمة في مسيرة العمل الإنساني العربي المشترك، نستشرف المستقبل بكل عزيمة وإرادة لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية والخطط التنفيذية والبرامج التنموية التي اعتمدتموها في الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر 2025 - 2028، لتكون بداية انطلاقة لخمسين عاماً أخرى من العمل الإنساني.

أيها الحضور الكريم،

إن ما أنجزته المنظمة العربية خلال نصف قرن لم يكن ليتحقق لولا دعمكم الكريم وحرص الجمعيات الوطنية على العمل الجماعي، إلى جانب الجهد المتواصل الذي بذلته الأمانة العامة عبر العقود. فلكم جميعًا جزيل الشكر والتقدير.

ويسعدني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهم الله - ولمقام وزارة الخارجية على التسهيلات الكبيرة التي ساعدت الأمانة العامة على تحقيق رسالتها الإنسانية، وعلى دعمها الدائم للمنظمة العربية، وعلى ما وفرته من رعاية واستضافة كريمة لهذه المناسبة التاريخية.

كما نوجه تحية تقدير وعرفان إلى الأمناء العامين السابقين الذين قادوا المسيرة، وإلى كل من ساهم في إنجازات المنظمة من موظفين ومتطوعين وشركاء.

كل عام ومنظمتنا العربية أقوى وأكثر تأثيرًا،
وكل عام وأنتم بخير.

50 عاماً من العطاء الإنساني

أجازت استراتيجية 2025 ARCO . 2028

الهيئة العامة (49) تعتمد تسمية الصندوق العربي لدعم المشاريع الإنسانية وإنشاء لجنة الاستدامة المالية

قررت الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO في اجتماع دورتها (49) التي عقدت في المملكة العربية السعودية – الرياض 26-28 أغسطس 2025؛ باستضافة كريمة من هيئة الهلال الأحمر السعودي؛ الموافقة على انتخاب سعادة الدكتور/ جلال العويسي رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي رئيساً للدورة (49) ومعالي الدكتور محمد الحديد رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني وسعادة الأستاذ/ عبدي خيري فرح رئيس جمعية الهلال الأحمر الجيبوتي نائبين للرئيس؛ والأمين العام مقرراً.

واعتمدت الهيئة العامة انتخاب: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، الهلال الأحمر الجزائري وجمعية الهلال الأحمر القمري أعضاء للجنة التنفيذية لمدة اربع سنوات تبدأ من الدورة 49؛ وأجازت الحساب الختامي للمراجع الخارجي للعام المالي 2025 ؛ وميزانية الأمانة العامة لعام 2025؛ والإطار العام لميزانيتها للعام 2026؛ على أن تقدم الميزانية المفصلة للجنة التنفيذية قبل نهاية العام 2025 .

وبعد اطلاع وتداول الهيئة العامة حول تقرير اللجنة التنفيذية عن الاشتراكات الدستورية والصندوق العربي للطوارئ والاغاثة قررت: تعديل مسمى الصندوق العربي للطوارئ واللاغاثة ليصبح (الصندوق العربي لدعم المشاريع الانسانية)؛ وإلغاء لجنة الصندوق العربي للطوارئ والاغاثة ولجنة الاشتراكات الدستورية؛ وإنشاء لجنة الاستدامة المالية من الهلال الأحمر العراقي؛ الهلال الأحمر البحريني؛ الهلال الأحمر الكويتي؛ الهلال الأحمر السوداني؛ الهلال الأحمر الجزائري؛ الهلال الأحمر الليبي رئيساً والأمانة العامة للمنظمة العربية؛ وتتمثل مهامها في: إعداد استراتيجية لضمان الاستدامة المالية للمنظمة العربية؛ مراجعة الاشتراكات الدستورية دورياً؛ حث الاعضاء على الالتزام بدفع الاشتراكات الدستورية في الربع الأول من السنة المالية وتقديم تقارير دورية

للجنة التنفيذية ومن ثم الهيئة العامة.
وبعد تداول تقرير لجنة تعديل النظام الداخلي والنظام الأساسي قررت الهيئة العامة:
اعتماد التعديل المقترح من اللجنة الفنية المعنية بالتعديل على النظام الأساسي والنظام الداخلي بخصوص المادة 21 من النظام الأساسي لتصبح كما يلي:
المادة 21 نائب الأمين العام
1- تنتخب الهيئة العامة نائب الأمين العام لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
2- يتولى مساعدة الأمين العام في مهامه.
3- يقوم بما يفوضه فيه الأمين العام.
4- يقوم بمهام الأمين العام عند غيابه.
5- يكون هذا المنصب من دون أية التزامات مالية إلا ما يكلف به من مهام.
6- لا يلزم هذا المنصب التفرغ بدولة المقر إلا عند الضرورة.
تم اعتماد القرار بالتصويت بأغلبية ا لثلثين
كما قررت الهيئة العامة اعتماد نظام تقييم أداء الأمين العام سنوياً؛ على أن يتضمن التقييم معايير موضوعية تشمل الكفاءة الإدارية والقيادية، الإنجازات الإنسانية، الالتزام بالشفافية والمساءلة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي؛ وإجراء التقييم من قبل لجنة مختصة تشكل من أعضاء اللجنة التنفيذية؛ واعتماد نتائج التقييم وفق القيادة الفعّالة للمنظمة.
وبعد اطلاع اللجنة التنفيذية على التصميم الجديد لسترة المنظمة (vest) قررت الهيئة العامة اعتمادها كسترة رسمية كونها لا تتعارض مع الشارة الدولية.
وبعد الاطلاع والتداول حول تقرير الأمين العام لأداء الأمانة العامة للمنظمة خلال الفترة من سبتمبر 2024 حتى أغسطس 2025؛ ثمنت الهيئة العامة الدور القيّم الذي قام به الأمين العام والأمانة العامة خلال هذه الفترة ما بعد الهيئة العامة 48 وأعتمدت إجازة تقرير الأمين العام؛ كما اعتمدت تقرير الأمانة العامة حول

متابعة تنفيذ قرارت الدورة 48 للهيئة العامة؛ وفيما يخص قرار 12 و 14 تكلف الأمانة العامة بمواصلة العمل على تنفيذها وتقديم تقرير بذلك في الدورة القادمة؛ مع شكر الأمانة العامة للمنظمة على متابعة وتفعيل تلك القرارات.

ووافقت الهيئة العامة على اعتماد استراتيجية المنظمة 2025 - 2028 مع استمرار عمل لجنة الاستراتيجية لمدة اربع سنوات؛ ودعوة الجمعيات الوطنية الأعضاء إلى تنفيذ الاستراتيجية والعمل وفق أهدافها عند إعداد برامجها ومشاريعها السنوية؛ وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع لجنة الاستراتيجية وإعداد البرامج التنفيذية وفق أهداف الاستراتيجية؛ وتقوم لجنة الاستراتيجية بتقديم تقرير دوري للجنة التنفيذية بالتنسيق مع الأمانة العامة ومن بعدها الهيئة العامة عن مسار تنفيذ الاستراتيجية؛ وتقديم الشكر والتقدير للمنظمة العربية للتنمية الإدارية على اسهاماتها في إعداد الاستراتيجية؛ وتقديم الشكر والتقدير للجنة الاستراتيجية على ما بذلته من جهود في هذا الشأن.

كما قررت الهيئة تأجيل اعتماد معايير الترشيح للمناصب الدولية وإعادة ارسالها للجمعيات الوطنية لإبداء آرائهم وعرضها على اللجنة التنفيذية ثم الهيئة العامة؛ وشكر رئيس وأعضاء لجنة معايير الترشح للمناصب الدولية على ما قامت به من عمل.

الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

إن الهيئةالعامة إذ تعرب عن بالغ القلق إزاء التدهور غير المسبوق للوضع الإنساني فى قطاع غزة نتيجة الحصار المفروض ومنع وصول المساعدات الإنسانية الأساسية إلى المدنيين، وإذ تستنكر تفشي المجاعة التى تهدد حياة ملايين السكان المدنيين نتيجة انعدام الغذاء والدواء والوقود نظرا لاجراءات الحصار، وإذ تدين عمليات التهجير القسري للسكان والانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استهداف المدنيين والأطقم الطبية والعاملين الإنسانيين، وإذ تؤكد علي أن حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية تمثل التزامات قانونية ملزمة بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها والقانون الدولي الانساني ، تقرر ما يلى:

1. إدانة كافة أشكال استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية والطبية والإنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.
2. المطالبة بالوقف الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة وضمان السماح العاجل والآمن لوصول المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط.

دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن لتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية لوقف الانتهاكات في غزة

3. الدعوة إلى إنشاء ممرات إنسانية أمنة باشراف الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعترف بها لتأمين إيصال الغذاء والدواء والوقود وحماية المدنيين.
4. رفض وإدانة عمليات التهجير القسري التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون واعتبارها خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.
5. دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين.
6. التأكيد على أهمية المساءلة الدولية وملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.
7. الإشادة بالعمل البطولي الذي يقوم به متطوعو جميعة الهلال الأحمر الفلسطيني و أطقم الجمعية الطبية و العاملين الذين يقدمون التضحيات و هم يقومون بعملهم الإنساني.
8. كما تتقدم الهيئة العامة بخالص العزاء لأسر كافة الشهداء خاصة المتطوعين والعاملين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الذين استشهدوا وهم يؤدون عملهم الانساني.

الوضع الإنساني في السودان، اليمن، سوريا، لبنان، والصومال:

تعرب الهيئة العامة للمنظمة عن بالغ القلق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في كل من السودان، اليمن، سوريا؛ لبنان والصومال نتيجة النزاعات المسلحة، الجفاف، الانهيار الاقتصادي، وانعدام

دعم الجمعيات الوطنية في السودان واليمن وسوريا ولبنان والصومال لأداء مهامها الإنسانية بكفاءة

الأمن الغذائي، وما يترتب على ذلك من نزوح داخلي واسع وتدهور الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر والمرض، وتشيد بالجهود الإنسانية المستمرة التي تبذلها جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية في كل دولة من الدول المذكورة، في تقديم المساعدات الطبية والغذائية والإغاثية رغم الظروف الأمنية واللوجستية الصعبة ويلاحظ الفجوة الكبيرة بين حجم الاحتياجات الإنسانية في هذه الدول وحجم الدعم والمساعدات المقدمة، ما يستدعي تحركاً عاجلاً وزيادة التمويل والمساعدات الدولية لتغطية هذه الفجوة الإنسانية يقرر ما يلي :

1. دعوة المجتمع الدولي بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والإنسانية، إلى زيادة الدعم الإنساني العاجل والمستدام لجميع الدول الخمس بما يتناسب مع حجم الاحتياجات.
2. تعزيز قدرات جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية في كل دولة مالياً ولوجستياً وفنياً لتمكينها من أداء مهامها الإنسانية بفاعلية وكفاءة.
3. دعوة جميع أطراف النزاع في كل من هذه الدول إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.
4. حث المانحين على تجاوز التباين والفجوة في مستويات الدعم الحالي، وتوفير تمويل مضمون ومستدام لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة و ا لمستقبلية .
5. تعزيز التنسيق بين مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشركاء الدوليين، لضمان فاعلية الاستجابة الإنسانية وتجنب الازدواجية في تقديم المساعدات.
6. متابعة الوضع الإنساني في كل دولة، ورفع تقارير دورية عن حجم الاحتياجات ومستوى الاستجابة والتمويل المقدم لضمان فعالية العمل الإنساني.

موعد ومكان انعقاد الهيئة العامة 50:

قررت الهيئة العامة قبول طلب الهلال الأحمر الموريتاني استضافة اجتماعات الدورة 50 للمنظمة بعد استيفاء المتطلبات وهي (دراسة تفاصيل الاستضافة وتقديم تقرير للجنة التنفيذية)؛ على أن تعقد الاجتماعات خلال أبريل أو مايو من النصف الأول من العام 2026؛ وأن يتم الإعداد لها بالتنسيق بين جمعية الهلال الأحمر الموريتاني والأمانة العامة.

وتقدمت الهيئة العامة في ختام أعمالها للدورة 49 بخالص الشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين على دعمها الذي مازال مستمراً لمدة خمسين عاماً واستضافتها لمقر الأمانة العامة؛ كما تتقدم الهيئة العامة بالشكر والتقدير لهيئة الهلال الأحمر السعودي على كريم استضافتها لأعمال الدورة 49 واحتفال المنظمة بعيدها الخمسين.

اعتمدتها الهيئة العامة في اجتماع دورتها (49)

استراتيجية ARCO

تعزّز التنسيق لاستجابة إنسانية داعمة للمجتمعات المتضررة من الأزمات

اعتمدت الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO في اجتماع دورتها (49) في الرياض؛ استراتيجية المنظمة «2025 ـ 2028». وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمنظمة فيما يلي:

ـ رفع مستوى التنسيق لاستجابة إنسانية شاملة تُعزز الأثر الفعّال والمستدام لدعم المجتمعات المتضررة ؛ وتلبية احتياجاتها من خلال التنسيق بين الجمعيات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والدولية؛ وتطوير القدرات؛ وتطبيق أنظمة مبتكرة لتحسين الاستجابة؛ وإطلاق مبادرات لتوثيق الجهود الإغاثية للجمعيات الوطنية العربية؛ وتقوية العلاقة بين الأمانة العامة للمنظمة والجمعيات الوطنية؛ سواء من خلال إنشاء منصة رقمية متكاملة تُعنى بتوثيق الجهود الإغاثية التي تبذلها الجمعيات الوطنية؛ أو استعراض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال العمل الإنساني.

ـ تعزيز استدامة الموارد وتنميتها : من خلال تنويع مصادر التمويل؛ سواء عبر الشراكات الدولية والإقليمية؛ أو جذب المانحين الجدد؛ أو تطوير مبادرات مبتكرة لتنمية الموارد.

ـ توسيع نطاق الشراكات الدولية وتعزيز الحضور عالمياً؛ وذلك عبر إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والإقليمية؛ والمشاركة الفعّالة في الفعاليات والمحافل الدولية؛ وإطلاق مبادرات للتقريب بين الجمعيات الوطنية ومؤسسات المجتمع الدولي.

أما مبادرة التطوير المؤسسي للأمانة العامة للمنظمة؛ فتهدف إلى: تحسين هيكلها التنظيمي وتعزيز كفاءتها الإدارية والتشغيلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية؛ من خلال التركيز على تطوير السياسات الداخلية؛ وتبني حلول رقمية مبتكرة؛ وتعزيز القدرات البشرية لضمان تقديم خدمات عالية الجودة للجمعيات الوطنية ودعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛ ووضع توصيفات وظيفية شاملة ودقيقة لجميع الوظائف داخل الأمانة العامة.

وتهدف مبادرة التطوير الإداري والفني لعمل الصندوق العربي لدعم المشاريع الإنسانية؛ إلى: تحسين أداء الصندوق من خلال تطوير آلياته الإدارية والفنية؛ وتعزيز كفاءته في تقديم الدعم السريع والفعّال للجمعيات الوطنية أثناء الأزمات والكوارث؛ من خلال تطوير استراتيجيات وسياسات شاملة للصندوق؛ وضمان إدارة فعّالة ومستدامة للموارد وتوجيهها نحو الاستجابة السريعة للأزمات والكوارث.

أما مشروع الدليل التنظيمي للصندوق؛ فيوضح: الهيكل والمهام والمسؤوليات

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر
Arab Red Crescent and Red Cross Organization

والصلاحيات والإجراءات الخاصة بإدارة الصندوق؛ ويركز على توثيق العمليات الداخلية وتحديد آليات العمل بما يضمن الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد وتقديم الدعم الإنساني؛ ويهدف الصندوق لتكوين شبكة قوية من الداعمين والمانحين للمنظمة؛ من خلال بناء علاقات استراتيجية مع الأفراد والمؤسسات لتعزيز ثقافة التبرع وتوفير مصادر تمويل مستدامة للمنظمة.

ويهدف مشروع تنويع مصادر التمويل؛ إلى : تعزيز استدامة الموارد للمنظمة من خلال تنويع مصادر التمويل بما يشمل المساهمات الفردية والمؤسسية؛ والشراكات مع القطاع الخاص؛ والمشاريع الاستثمارية؛ ويركز على تطوير استراتيجيات مبتكرة لجذب الموارد للمنظمة؛ وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية؛ مما يعزّز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات وتنفيذ البرامج الإنسانية بكفاءة.

ويهدف مشروع بناء وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية لتصبح أكثر فعالية في مواجهة الأزمات؛ من خلال دعمها في تعزيز قدراتها الإدارية والفنية؛ بما يمكنها من الاستجابة بشكل أكثر كفاءة وفعالية للكوارث والأزمات الإنسانية؛ إضافة لتطوير برامج تدريبية متخصصة؛ وتوفير الموارد والأدوات اللازمة لتحسين مستوى الجاهزية والاستجابة.

ووفق الاستراتيجية يهدف مشروع مراكز تميز في العمل الإنساني والإغاثي في الجمعيات الوطنية؛ إلى أن تكون هذه المراكز المتخصصة في العمل الإنساني والإغاثي؛ مرجعاً أساسياً لتطوير المهارات والمعرفة وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة الأزمات والكوارث.

أما مبادرة التقريب بن الجمعيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني ـ كما جاء في الاستراتيجية ـ فتهدف إلى: تعزيز الروابط بين الطرفين من خلال بناء جسور التواصل والتعاون المشترك؛ وفتح قنوات جديدة للحوار والشراكة؛ بما يسهم في دعم الأهداف الإنسانية للجمعيات الوطنية وزيادة فعاليتها على الصعيد الدولي.

وكان فريق من المنظمة العربية للتنمية الإدارية قد عمل على إعداد دراسة الاستراتيجية؛ واجتمع مع أعضاء لجنة إعداد الاستراتيجية في ARCO لمناقشة تقارير الدراسة وإبداء الملاحظات عليها؛ كما تم عقد اجتماع بمقر المنظمة العربية للتنمية الإدارية في 10 أكتوبر 2024م؛ ثم اجتماع على هامش اجتماع اللجنة التنفيذية في ديسمبر 2024؛ وتوالت اجتماعات عبر برنامج زووم بين فرق العمل ومسؤولي ARCO ؛ وخرجت كل الاجتماعات بالشكل النهائي للدراسة التي تهدف إلى وضع خطة الاستراتيجية.

أعربت عن تطلعها إلى حلول سلمية للنزاعات المسلحة

مرسيدس بابي:
نقص التمويل وتجاهل القانون الدولي الإنساني من أبرز تحديات العمل الإنساني

أكدت رئيسة اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر السيدة مرسيدس بابي؛ أن دول العالم تعيش فترة بالغة الاضطراب، تتسم بارتفاع حاد في الاحتياجات الإنسانية والتحديات المرتبطة بالحماية؛ بسبب تزايد النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة وحالات النزوح الجماعي؛ معربة عن تطلعها إلى التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات المسلحة وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

وقالت بابي في كلمة أرسلتها وتم بثها في اجتماعات الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر: يواجه القطاع الإنساني تحديات كبيرة منها تراجع معدل التمويل؛ وتقويض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل وتجاهل الضمانات الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وفيما يلي نص كلمة رئيسة اللجنة الدائمة:

سعادة الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الرسّي وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية للشؤون الدولية المتعددة والمشرف العام على وكالة الوزارة لشؤون الدبلوماسية العامة

سعادة الدكتور جلال العويسي، رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي

سعادة الأستاذ عبدالله بن سهيل المهيدلي، الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO

سعادة السيدة كيت فوربس، رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

أصحاب السعادة، الضيوف الموقرون الأعزاء من قادة وزملاء وأصدقاء من جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية، ومن الاتحاد الدولي (IFRC) واللجنة الدولية (ICRC)

تحياتي الحارة من مدريد! صباح الخير،

يسعدني كثيراً أن أخاطب الدورة التاسعة والأربعين لاجتماعات الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ وأود أن أوجه شكري الخالص على الدعوة الكريمة للانضمام إليكم، وبالأخص إلى أمينها العام الأستاذ عبدالله بن سهيل المهيدلي، الذي سعدت بلقائه في جنيف العام الماضي؛ كما أتقدم بأحر التهاني إلى القادة والمتطوعين والموظفين الذين جعلوا هذا اللقاء المهم ممكناً.

أرجو قبول اعتذاري عن عدم وجودي معكم في الرياض بسبب التزامات

مسبقة – خصوصاً في هذا العام المفصلي الذي يصادف اليوبيل الذهبي لـ ARCO. إني آسفة حقاً، ولكن يسعدني كثيراً أن عضوين من اللجنة الدائمة حاضران معكم: السيدة كيت فوربس، العضو المؤسس للجنة الدائمة ممثلةً عن الاتحاد الدولي وعضواً منتخباً في اللجنة، والسيد جورج كتّانة، الأمين العام للصليب الأحمر اللبناني.

كما تعلمون جيداً، نحن نعيش فترة بالغة الاضطراب، تتسم بارتفاع حاد في الاحتياجات الإنسانية والتحديات المرتبطة بالحماية. ويعود ذلك إلى تزايد النزاعات المسلحة – أكثر من 130 نزاعاً مسجلاً في العالم حالياً – إلى جانب الكوارث الطبيعية والأوبئة وحالات النزوح الجماعي.

وفي الوقت نفسه، يواجه القطاع الإنساني بأسره تخفيضات جذرية في التمويل. أصبحت المساعدات عرضة للتضليل والاستغلال والتسييس بشكل متزايد، كما يجري تقويض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل – التي نعتز بها في حركتنا. كما يتم تجاهل الضمانات الأساسية للقانون الدولي الإنساني (IHL)، الذي يحمي الحياة والكرامة الإنسانية.

إنني حزينة ومصدومة للغاية لأن العاملين في المجال الإنساني لا يزالون ضحايا للعنف المسلح–غالباً ما يُستهدفون عمداً. قد يكون عام 2024 من أكثر الأعوام دموية، ولم يبدأ عام 2025 بشكل أفضل. هذه الخسائر غير مقبولة، وكذلك تجاهل شعاراتنا. أود أن أحيي آلاف المتطوعين والموظفين لدينا الذين يعملون بلا كلل في خدمة الإنسانية، وأخص بالذكر ذكرى زملائنا الذين فقدوا حياتهم في الأشهر الماضية أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني.

قد تبدو الصورة التي أرسمها قاتمة، ولكننا نعلم أن منطقتكم ليست بمنأى عن هذه التطورات المثيرة للقلق؛ العديد من جمعياتكم الوطنية متأثرة بشكل مباشر وهي في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية. إن تتابع الأحداث المأساوية منذ أكتوبر 2023 التي طالت السكان المدنيين بسبب أحداث فلسطين والدول المجاورة ربما يكون المثال الأبرز. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة بعيداً عن الأضواء–في السودان واليمن وليبيا، بينما ظهرت تطورات جديدة وغير مستقرة في سوريا وإيران خلال الأشهر الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر. العواقب الإنسانية مدمرة: خسائر هائلة في الأرواح بين المدنيين، نزوح جماعي، خدمات صحية منهارة أو مدمرة، وأدلة متزايدة على المجاعة والجوع واسع النطاق.

تقع على عاتق السلطات السياسية الوطنية والدولية المسؤولية في إيجاد حلول سلمية لهذه الحروب. كما أن عليها واجب احترام–وضمان احترام– قواعد القانون الدولي الإنساني. بدون ذلك، فإننا نخاطر بالتخلي عن إنسانيتنا المشتركة.

مع اللجنة الدائمة، أحرص بشدة على أن تكون هذه التحديات الإنسانية–بما في ذلك سلامة متطوعينا وموظفينا– في صميم المناقشات خلال مجلس المندوبين القادم. وأشجعكم بقوة على التفاعل الفعّال مع المشاورات الجارية بشأن المذكرة المفاهيمية للمجلس، والتي تمت مشاركتها في 15 أغسطس. كما أرجو أن تكون اجتماعاتنا النظامية في العام المقبل، إلى جانب لقائكم في الرياض، والعمل النموذجي لجميع مكونات الحركة والمتطوعين والموظفين والقادة، دليلاً قوياً على وحدتنا، وتماسكنا، والتزامنا الراسخ بالعمل الإنساني القائم على المبادئ.

معاً، يجب أن نعزز أثرنا الجماعي لأولئك الذين يعتمدون على مساعدتنا وحمايتنا. وهذا أيضاً هو جوهر شعار مجلس المندوبين القادم: «متحدون من أجل الإنسانية».

ستناقشون قضايا تهم منطقتكم بعمق، ولكنها أيضاً تهم الحركة بأكملها. أشجعكم بحرارة على مشاركة أفكاركم استعداداً لمجلس المندوبين المقبل. وإنني أتطلع بشغف إلى الاطلاع على نتائج مناقشاتكم والإجراءات التي ستتخذونها.

أختتم هنا بتمنياتي لكم بهيئة عامة مثمرة حقاً واحتفالات بهيجة باليوبيل الذهبي لـ ARCO.

صوتك، صورتك، اسمك

قد تكون المفتاح لإعادة لمّ شمل أسرتك

أكدوا أن الانتهاكات لا تسقط بالتقادم والمحاسبة قادمة لا محالة ..قادة العمل الإنساني العربي:

تخفيف المعاناة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والاستجابة للأزمات وحماية المتطوعين

اقتراح بوضع بروتوكول إضافي رابع لتغليظ عقوبة انتهاكات القانون

نحن في الحركة الدولية يجب أن نكون صوتاً للضحايا والمستضعفين

ننطلق من الغرف المغلقة إلى المؤتمر الدولي لتفعيل القانون الدولي الإنساني

المشاركون في الجلسة الحوارية

◀ **د. الحديد:** ناشدت 41 عاماً لعقد مؤتمر دولي لمواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني

◀ **د. جورج:** أقترح على ARCO مخاطبة الحركة الدولية لتأمين الحماية الإنسانية

◀ **مامادو:** مشكلتنا ليست في القانون الدولي الإنساني بل في الإرادة لاحترامه وتطبيقه

◀ **د. يونس:** رسالتنا للبعثات الدبلوماسية الدولية لا نحتاج مواساة وإدانات بل محاسبة المعتدين

◀ **د. حسام:** دورنا كحركة دولية خدمة الإنسانية بالمشاركة في برمجة الذكاء الاصطناعي

◀ **د. أوصديق:** نواجه أزماتنا الإنسانية بوحدة الصف العربي والتنسيق وبناء القدرات

◀ **د. جلال:** الحماية يوفرها القانون الدولي الإنساني وبدونها لن يكون لدينا متطوعون وعمل إنساني

◀ **د. السحيباني :** إحداث التغيير الإيجابي في العمل الإنساني بتفعيل الدبلوماسية الإنسانية

◀ **د. الرويلي:** منطقتنا بكفاءاتها قادرة على صنع القرار الداعم للعمل الإنساني

◀ **د. أمين:** نتطلع إلى العمل العربي المشترك في المشاريع الإنسانية

◀ **د. آمال:** نتصدى لأزماتنا بتشكيل الوعي الإنساني لصالح التطوع والعمل الإنساني

◀ **د. التويجري:** دعم العمل الإنساني بتشكيل الفرق المتخصصة ودراسة الاحتياجات الإنسانية

◀ **سامي مهدي:** انتهاك القانون الدولي الإنساني قضية وجودية للحركة الدولية

رسم قادة المنظمات الإنسانية

المشاركون في الجلسة الحوارية

خارطة طريق للتصدي لتحديات العمل الإنساني بالمنطقة العربية؛ من خلال تطبيق القانون الدولي الإنسانية ووضع بروتوكول إضافي رابع لتغليظ العقوبة لمنتهكيه وكل من يسعى إلى تقويضه؛ والاستجابة للأزمات والكوارث؛ وتأمين الحماية اللازمة للشارة والمتطوعين والطواقم الإغاثية والاسعافية والطبية؛ وتشكيل الوعي الإنساني لصالح التطوع بصفة خاصة والعمل الإنساني بصفة عامة؛ وتعزيز العمل العربي المشترك في المشاريع الإنسانية؛ والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خلق جيل يرفع شعار العمل الإنساني.

وأكد قادة العمل الإنساني ممثلوا هذه المنظمات في جلسة حوارية عقدتها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر حول «التحديات الإنسانية في المنطقة العربية»؛ التزامهم بتعزيز العمل الإنساني وخدمة الإنسانية أينما كانت الحاجة وتخفيف المعاناة الإنسانية.

وفيما يلي أبرز محاور الجلسة:

ـ أ. إبراهيم: نرحب بكم في جلسة حوارية تأتي في إطار احتفالات المنظمة العربية بعيدها الخمسين؛ اجتماعنا ليس مجرد مناسبة للاحتفاء بالماضي وما تحقّق فيه من إنجازات؛ بل هو فرصة لتبادل الرؤى والتجارب والتفكير في كيفية مواجهة التحديات الإنسانية المتزايدة التي يشهدها عالمنا العربي المعاصر؛ لقد أصبح العمل الإنساني أكثر تعقيداً وتشابكاً بسبب النزاعات الممتدة والكوارث الطبيعية والتغيّرات المناخية؛ مما يضاعف من مسؤولياتنا جميعاً؛ ومن هنا تأتي أهمية هذا الحوار الذي يجمع بين قيادات العمل الإنساني وخبرائه من أجل صياغة أفكار وحلول مبتكرة تسهم في تعزيز رؤيتنا المشتركة وتنسيق جهودنا على نحو أكثر فاعلية؛ نتطلع إلى أن يكون نقاشنا مثمراً وأن يفتح آفاقاً جديدة للتعاون والتكامل بين مكونات الحركة الإنسانية العربية والدولية فيما يحقق تطلعات شعوبنا ويصون كرامة الإنسان أينما كان.

في مستهل هذه الجلسة نسأل معالي الدكتور محمد الحديد؛ وهو غني عن التعريف؛ وليس فقط من ذوي الخبرة؛ بل من الخبراء الذين عاصروا المؤسسات الدولية الإنسانية سواء داخل الحركة الدولية أو خارجها لسنوات؛ وكان ولا زال دائماً من الداعين إلى ما يسمى بمؤتمر السلام؛ وفي ذلك الوقت كان يقود الحركة الدولية في أكبر مؤسساتها وهي اللجنة الدائمة للصليب الأحمر .. د. محمد بعد كل هذا الحراك الإنساني على المستوى الدولي .. وبعد كل هذا التفاؤل القديم.. كيف ترون حال العمل الإنساني في المنطقة العربية على وجه الخصوص والعالم على وجه العموم؟

إضافة بروتوكول لمعاقبة منتهكي القانون

** د. محمد الحديد: كنت منذ أن أُنتخبت نائباً لرئيس اللجنة الدائمة في عام 1999م وحتى ترأستها فيما بعد لغاية 2015م؛ أنادي بأن يعقد مؤتمر ثالث للسلام؛ فالمؤتمر الأول للصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام عقد عام 1979م بينما عقد الثاني بعده بخمس سنوات عام 1984م؛ استمرت 41 سنة أنادي وأناشد بعقد مؤتمر للسلام خاصة في ظل الظروف التي كنا نمر بها ولا زالت؛ ما يؤكد حاجتنا له لأهميته في تأمين العدالة والتوزيع الجغرافي العادل وتوزيع الموارد الطبيعية العادلة؛ إضافة لتعزيز احترام للقانون الدولي الإنساني وكافة القوانين والدساتير الدولية؛ لقد كنت متفائلاً جداً عندما بدأت في حملة المناشدة لعقد هذا المؤتمر؛ إلا أن هذا التفاؤل بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً؛ وأتذكر عام 2006م أبلغني المدير الإداري في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه تم التوافق على عقده في 2007م؛ وكنت سعيداً وقتها بأنه سيتم تحقيق هذا الحلم؛ ولكن بعد فترة أخبرني صعوبة ذلك؛ بالطبع ليس لأن شعوب العالم الثالث والشعوب الضعيفة لا تريد سلاماً؛ بل لأن الدول القوية والمتقدمة والتي تبيع أسلحة تتأثر من السلام وليس من مصلحتها أن يتحقّق؛ حالياً مع كل ما نراه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني بكافة مواده؛ تتأكد حاجتنا لعقد هذا المؤتمر؛ وأرجو من إخواني وزملائي في الحركة الدولية التفكير جديّاً في هذا الأمر؛ وبما أنه لدينا اتفاقيات جنيف الأربع وثلاثة بروتوكولات إضافية؛ أقترح وضع بروتوكول إضافي رابع لتغليظ العقوبة؛ ورصد كل من ينتهك القانون الدولي الإنساني لمحاسبته؛ خاصة وأنه قد طرأت أشياء كثيرة على القانون الدولي الإنساني؛ لم تكن موجودة سابقاً مثل الطائرات بدون طيار Drones والذكاء الاصطناعي؛ ويمكن من خلال هذا البروتوكول المقترح تضمين أي مستجدات تطرأ على القانون الدولي الإنساني؛ ونشير هنا إلى أن هناك مبادرة أطلقتها اللجنة الدولية لتعزيز القانون الدولي الإنساني؛ انضمت لها الأردن وفرنسا وجنوب أفريقيا والبرازيل؛ أتطلع إلى أن تنضم إليها كافة الدول وتشارك فيها ؛حتى نؤكد احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيز الالتزام به بشكل أفضل.

ـ أ. إبراهيم: د. جورج كتاني؛ وأن تمثل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر .. كيف ترون التحديات التي تواجه المنطقة العربية فيما يخص العمل الإنساني والتشابك وصعوبة الوصول إلى الإنسان المتأثر في هذه المنطقة؟

تحديات العمل الإنساني:

** د. جورج الكتاني: هناك تحديات كبيرة تواجه العمل الإنساني بالمنطقة العربية بسبب الأزمات المتعدّدة؛ من نزاعات مسلحة وكوارث طبيعية وأزمات اقتصادية واجتماعية؛ صحيح أن الجمعيات الوطنية تعمل بكامل طاقاتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والملحّة لإنقاذ الأرواح والمحافظة على الكرامة الإنسانية؛ إلا أن تنفيذ هذه الأعمال الإنسانية تقابله تحديات كبيرة تدفع بالجهود إلى الوراء وتقلّل من الآثار الإيجابية التي قد يتركها التدخل الإنساني في الوقت المحدد وبالسرعة المطلوبة؛ ومن هذه التحديات الإنسانية نذكر:

أولاً: النزاعات المسلحة المستمرة؛ حيث تعاني عدة دول بالمنطقة من نزاعات مسلحة طويلة الأمد مثل سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة؛ وتنتج عن هذه الأزمات خسائر بشرية كبيرة؛ وتدمير في البنية التحتية؛ ونزوح الملايين قسراً وخوفاً؛ وارتفاع معدلات الفقر والجوع وغيرها؛ مما يضاعف الحاجة للمساعدات الإنسانية.

ثانياً: عدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني؛ إذ أن كثيراً من أطراف النزاع لا يحترمون قواعد هذا القانون؛ ويعملون على انتهاكه بشكل صارخ؛ حيث يتم استهداف المدنيين والمرافق الطبية والحيوية المؤثرة في استمرار الحياة؛ وعرقلة عمليات المساعدات الأساسية؛ مما يجعل العمل الإنساني صعباً وخطيراً.

ثالثاً: الفساد وتدهور الوضع الاقتصادي؛ ويبدو ذلك جليّا في ارتفاع معدلات الفقر.

رابعا: استمرار أعمال العنف؛ مما يؤثر سلباً على فعالية توزيع المساعدات وصعوبة وصولها إلى المستحقين في الوقت المطلوب.

خامساً: القيود الأمنية؛ حيث تفرض الجهات المختصة والجماعات المسلحة في بعض المناطق قيوداً على فرق الإغاثة؛ أو تضع شروطاً تعوق العمل الإنساني؛ ما يحدّ من قدرة المنظمات على الوصول إلى المحتاجين في المناطق المتضررة.

سادساً: تزايد الكوارث الطبيعية والتغيّر المناخي؛ إذ تتعرض بعض الدول العربية لكوارث طبيعية متكرّرة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف الرملية؛ وارتفاع معدلات الحرارة.

سابعاً: الاعتداء على العاملين في

المجال الإنساني؛ إذ يتعرضون للخطر الجسدي والنفسي بسبب بيئة العمل المعقّدة؛ وعدم التقيّد بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ثامناً: ضعف البنية التحتية؛ مما يزيد من تعقيد تقديم الخدمات الأساسية.

ـ أ. إبراهيم: السيد مامادو .. يلاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين نص القانون الدولي الإنساني وتطبيقه على أرض الواقع .. كيف ترى أهميته في الوقت الحالي في وضع حد للمآسي الإنسانية المعقدة والمتزايدة ؟

خطورة تقويض القانون الدول الإنساني:

مامادو سو: هناك الكثير من النقاش حول القانون الدولي الإنساني، فعندما تقرأ اتفاقيات جنيف وتقلّب صفحاتها، تلاحظ أن كل صفحة تتناول أحداثًا لا يرغب العالم في رؤيتها؛ وهي مكتوبة بشكل جيد، وتغطي تفاصيل دقيقة؛ المشكلة التي نواجهها اليوم ليست في القانون نفسه، بل في الإرادة لاحترامه وتطبيقه.

العديد من الجهات والأشخاص، من لجان دولية مستقلة، وأكاديميين، وجنود، وغيرهم، بذلوا جهودًا كبيرة لتدريس القانون الدولي الإنساني ونشره؛ ولكن التحدي الحقيقي اليوم، كما كان في السابق، هو التزام الدول والأطراف المتحاربة باحترامه.

ما يحدث اليوم في غزة يوضح هذه الفجوة الكبيرة بين النص القانوني وتطبيقه؛ ولذلك، سنبقى جميعًا نواجه هذا التحدي لعقود، لأن التجربة علمتنا أن كل حرب تُشكّل سابقة تؤثر على الحروب التالية؛ وما يتم التساهل معه في حربٍ ما، قد يصبح قاعدة في الحرب التي تليها.

لقد تحدثنا في وقت سابق عن «الأساس الإنساني» ولكن ما نراه لا يحمل أي شيء من الإنسانية؛ وإذا كان هذا النموذج يُقدَّم على أنه نموذج للمستقبل، فعلينا أن نقلق، كحركة إنسانية، وكبشر؛ لأنه ببساطة، هذا النموذج لا يعمل، ولا يوفّر الأمان، ولا يفيد المدنيين. بل في الواقع، الأمور التي يُفترض أن يمنعها هذا النظام، تحدث بشكل متزايد بسببه. لذا، نحن لا نعيد التأكيد على أهمية القانون الدولي الإنساني فقط، بل نؤمن بضرورة أن يجتمع العالم مرة أخرى للاعتراف بأهميته وأولويته؛ ولهذا أطلقنا مبادرة عالمية بشأن القانون الدولي الإنساني؛ ونحن ممتنون جدًا لانضمام العديد من دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي إلى هذه المبادرة، ونعمل حاليًا للتحضير لاجتماع هام في العام المقبل؛ ونشير هنا إلى أن الأمر لا يتعلق بكثرة الكلام، بل بفعالية من نتحدث إليهم من صانعي السياسات، والساسة، والقادة العالميين؛ للوقوف مجددًا والتأكيد على أهمية هذا القانون؛ لأنه إذا استمر تقويضه وتفريغه من معناه، فسيكون العالم في وضع سيئ جدًا.

هناك نقطة أخيرة : العالم تغيّر؛ في السابق كان المدافعون عن القانون الدولي الإنساني يأتون من الغرب؛ لكن اليوم، نسمع المزيد من الأصوات من الجنوب، ومن العالم العربي دول تدافع عن القانون الدولي الإنساني، وعن نظام عالمي قائم على القواعد؛ وهذا أمر مشجع جدًا بالنسبة لنا؛ نحن فخورون جدًا بالجهود المبذولة في هذه المنطقة، ليس فقط في التزامها بالقانون الدولي الإنساني، بل أيضًا بحجم الدعم الإنساني المتزايد القادم من العالم الإسلامي؛ صحيح أن الصورة قاتمة من ناحية، لكنها أيضًا تبعث على الأمل من ناحية أخرى، لأن هناك تحول

عالمي، ومنطقتنا تلعب دورًا مهمًا فيه، ونحن فخورون بكونكم جزءًا من هذا الحل لعالمٍ أفضل.

ـ أ. إبراهيم: د. يونس الخطيب .. أنت في قلب العاصفة .. كيف تقيّمون التحديات التي تواجه الهلال الأحمر الفلسطيني الآن في التصدي لما يحدث في الأراضي الفلسطينية عامة وفي غزة على وجه الخصوص ؟

دولة احتلال فوق القانون:

** د. يونس الخطيب: بداية أهنئ المنظمة العربية وأنفسنا بمرور 50 عاماً على تأسيسها؛ وأثمّن الدور الإنساني والتنسيقي الذي لعبته في توحيد الجهد العربي وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية بأن يكون لها بصمة في العمل الإنساني العربي .. هي 50 عاماً مضت ولكن هناك 50 عاماً مقبلة تتوشح بالعديد من الصعوبات؛ وأسمحوا لي التطرق للوضع الفلسطيني وتأثيراته على العمل الإنساني الذي يواجه تحديات جمّة؛ وعندما نتحدث عن النزاعات المسلحة نتحدث في الواقع عن صراع سياسي معقّد؛ قد يسهل التكيّف مع الكوارث الطبيعية والتخطيط لها ورسم السياسات للتصدي لها رغم حدّتها؛ بخلاف الصراع السياسي بما يتضمنه من احتلال إسرائيلي فوق القانون للأراضي الفلسطينية؛ وعندما نواجه دولة محتلة وفوق القانون هنا تكمن المشكلة التي تتفاقم عندما تكون هذه الدولة مدعومة من دولة عظمى؛ لن نستطيع أن نتحدى العالم بأسره؛ كما أن العمل الإنساني في فلسطين يواجه صعوبة ليس من السهل تجاوزها؛ ما دامت هذه الدولة فوق القانون؛ لعلنا نحتاج لرسم خريطة جديدة للعمل الإنساني لمواجهة هذه التحديات؛ ونحن كحركة دولية وكمجموعة عربية يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا؛ ونحدّد ما هو دورنا؟؛ فقد تطرق كل من د. الحديد د. جورج وما مادو للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف؛ يجب علينا أن ننطلق من الغرف المغلقة في نقاشاتنا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني؛ إلى موقفنا في المؤتمر الدولي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ حيث إن من أهم المواضيع التي تطرح فيه هو القانون الدولي الإنساني؛ وقد تم طرحه في مؤتمر السنة الماضية بشكل قوي لأول مرة؛ ولكن لم نحقّق ما نريد؛ فقد كانت الحركة الدولية أو مجموعة جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ تشارك فيه وكأنها جهات مراقبة؛ تاركة الحبل على الغارب للدول لتحدّد طبيعة القرار الصادر؛ وهذا الأمر كان واضحاً في مشاركتنا في لجان الصياغة سواء كجمعيات عربية أو جمعيات أخرى من كافة أنحاء العالم؛ تُرك الأمر للدول؛ ما أدى إلى الفشل وخروجنا بصيغة ضعيفة «احترام القانون الدولي الإنساني»؛ ونحن كحركة دولية و ICRC لا بد من العمل على تفعيل القانون الدولي الإنساني وتنفيذه وتفعيله؛ وهو ـ وفق اتفاقيات جنيف ـ يجب أن يكون مطبقاً بالفعل.

ـ أ. إبراهيم: د. حسام وأنت تواجه بناء قدرات استجابة الاحتياجات المستمرة والبرامج الخاصة بالتنمية الاجتماعية لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة .. مع تناقص الموارد والإمكانيات وتعدّد اللاعبين.. كيف يرى الاتحاد الدولي ومكتبكم في بيروت مواجهة كل هذه التعقيدات الإنسانية في المنطقة؟

حماية المتطوعين والمتطوعات:

** د. حسام الشرقاوي: دعني أركز على نقطة أساسية واحدة توليها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اهتماماً بالغاً؛ وهي العمل التطوعي؛ تحدثتم في مداخلاتكم عن المتطوعين والمتطوعات ودورهم وحمايتهم وتدريبهم؛ خلال جولاتي الميدانية في قطاع غزة وخارجها والدول المجاورة والأوروبية؛ وأثناء لقاءاتي مع المتطوعين والمتطوعات سواء في المخيمات أو قاعات الاجتماعات والتدريب؛ واجهت شيئاً لم أواجهه طيلة حياتي العملية في ميدان الإنسانية 35 ـ 40 سنة؛ شعرت بنوع من الغضب من الكادر الأساسي الذي أُسست عليه الحركة الدولية ؛ لما يشاهدونه في غزة وغيرها؛ بسبب عدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني خاصة ما يتعلق بحمايتهم؛ تحدثنا عن السترة الجديدة لـ ARCO؛ السترة التي أكدنا على المتطوعين والمتطوعات أثناء تدريبنا لهم على أنها لحمايتهم في النزاعات وحماية سيارات الاسعاف والمستشفيات؛ ولكن ما يشاهدونه على أرض الواقع عكس ذلك تماماً؛ فقد أصبحوا هدفاً ما لشئ إلا لكونهم بزيّهم الأحمر والشارة؛ جلست مع عدد من المتطوعين والمتطوعات في فيينا وباريس ولندن وأدركت عدم رضاهم لغياب الحماية عنهم؛ وفي غزة التقيت بحضور د. يونس عدداً منهم وقالوا لنا: «كلنا مشروع شهادة؛ ولا نعرف إذا كنا سنرجع إلى أهلنا أم لا»؛ فليكن هدفنا الحفاظ على هذه الرسالة المقدسة وحمايتها؛ والعمل بروح الفريق الواحد والاستفادة من تجارب وأفكار بعضنا البعض في توفير الحماية للمتطوعين والمتطوعات.

ـ أ. إبراهيم: السيد مامادو .. كيف ترى التطور الذي يصاحب العمل الإنساني في منطقة الشرق الأوسط خلال هذا العقد ؟

130 نزاعاً مسلحاً حول العالم:

** مامادو سو: من دواعي فخري أن أكون هنا في الرياض في قلب المملكة العربية السعودية؛ برفقة هذا العدد المميز من الزملاء الذين أعتبرهم جميعاً أبطالاً كلٌ في مجاله؛ ويقومون بعمل هائل بالتعاون مع زملائهم على الأرض؛ أجلس بتواضع بجانب عمالقة لأشاركهم ببعض النقاط:

أولاً: إنني أنتمي لمنظمة تعمل اليوم في أكثر من 100 دولة؛ ووفقًا لأحدث تقييم قانوني أجريناه، هناك أكثر من 130 نزاعًا

مسلحًا يدور حاليًا حول العالم؛ وهي نزاعات طويلة الأمد، مستمرة، متجذّرة، وتسبّب معاناة إنسانية هائلة؛ وهذا الأمر لا يختلف كثيرًا عما نراه في منطقة الشرق الأوسط حيث تدوم النزاعات طويلًا، وتتكرر دورات العنف، بينما لا تُعالَج أسبابها الجذرية؛ وتستمر المعاناة الإنسانية نتيجةً لهذه الحروب المتعددة. نحن في اللجنة الدولية للصليب الأحمر نعمل على مسارين: مسار طويل الأجل لوضع برامج وخطط تستمر لسنوات؛ ومسار طارئ قصير الأجل للاستجابة للأزمات الفورية لتخفيف المعاناة الإنسانية؛ واللافت أننا نُضطر أحيانًا إلى العمل في المسارين لتنفيذ مشاريع ضخمة طويلة الأجل بملايين الدولارات، مع تدخلات طارئة لإنقاذ الأرواح.

ثانياً: الاستهانة المتزايدة بالقانون الدولي الإنساني؛ وهذا من التحديات الكبرى التي نواجهها؛ وهذا ليس فقط اتجاهًا عالميًا، بل نلاحظه أيضًا في هذه المنطقة؛ ونحن نتعامل مع معظم الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، لمحاولة حثهم على احترام الكرامة الإنسانية؛ نحاول استخدام لغات وأساليب مختلفة للتواصل معهم، لكن الأمر ليس سهلاً ويمثل تحدياً كبيراً لنا؛ صحيح أن القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المتعلقة به تم توقيعها في جنيف؛ إلا أن جذور هذا القانون ليست بغربية على منطقة الشرق الأوسط؛ وأشعر أن اتفاقيات جنيف أو على الأقل جوهر القانون الدولي الإنساني وجذوره موجودة في هذه المنطقة؛ لذلك، بدلًا من اعتبار القانون الإنساني شيئًا «غربيًا»، علينا أن نُعلّمه ونتعامل معه على أساس أنه إمتداد للقيم الموجودة أصلاً في ثقافتنا وديننا؛ وأن نعيد النظر في كيفية تدريسه؛ وكيفية التعامل مع الجماعات المسلحة؛ وأن نعيد الإنسانية إلى مركز النزاعات كما كانت قبل 1400 سنة.

ـ أ. إبراهيم: كيف تلخصون من وجهة نظركم واقع العمل الإنساني الآن بالمنطقة العربية في الحفاظ على كرامة الإنسان والمبادئ الأساسية للحركة الدولية والمبادئ الإنسانية بشكل عام؟

الانتقال من التحدي إلى التأثير:

** د. فوزي أو صديق: نشكر المنظمة ونهنئها بالذكرى الخمسين لإنشائها؛ ونشكر المملكة العربية السعودية وهيئة الهلال الأحمر السعودي على الاستضافة الكريمة للمنظمة خلال الـ 50 سنة الماضية؛ بايجاز بخصوص ما تم خلال هذا النقاش؛ لعل بدراسة بنيوية وتحليل ما تم تداوله ممكن أن نميّز بين ما هو موجود وما نتمنى أن يوجد؛ الموجود عنوانه هو التحدي؛ وما نتمنى أن يوجد عنوانه هو التأثير؛ وبالتالي كيف ننتقل من التحدي إلى التأثير؛ بخصوص التحدي فإن مواصفاته هي عجز المنظومة والآليات التعاهدية وغير التعاهدية في مواجهة هذه الأزمة الإنسانية الخانقة؛ أما بخصوص التأثير فإنه ليس بعصا سحرية بقدر ما هي مفردات ممكن تحقيقها من خلال الوحدة ما بين الصف العربي ثم التضامن والتنسيق وبناء القدرات؛ وبالتالي نجد أن نفاذ القانون الدولي الإنساني وغيره من الاشتراطات الأخرى إن لم تكن بيئة حاضنة إيجابية لهذه المفردات فكأننا نصب الماء ليس في الكوب ولكن في خارجه.

بدون الحماية لن يكون لدينا متطوعون:

** د. جلال العويسي: كنا ولا زلنا نعتمد على القانون الدولي الإنساني في عملنا الإنساني؛ كونه هو أداة من الأدوات التي ستوفر الحماية؛ وبدونها لن يكون هناك متطوعون؛ ولن يكون هناك عمل إنساني يُقدم؛ القانون الدولي الإنساني موجود ولكنه يطبق في فترة ولا يطبق في فترة أخرى؛ سؤالنا للدكتور محمد الحديد كنت تشير إلى مؤتمر السلام؛ وتحدي اليوم نلمسه في غزة؛ حيث إن مبادئ القانون الدولي الإنساني لا تطبق .. فهل ما تشير إليه ليكون المؤتمر لتجريم تجاوزات القانون الدولي الإنساني؟ أم تكون الحماية وفق هذا القانون إختيارية؟ فقد ذكر د. حسام أنه حتى العاملين في المجال الإنساني لا تتوفر لهم الحماية؛ فهل حماية القانون الدولي الإنساني هي الحل؟ وإذا كانت كذلك هل مؤتمر السلام هو الوسيلة؟ وهل هناك وسيلة أخرى؟ .. والمعلومة التي خرجنا بها هي احترام للقانون الدولي الإنساني ولم يُحترم.. فماذا بعد ذلك؟

تفعيل الدبلوماسية الإنسانية:

** د. صالح السحيباني: أتقدم بخالص الشكر للمنظمة العربية وهيئة الهلال الأحمر السعودي على هذه الاستضافة الكريمة وحضور هذه الكوكبة لا سيما في هذا الوقت الذي نواجه فيه تحديات كلنا نعرفها؛ إذا كنا سابقاً نتحدث عن الدبلوماسية الإنسانية فإننا في هذه الأيام في حاجة إليها أكثر لتعزيز وتفعيل دورها لتجاوز هذه التحديات؛ علينا جميعاً أن ننمي قنوات الدبلوماسية الإنسانية لإحداث تغيير كبير في الميدان الإنساني.

ـ أ. إبراهيم: في الحرب العالمية الثانية كان للدبلوماسية الإنسانية أثر فاعل في وضع القوانين والمواثيق الدولية؛ والآن في ظرف أسابيع كل هذه تحرق؛ وكأنما تراجع بنا الزمن إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية.. هل هناك أمل في أن نستعيد الأساس الذي قامت عليه كل هذه المواثيق؟ السؤال موجه للدكتور ياسين.

** د. ياسين: للتعقيب على هذه المداخلة أسأل الدكتور جورج: ما هو دور اللجنة الدائمة خاصة أنها تنوب عن المؤتمر الدولي في تسليط الضوء على الانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الدولي الإنساني؛ وفي حال عدم احترامه؛ كيف يمكن لنا أن نعزّز هذا الاحترام؟ المؤتمر الدولي الأخير الذي عقد في نهاية العام الماضي لم يخرج بشئ عملي في كيفية مواجهة هذه الانتهاكات والتصدي لها.

بكفاءاتنا قادرون على صناعة القرار:

** د. عبدالله الرويلي: سؤالي يبدأ من عبارة أثارتني وهي الانتظار 41 عاماً لعقد مؤتمر السلام؛ أرى أن هناك طاقات كامنة في المنطقة العربية وفي هذه المنظمة بشكل خاص يمكن أن يتم تفعيلها؛ هل ننتظر 41 عاماً مقبلة لعقد هذا المؤتمر؟ أعتقد على الأقل في المملكة أننا تجاوزنا مرحلة الانتظار بأن يتعاون معنا الآخر أو ينظم لنا مؤتمر .. ألا يمكن أن نكون نحن الفاعلين والمنظمين له؟ وهل هناك ما يمنع من أن تكون هذه المنطقة بكفاءاتها هي الفاعلة أو صانعة قرار بنفسها دون أن تنتظر سنين عددا لعقد هذا المؤتمر؟

المشاريع الإنسانية المشتركة:

** د. فوزي أمين: الشكر للمنظمة العربية للدعوة لهذه الاحتفالية العزيزة علينا جميعا؛ والشكر للهلال الأحمر السعودي لدعم هذه الاحتفالية التي تعد وقفة نراجع فيها ماذا عملنا وماذا سنعمل في المستقبل؛ هذه المنظمة أُنشئت للتنسيق بين الجمعيات العربية؛ وهناك شبيه لها سواء الاتحاد الأوروبي أو مجموعات في آسيا وأمريكا؛ مضت 50 عاماً على إنشاء المنظمة؛ استطعنا خلالها أن ننجز بعض الأشياء أولها إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في الاتحاد الدولي وترجمة المؤتمرات الدولية؛ والنجاح في التنسيق للانتخابات الدستورية والمناصب الدستورية؛ ولكننا لم ننجح في العمل المشترك في المشاريع الإنسانية؛ أذكر أنني عندما زرت مخيم الأزرق في الأردن وجدت لافتة مسجل فيها كل الدول الأوروبية التي اشتركت في تنفيذ مشروع إنساني واحد؛ كم تمنيت أن أرى ذلك ونحن مضينا 50 عاماً من عملنا المشترك؛ يجب علينا أن نشترك جميعاً في مشروع إنساني واحد.. فهل يتحقق ذلك في الـ 50 سنة المقبلة؟ صحيح أن هناك أعمال مشتركة محدودة جداً بين جمعيتين أو ثلاث؛ ولكن نحتاج إلى أن نصل إلى

د. الحديد

د. يونس

المستوى المشرف في هذا الشأن.

تشكيل الوعي الإنساني العالمي:

** د. آمال إمام: هناك سؤالان مهمان يدوران في الأذهان:

أستاذ إبراهيم في طرحك للسؤال الأول تحدثت عن الحفاظ على المبادئ الإنسانية؛ وفي ظل التحديات الإنسانية الحالية؛ أرى أن المبادئ الإنسانية عادة لا تُختبر في أوقات الراحة؛ ولكن في أوقات الأزمات؛ وعليه نحن أمام اختبار وتحدي يكمن في تشكيل الوعي العالمي الإنساني؛ أعتقد أن منطقتنا خلال الفترة الماضية كان لها أثر كبير خاصة مع أزمة قطاع غزة في توجيه العمل الإنساني نحو تحدياته والاحتياجات الإنسانية؛ وسؤالي للمنصة: كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة بفرصة حقيقية لتشكيل الوعي الإنساني لصالح العمل التطوعي والعمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة الدولية منذ 1863م وحتى هذه اللحظة؟

والشئ الآخر أنه في ظل وجود هذه الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي القادر على أن يغيّر من المشهد إلى مشهد إنساني يتم التعاطف معه في جانب؛ وإلى مشهد آخر يغيّر الحقيقة رأساً على عقب .. كيف يمكن بخبرة السنوات التي لدينا في هذه المنصة؛ استخدام وتوظيف الذكاء الاصطناعي لصالح الحركة الدولية؛ خاصة أننا ما زلنا إلى حد كبير بعيدين عن الاستخدام الأمثل الذي يمكن خلاله أن نشكّل الوعي العالمي الإنساني مما يخلق جيلاً في المستقبل يرفع شعار العمل الإنساني وشعار الدعم لكل ما يقوم به العاملون في هذا الميدان.. نتطلع إلى مداخلاتكم في هذا الأمر خاصة وأنه سيصبح فرضاً وليس اختياراً في المستقبل؟

دراسة الاحتياجات الإنسانية:

** د. التويجري: نحن نعيش في منطقة مضطربة بما تواجهه بعض دولها من نزاعات مسلحة وكوارث طبيعية؛ ولدينا أكبر عدد من اللاجئين والنازحين؛ ونسبة فقر عالية في العديد من الدول؛ ومعدلات بطالة عالية وغير ذلك من المعاناة الإنسانية؛ ولكن إذا قسمنا الجمعيات الوطنية في المنطقة نجد أن هناك جمعيات قوية وأخرى أقل قوة وثالثة أقل أقل قوة؛ كما لدينا جمعيات مانحة وداعمة للجمعيات الأخرى ذات الإمكانات المتواضعة؛ ودور المنظمة تنسيقي بين كل الجمعيات العربية من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية؛ فقط نتطلع إلى أن تكون لدى الجمعيات فرق متخصصة في كل مجالات العمل الإنساني ودراسة الاحتياجات الإنسانية ليتسنى لنا العمل بكل كفاءة.

الانتهاكات القانونية قضية وجودية للحركة الدولية:

** أ. سامي مهدي: تظل قضية انتهاك القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية؛ قضية وجودية للحركة الدولية؛ تؤثر في وجودها في المستقبل؛ حالياً على المستوى الداخلي وسط المتطوعين بدأت الثقة تهتز في جدوى الحركة الدولية؛ وخارجياً

مامادو

د. جورج

د. حسام

على مستوى المجتمعات المتأثرة من الأحداث في غزة وسوريا والسودان؛ بدأت هذه الثقة تهتز أيضاً بشدة؛ مما قد يؤثر في وجود ومستقبل الحركة الدولية.. السؤال : كيف يمكن لنا أن نتفادى هذا الأمر حتى نضمن استمرارية الحركة الدولية ومكوناتها المختلفة ؟ والسؤال الثاني: إذا كان ما يميز الحركة الدولية هو المبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني؛ إذا احتجبت هذه الأشياء أو فقدت بسبب الممارسات الحالية؛ كيف سيصبح حال العمل الإنساني.. والسؤال: هل نستطيع بدون وجود هذه القيّم وبدون فاعليتها أن تستمر وأن تنافس في العمل الإنساني مع المنظمات الأخرى أم لا ؟

الانتهاكات القانونية لا تسقط بالتقادم:

** د. الحديد: يعقد المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر كل أربع سنوات في جنيف؛ وأهم ما في جدول أعماله القانون الدولي الإنساني؛ وأذكر عندما أرادوا أن يكون هناك بند عنه؛ تدخلت وقلت بدلاً من تعزيزه ونشره لماذا لا يكون عنوان الموضوع هو «محاسبة منتهكي القانون الدولي الإنساني»؛ طبعاً لم نلق آذاناً صاغية؛ وأدهشني المؤتمر الأخير في ديسمبر الماضي بأنه لم يتم ذكر غزة أو الانتهاكات أو المآسي التي تحصل فيها؛ وعندما سألت أحد الأصدقاء عن عدم التطرق لذلك؛ سواء من رئيسة الاتحاد الدولي أو رئيسة اللجنة الدائمة؛ أجابني بأن هناك تعليمات بألا يتم ذكر غزة؛ ونتساءل هنا هل تم وضع القانون الدولي الإنساني فقط لمحاسبة الدول الضعيفة إذا انتهكت القانون الدولي الإنساني؟ ولكن نشير هنا إلى أن هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقادم؛ وستكون هناك محاسبة إذا ما كانت اليوم ستكون غداً أو بعد غد.

ورداً على سؤال د. ياسين فيما يخص مهام اللجنة الدائمة؛ أشير إلى أنها منتخبة من الجمعيات والحكومات؛ ما يعني أن هناك حوار مفتوح بين هذه اللجنة والحكومات؛ إذا كانت هناك أمور إنسانية تهم أعضاء الحركة؛ وأرى أن من هذه الأمور الاعتداء على الطواقم الطبية ومقدمي المساعدات في الميدان والشارة والمستشفيات وسيارات الاسعاف؛ إلا أن جميع مكونات الحركة الدولية في سبات عميق تجاه هذه الاعتداءات؛ تتجنب التدخل فيها حتى لا تتعرض لاحراجات؛ ونتساءل هنا هل همها جمع الأموال حتى تدفع رواتب الموظفين؟؛ نحن في الحركة الدولية والمنظمات الإنسانية يجب أن نكون صوت الضحايا والمستضعفين؛ وأن نركز على القانون الدولي الإنساني ونستمر في نشره لأنه هو الوسيلة الوحيدة والتي نستطيع تقديم الوثائق من خلالها لمحاسبة منتهكي هذا القانون.

كفى مواساة وإدانات:

** د. يونس: أركز هنا على قضية استهداف المستشفيات والطواقم الطبية والإغاثية في قطاع غزة؛ وكأن الهدف الخفي للاحتلال هو استهداف المنظومة الصحية الفلسطينية وتدميرها بشكل عام؛ وكلنا شاهدنا استشهاد 15 من طواقم الدفاع المدني والهلال الأحمر الفلسطيني؛ وأذكر أننا قمنا بجولة في نيويورك وجنيف وجلسنا مع أكثر من 100 بعثة دبلوماسية لدول في نيويورك وجنيف؛ رسالتنا لهم كانت لا نريد أن نسمع تعازي ومواساة ولا إدانات؛ نحن أعضاء في العمل الإنساني سواء في الحركة الدولية أو المؤسسات الإنسانية الدولية؛ وهذا دورنا ونعرف كيف نقوم به؛ وأنتم دوركم المحاسبة؛ وما يحدث في غزة هو صراع سياسي إذا كان يحتاج لحل سياسي فما فائدة الدول تقدم العمل الإنساني بديلاً عن المؤسسات الدولية الإنسانية؛ وهذا ما يحدث حالياً؛ وكما ذكر أ. سامي هناك خطر وجودي للحركة الدولية بسبب قضية انتهاكات القانون الدولي الإنساني؛ والغرب بدأ يدرك بأن هناك خطر على هذه الحركة.

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية الإنسانية؛ فقد كانت لدينا تجربة ناجحة مع بداية حرب غزة فقد كانت المواقف السياسية وحتى الإنسانية ضد التواصل مع العواصم؛ ولكن حصل تغيير في المواقف تجاه الهلال الأحمر الفلسطيني وعمله الإنساني؛ كما أن الجمعيات الوطنية لعبت دوراً أساسياً في تغيير مواقف بعض العواصم والدول أذكر منها روما وفرنسا ولندن والسويد وألمانيا.

برمجة الذكاء الاصطناعي:

** د. حسام: د. آمال تطرقت إلى نقطة مهمة عن الذكاء الاصطناعي؛ صحيح أن المجتمع يتغيّر سريعا على المستوى الشخصي والمؤسساتي؛ وهناك أشياء إيجابية كثيرة في هذا المجال؛ ولكن الأمر الخطير أن الذكاء الاصطناعي يستخدم في تغيير نتيجة انتخابات وتبديل معلومات ونشر أكاذيب وتغيير اتجاهات الرأي العام؛ كما يستخدم في الحروب كنوع من الأسلحة؛ كالمسيرات التي نراها مبرمجة بالذكاء الاصطناعي؛ وأرى أن دورنا كحركة أن نتحرك على هذا المحور ونكون مؤثرين في مرحلة البرمجة للذكاء الاصطناعي؛ ونحافظ على نوع من الإنسانية من خلال تطوير الذكاء الاصطناعي.

** د. جورج: لمواجهة تحديات العمل الإنساني نحتاج للحلول الإستراتيجية التالية:

ـ فهم عميق للقانون الدولي الإنساني.

ـ التعاون الفعّال مع الحكومات والمنظمات الدولية والجمعيات الوطنية والتي تستطيع أن تؤثر وتعزيز قدرتها مع الحكومات والهيئات الأهلية على معالجة الأسباب.

ـ استمرار جهود الإغاثة لنحافظ على كرامة الإنسان وإنقاذ الأرواح.

وأقترح أن نرسل من خلال المنظمة العربية خطاباً إلى اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي؛ نوصل فيه صوتاً واحداً نؤكد فيه على وحدة الحركة الدولية وتأمين الحماية وتكون مهمتنا هي الإنسانية.

ختام الجلسة الحوارية:

وأختتم أ. إبراهيم الجلسة الحوارية قائلاً:

أصحاب والمعالي والسعادة الحضور .. لقد تشرفنا بحوار ومناقشات بناءة أضاءت لنا كثيراً من التحديات الإنسانية التي تواجه المنطقة العربية وتواجه الإنسانية بشكل عام؛ كما استعرضنا كثيراً من الفرص المتاحة للعمل العربي المشترك والعمل العالمي المشترك لمواجهة هذه التحديات؛ في تقديري أنه من خلال النقاش برزت كثير من الآراء التي يمكن أن تعين مسيرة الإنسانية في إعادة استكشاف نفسها ومواثيقها التي مضت عليها سنوات؛ فالشكر للمتحدثين والمشاركين؛ واستخداماً للذكاء الاصطناعي ومحاولة تخليص هذا اللقاء رأينا أن نعلن لكم وثيقة ما يسمى بـ «إعلان الرياض الإنساني» وهي: انطلاقاً من الجلسة الحوارية رفيعة المستوى التي عقدت في العاصمة الرياض ضمن فعاليات الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وبمشاركة نخبة من القادة الإنسانيين العرب والدوليين ومكونات الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وشركاء العمل الإنساني في المنطقة العربية أعلن المشاركون مايلي:

اولاً: التمسك بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المتمثلة في الإنسانية وعدم الحياز والاستقلالية والعالمية كمرجعية أخلاقية وإنسانية جامعة.

ثانياً: التأكيد على احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزه والدعوة الى مواءمته من ضمن التشريعات والسياسات الوطنية وضمان التطبيق العملي لقواعده خاصة ما يتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ثالثاً: الدعوة الى تحييد العمل الإنساني عن النزاعات السياسية وضمان بيئة آمنه ومحايدة تتيح للجمعيات الوطنية تنفيذ مهامها دون عوائق او تدخل مع الالتزام بعدم تسيس العمل الإنساني او استغلاله لأغراض غير إنسانية.

رابعاً: تعزيز التنسيق الإقليمي والدولي والشراكات الإنسانية بما يسهم في رفع كفاءة الاستجابة للكوارث والأزمات الإنسانية والاستفادة من الخبرات والتجارب المتبادلة في بناء أنظمة مرنة وشاملة.

خامساً: دعم الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في جهودها لبناء القدرات في مجالات التأهب والتدخل السريع والتعافي والتدريب وتعزيز حوكمة العمل الإنساني وفق اعلى المعايير.

سادساً: مركزية الانسان في العمل الإنساني مع التركيز على حماية الفئات الأكثر ضعفاً واحترام كرامة المتضررين وتعزيز مشاركتهم في تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية.

سابعاً: الدعوة الى الاستدامة في التمويل الإنساني من خلال دعم مبادرات تعبئة الموارد والاستثمار في الابتكار الرقمي والحلول المحلية لتعزيز فاعلية التدخلات الإنسانية.

ويثمن المشاركون عاليا الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في دعم القضايا الإنسانية واستضافتها بهذه الفعالية المهمة ورعايتها المتواصلة للعمل العربي المشترك في المجال الانساني ومؤكدين أهمية استمرار هذا الزخم لتعزيز التضامن والتكامل الإنساني في المنطقة العربية.

أدار الجلسة :

ـ أ. إبراهيم عثمان مستشار أمين عام المنظمة

المشاركون:

ـ معالي د. محمد الحديد رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر الأردني

ـ معالي د. يونس الخطيب رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر الفلسطيني

ـ د. جورج الكتاني أمين عام الصليب الأحمر اللبناني وعضو اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ـ أ. مامادو سو رئيس البعثة الاقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون

ـ د. حسام الشرقاوي المدير الإقليمي للاتحاد الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بيروت

الهيئة العامة لـ ARCO اعتمدت تسميته في
اجتماع دورتها الـ (49)

الصندوق العربي لدعم المشاريع الإنسانية يدعم الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ

وافقت الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO في اجتماع دورتها 49 في الرياض خلال يوم 27 أغسطس 2025م؛ على تسمية «الصندوق العربي لدعم المشاريع الإنسانية»

الصندوق تبنت فكرته المنظمة العربية؛ ويهدف إلى إنشاء نظام متكامل للدعم والاستجابة الطارئة في الوطن العربي؛ ويتضمن آليات عمل لتعزيز استجابة فعّالة وسريعة لحالات الطوارئ؛ إلى جانب دعم الجمعيات الوطنية لمواجهة التحديات الإنسانية سواء كانت بسبب الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية الطارئة؛ مما يساهم في تقليل حدة وطأة الكارثة؛ ويعتمد على التبرعات والمنح؛ ليكون بذلك نموذجاً للتكافل العربي والتعاون الإنساني السريع في حالات الطوارئ.

يختص الصندوق بتقديم الدعم والتمويل العاجل والمباشر للجمعيات الوطنية للاستعداد والاستجالة الفورية من أجل ضمان التدخل الإنساني وتقديم الإغاثة قبل إطلاق النداء الإنساني لطلب العون؛ ويعمل الصندوق وفق آليات شفّافة تتضمن التنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والجمعية المنكوبة لتوجيه الدعم بالشكل الأمثل.

آلية عمل الصندوق:

ـ تتألف إيرادات الصندوق من اسهامات وتبرعات الحكومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والقطاعات الخاصة.

ـ التمويل والدعم من الصندوق متاح لجميع أعضاء المنظمة؛ وذلك بناء على طلب تتقدم به الجمعية الوطنية لأمين عام المنظمة وفق النموذج المعتمد أو بمبادرة من أمين عام المنظمة.

ـ تحدّد اللجنة التنفيذية للمنظمة الحد الأعلى للصرف من حساب الصندوق؛ وتكون استجابة فورية عند وقوع كارثة لدعم متطلبات الجمعية الوطنية في الدولة التي وقعت فيها الكارثة.

ـ تتم المراقبة المالية اللاحقة عن طريق مراجع حسابات المنظمة.

ـ على مراجع الحسابات إعداد الحساب الختامي السنوي للصندوق وتقديم تقرير عن ذلك للهيئة العامة للمنظمة؛ خلال مدة أقصاها 3 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للصندوق.

يقدم الدعم أو التمويل للجمعية الوطنية بطريقتين:

ـ قرض للجمعية الوطنية لبداية تدخلها الإنساني العاجل؛ على أن يسترد من محصلات النداء الإنساني الذي تطلقه الجمعية لذات الكارثة.

ـ منحة لا تسترد في حالات الكوارث التي لا تستدعي إطلاق نداء إنساني.

وتقدم الجمعية الوطنية تقريراً مفصلاً للأمين العام؛ مرفقاً بتقرير مالي؛ ويمنح التمويل للجمعية الوطنية حسب خطورة الكارثة مرتين كل عام.

الهيكل التنظيمي للصندوق:

تتكون اللجنة التسييرية للصندوق من 5 أعضاء أمين عام المنظمة وأربعة أعضاء آخرين يمثلون المناطق الجغرافية لأربع مناطق «الخليج العربي؛ الشرق الأوسط؛ شمال إفريقيا؛ إفريقيا»؛ ويتم إعداد تقارير سنوية لمراجعة الإيرادات والنفقات؛ وعرضها على اللجنة التنفيذية والهيئة العامة للمنظمة؛ حيث تبدأ السنة المالية للصندوق من أول شهر يناير وحتى آخر شهر ديسمبر من كل سنة.

التأثير المتوقع للصندوق:

ـ تحسين استجابة الجمعيات الوطنية العربية للأزمات والكوارث الطارئة.

ـ تعزيز التضامن العربي وتأكيد روح التكافل في مواجهة التحديات الإنسانية.

ـ التقليل من حدة وطأة الكارثة.

ـ رفع كفاءة الاستجابة الإنسانية للجمعية الوطنية في الدولة المتعرضة للكارثة.

ـ إمكانية تخفيف الأضرار البشرية والمعاناة الإنسانية.

ولضمان استدامة الصندوق على المدى الطويل؛ يمكن تبني الخطوات التالية:

ـ توسيع قاعدة الداعمين من خلال البحث عن شركاء جدد من القطاعين الخاص والحكومي والمنظمات الإقليمية والدولية.

ـ الاستعانة بجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسويق فكرة الصندوق للحكومات العربية وتبيان أثره ودوره المهم والفعّال في دعم استجابة الجمعية الوطنية عند وقوع الأزمة أو الكارثة.

هنأت المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بيوبيلها الذهبي

رئيسة الاتحاد الدولي : نعمل مع ARCO بشكل أوثق وننسق أولوياتنا الحيوية من أجل العالم العربي

هنأت رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر السيدة كيت فوربس؛ المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO بمرور خمسين عامًا من الخدمة المخلصة في تعزيز عمل الجمعيات الوطنية العربية وقدراتها، ودعم العمل الإنساني في جميع أنحاء المنطقة، لافتاً إلى أن هذه الخدمة الممتدة لنصف قرن تمثل علامة على العمل والثقة والتضامن.

وقالت فوربس في الكلمة الافتتاحية لاجتماعات الهيئة العامة للمنظمة يوم 27 أغسطس 2025 بالعاصمة السعودية الرياض: بينما نحتفل بهذه المحطة المهمة في مسيرة ARCO، من الضروري أن نعمل معًا بشكل أوثق، وأن ننسّق أولوياتنا الحيوية من أجل العالم العربي.

يجب علينا معًا حماية استقلالية الجمعيات الوطنية وضمان سلامة الموظفين والمتطوعين. هذه ليست نقاطًا تقنية، بل هي الأساس الذي تقوم عليه أعمالنا الإنسانية.

وأكدت أن الفضاء الإنساني الذي نسعى جاهدين لحمايته؛ ليس مجرد مفهوم نظري بل هو مسألة حياة أو موت؛ وشدّدت على حيادية واستقلالية العمل الإنساني وتقوية التزامنا بحماية المبادئ التي تصون الكرامة الإنسانية في أحلك الظروف؛ موضحة أن الهجوم على عامل إنساني ليس مجرد انتهاك للقانون؛ إنما اعتداء على الإنسانية ذاتها.

وأضافت: بوحدتنا وشجاعتنا ووضوح رؤيتنا نستطيع التكيّف مع الواقع المتغيّر دون التنازل عن مبادئنا.

وفيما يلي نص كلمة فوربس:

يشرفني أن أقف هنا اليوم بين قادة يتم اختبار شجاعتهم والتزامهم يوميًا، وأحيانًا كل ساعة، في واحدة من أكثر البيئات الإنسانية تعقيدًا في العالم؛ إن وجودكم في هذه القاعة هو دليل على قوة، وصمود، ووحدة شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المنطقة العربية وخارجها.

أود أن أبدأ بتقديم خالص التهاني إلى المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (آركو) بمناسبة مرور خمسين عامًا من الخدمة المخلصة – في تعزيز عمل الجمعيات الوطنية العربية، ودعم العمل الإنساني في جميع أنحاء المنطقة، والدفاع بلا كلل عن تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية. إن هذه الخدمة الممتدة لنصف قرن تمثل علامة على العمل والثقة والتضامن.

وأود أن أشكر المملكة العربية السعودية على استضافتها الكريمة لهذا اللقاء الهام، كما أشكر هيئة الهلال الأحمر السعودي على كونها عضوًا وشريكًا موثوقًا ومهمًا في الاتحاد الدولي.

إن قيادتكم، وكرم ضيافتكم، واستعدادكم للمشاركة البنّاءة يُحدث فرقًا ملموسًا لأولئك الذين نخدمهم.

تكريم من فقدناهم

نجتمع اليوم بروح من التضامن والعزم، وقلوبنا مثقلة بالحزن.

نقف معًا لنُكرّم ونستذكر زملاءنا وأصدقاءنا – من الموظفين والمتطوعين في جمعياتنا الوطنية – الذين فقدوا حياتهم أثناء أداء واجبهم الإنساني خلال الأشهر الماضية، في مناطق مختلفة من العالم.

ولكنني أود اليوم أن أخصّ بالذكر بشجاعة وتقدير بالغين موظفي ومتطوعي جمعية الهلال الأحمر ا لفلسطيني .

فمنذ السابع من أكتوبر 2023، فقدنا 31 موظفًا ومتطوعًا من الهلال الأحمر الفلسطيني أثناء تأدية واجبهم، ولا يزال ثلاثة آخرون في عداد المفقودين.

لم يكونوا مجرد عاملين في المجال الإنساني – بل كانوا آباءً وأمهات، أبناءً وبنات، أصدقاءً وجيرانًا.

إن تضحيتهم تُذكرنا بوضوح بأن

الفضاء الإنساني الذي نسعى جاهدين لحمايته، ليس مجرد مفهوم نظري – بل هو مسألة حياة أو موت. لأسرهم، ولزملائنا وأصدقائنا في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، نقدم أحرّ التعازي، وكامل تضامننا، ووعدنا الصادق: لن تُنسى أسماؤهم أبدًا.

أطلب منكم الآن أن تقفوا معي لنقف دقيقة صمتٍ إجلالًا لذكراهم.

الطبيعة المتغيرة للنزاعات

أعزائي جميعًا،

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط أرضًا للتاريخ، والصمود، والروابط الإنسانية العميقة.

لكن اليوم، تقف هذه المنطقة عند مفترق طرق لبعضٍ من أكثر النزاعات تدميرًا وطولًا في عصرنا – سوريا، اليمن، والآن غزة.

إن النزاعات اليوم، إلى جانب تأثيرات تغيّر المناخ، لم تعد كما كانت حتى قبل عقد من الزمان.

فهي تدوم لفترات أطول.

التنسيق اليوم لم يعد خياراً بل أصبح مسألة بقاء

وتحدث بشكل متزايد في مناطق حضرية.

وأصبحت أكثر تشتتًا – حيث تعدّدت الأطراف المسلحة، وتبدّلت التحالفات، وتلاشت الخطوط الأمامية، مما جعل من الصعب تعريف مفهومي الحرب والسلام بالطرق التقليدية.

في سوريا، لم تستقر الخطوط الأمامية أبدًا؛ بل تتغير بشكل غير متوقع، مما يُجبر المدنيين على الدخول في دوّامة لا تنتهي من النزوح. تعيد العائلات بناء حياتها، ليتم اقتلاعها من جديد.

وفي اليمن، أدت سنوات الصراع إلى تآكل نسيج المجتمع ذاته. المستشفيات والمدارس مدمّرة، والملايين عرضة ليس فقط للعنف، بل أيضًا للمجاعة والأمراض التي يمكن الوقاية منها.

أما في غزة اليوم، فالوضع الإنساني يتغير من ساعة لأخرى. كثافة السكان، وشدة الأعمال العدائية، والقيود الشديدة على الوصول، كلها ساهمت في خلق أزمة داخل أزمة.

أما بالنسبة للمدنيين، فالعواقب كارثية.

وللعاملين في المجال الإنساني، فإن بيئة العمل لا تشبه أي شيء رأيناه من قبل – قاسية، وغير متوقعة، وشديدة الخطورة.

تأملات وإجراءات:

ماذا يمكننا أن نفعل أكثر؟

1. تعزيز المساءلة القانونية

o تقوية الآليات الوطنية والدولية لمحاسبة منتهكي القانون الدولي الإنساني.

o الدعوة إلى التحقيقات والملاحقات القضائية للهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني ولإساءة استخدام الرموز.

2. تعزيز بروتوكولات الحماية

o تحسين التدريب الأمني وتقييم المخاطر للموظفين والمتطوعين.

o الاستثمار في التقنيات والأنظمة التي تُعزز الاتصال والإنذار المبكر.

3. إعادة التأكيد على حيادية واستقلالية العمل الإنساني

o تجديد الالتزام بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

o تجنب أي ارتباط بالأجندات السياسية أو العسكرية من أجل الحفاظ على المساحة الإنسانية.

4. الانخراط في حوار استراتيجي

o إجراء حوار مباشر مع أطراف النزاع – الحكومية وغير الحكومية – لتعزيز احترام المبادئ الإنسانية.

o الاستفادة من القنوات الدبلوماسية وزعماء المجتمعات المحلية في هذا السياق.

5. رفع الوعي العام والدعوة إلى احترام العمل الإنساني

o إطلاق حملات إعلامية تؤكد على قدسية الرموز الإنسانية وأهمية العاملين في المجال الإنساني.

o استخدام الإعلام والقصص الإنسانية

بوحدتنا وشجاعتنا ووضوح رؤيتنا نتكيّف مع الواقع المتغيّر دون التنازل عن مبادئنا

الهجوم على عامل إنساني ليس مجرد انتهاك للقانون إنما اعتداء على الإنسانية

مطالبون بتعزيز المساءلة القانونية والتأكيد على حيادية واستقلالية العمل الإنساني

لتقريب الصورة الإنسانية للمجتمع والقرار السياسي.

6. دعم الموظفين والمتطوعين

o توفير الدعم النفسي والاجتماعي والاعتراف بجهود العاملين في المجال الإنساني.

o ضمان تعويض عادل، ودعم قانوني، وتكريم من فقدوا حياتهم أثناء أداء واجبهم.

الخاتمة

إن التراجع المتزايد في احترام القانون الدولي الإنساني، والرموز الإنسانية، والعاملين في المجال الإنساني يُعد أزمة ضمير للمجتمع الدولي. ومع تزايد تعقيد وطول أمد النزاعات، يجب أن نقوي التزامنا الجماعي بحماية المبادئ التي تصون الكرامة الإنسانية في أحلك الظروف.

«الهجوم على عامل إنساني ليس مجرد انتهاك للقانون – إنه هجوم على الإنسانية ذاتها.»

فلنجعل من هذه الحقيقة دافعًا لتجديد الالتزام العالمي بحماية العمل الإنساني.

بالعمل مع ARCO

بينما نحتفل بهذه المحطة المهمة في مسيرة ARCO، من الضروري أن نعمل معًا بشكل أوثق، وأن ننسّق أولوياتنا الحيوية من أجل العالم العربي.

يجب علينا معًا حماية استقلالية الجمعيات الوطنية وضمان سلامة الموظفين والمتطوعين. هذه ليست نقاطًا تقنية، بل هي الأساس الذي تقوم عليه أعمالنا الإنسانية.

نحن نعمل في زمن تتناقص فيه الموارد المالية المتاحة للوكالات الإنسانية.

وعلى مستوى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، نقوم بتكثيف جهودنا لتقليص التكاليف، وتحسين الكفاءة، وجمع التبرعات لدعم العمل الحيوي الذي تقوم به جمعياتنا الوطنية. نحتاج إلى استثمار المزيد في تعزيز جمع التبرعات على المستوى المحلي.

لكن علينا ألا ننظر إلى هذه الأزمة فقط على أنها تحدٍ، بل كفرصة للخروج منها بشكل أكثر رشاقة، وأكثر تركيزًا، وأكثر التزامًا بالخدمة. لنعيد توجيه الموارد إلى حيث الحاجة القصوى: إلى الناس الذين نخدمهم، إلى الفروع، إلى المتطوعين، وإليكم أنتم الذين تقودون العمل في الصفوف الأمامية.

وهذا يعني أيضًا أنه يجب علينا تقليل المنافسة والتكرار بين أعضائنا.

التنسيق اليوم لم يعد خيارًا، بل أصبح مسألة بقاء.

ومن المهم أن تكون النزاهة وعدم التسامح مطلقًا مع الاحتيال والفساد من الركائز غير القابلة للتفاوض لبناء اتحاد دولي أقوى وأكثر صلة بالواقع.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي جميع أنحاء العالم، تدعم فرقنا الجمعيات الوطنية بموارد أقل من ذي قبل. ومع ذلك، فإن الاحتياجات تستمر في التزايد، ليس فقط بسبب النزاعات، بل لأن تغيّر المناخ لا ينتظر انتهاء الحروب. إنه يضاعف المعاناة، ويعمّق مواطن الضعف، ويجعل الوصول الإنساني أكثر إلحاحًا.

مسؤولية عالمية

ما يحدث في غزة وفي دول أخرى في المنطقة يتردّد صداه إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط.

فالتقويض الحاصل لاحترام القانون الدولي الإنساني هنا، يُضعفه في كل مكان. واستهداف الرموز هنا يطبع هذه الممارسة عالميًا ويؤسس لسابقة في أزمات أخرى.

لذلك فإن حديثنا اليوم ليس حوارًا إقليميًا فقط، بل هو دعوة عالمية للعمل .

نحن بحاجة إلى الوقوف معًا ليس فقط بالكلمات، بل من خلال مناصرة منسّقة، ودفاع لا يلين عن المساحة الإنسانية.

لقد نشأت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من قناعة بأن الإنسانية يجب أن تسود حتى في أحلك الأوقات. وهذه القناعة تتعرض للاختبار في منطقتنا اليوم كما لم يحدث من قبل.

ولكنني أؤمن أنه بوحدتنا، وشجاعتنا، ووضوح رؤيتنا، يمكننا التكيّف مع طبيعة الواقع المتغيّر، دون أن نتنازل أبدًا عن مبادئنا وقيمنا، ودائمًا بالوقوف إلى جانب الإنسانية.

أثناء مشاركة وفدها في اجتماعات اللجنة الإسلامية للهلال الدولي للدورة 38 في تونس

ARCO تعرض جهودها في رصد انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني في فلسطين

عرض وفد المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO أثناء مشاركته في اجتماعات اللجنة الإسلامية للهلال الدولي للدورة الثامنة والثلاثين خلال يومي 26 و27 مايو 2025م في تونس؛ ما بذلته المنظمة من جهود لرصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني في فلسطين عن طريق خبراء القانون الدولي الإنساني في الدول العربية.

وأكد أ. إبراهيم عثمان مستشار أمين عام المنظمة في مداخلته أن المنظمة أصدرت تقريراً تضمن أبرز الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب طبقاً لمقتضيات نظام روما الأساسي الصادر سنة 1998؛ أو الانتهاكات الجسيمة لمقتضيات اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها سنة 1977؛ مشيراً إلى أن هذه الانتهاكات تمثلت في جرائم استهداف المدنيين والأعيان المدنية وموظفي الخدمات الإنسانية والصحفيين ووسائل الإعلام؛ والتهجير القسري للمدنيين؛ واستهداف الوحدات الطبية؛ وتجويع المدنيين؛ والإبادة الجماعية؛ واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً؛ والعقوبات الجماعية؛ والإضرار بالبيئة.

وكانت اللجنة الإسلامية للهلال الدولي قد اختتمت الاجتماع باصدار إعلان تونس وتضمن الإدانة والاستنكار للانتهاكات الجسيمة والمتواصلة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا سيما في قطاع غزة؛ وأسفرت عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وتدمير البنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس ومراكز الإيواء؛ إضافة لإدانة الاستهداف الممنهج للطواقم الطبية وفرق الاغاثة؛ وتطالب اللجنة المجتمع الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي والهيئات الإنسانية الأممية؛ بالتحرك العاجل والفاعل لوقف هذه الجرائم؛ وتأمين الحماية الدولية للمدنيين؛ وضمان ايصال المساعدات الإنسانية دون قيود أو شروط؛ وفتح الممرات الآمنة لإغاثة السكان المتضررين .

وأكدت اللجنة تضامنها الكامل مع كافة الشعوب الإسلامية المتأثرة بالأزمات؛ وجددت التزامها بتعزيز الاستجابة الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية العالمية.

تدخلات طبية عاجلة :

وقدّمت الجمعية خلال عام 2024 نموذجاً متقدماً في الاستجابة الطبية والإنسانية، عبر تنفيذ برامج طبية نوعية داخل المناطق المتضررة وخارجها، تلبية للاحتياجات الصحية العاجلة للفئات الأكثر ضعفاً؛ ومن تلك الانجازات أجرى فريق طبي كويتي تابع للجمعية 24 عملية جراحية دقيقة في قطاع غزة خلال شهر مارس 2024م؛ وذلك دعماً للطواقم الطبية الفلسطينية وسط ظروف إنسانية صعبة.

كما نفذت الجمعية برامج طبية وجراحية في الأردن واليمن، حيث أُجريت أكثر من 90 عملية جراحية في الأردن بالتعاون مع الهلال الأحمر الأردني، وعالجت 800 مريضاً في اليمن في تخصصات مختلفة، منها 300 عملية في جراحة العيون والمجاري البولية والجراحة العامة وغيرها بالإضافة إلى علاج 500 مرضياً في مخيم تعز .

وتؤكد هذه الجهود الطبية التزام الجمعية برسالتها الإنسانية الشاملة، ومكانتها المتقدمة في تعزيز الرعاية الصحية للمحتاجين في ظل الأزمات والكوارث، لتظل ركيزة من ركائز العمل الإنساني الكويتي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خدمة إعادة الروابط العائلية لعام 2024:

تُعدّ خدمات إعادة الروابط العائلية (RFL) من الركائز الأساسية في العمل الإنساني لجمعية الهلال الأحمر الكويتي، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتهدف هذه الخدمات إلى استعادة التواصل بين أفراد العائلات الذين تفرقوا بسبب النزاعات أو الكوارث أو الهجرة القسرية، من خلال وسائل متعددة تضمن لهم الكرامة و ا لخصو صية .

وتتضمن مخرجات خدمات برنامج إعادة الروابط العائلية:

1. معالجة 6 حالات بحث عن مفقودين: حيث تم استلام وتوثيق الطلبات، وفتح ملفات بحث رسمية بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية الشريكة.

2. الاستجابة الفورية للأزمات الدولية والكوارث الطبيعية: تم استلام التعليمات الخاصة من قبل الصليب الأحمر الفنزويلي بشأن حالة طارئة (الوضع الداخلي) باستقبال طلبات البحث عن طريق منصة « اسبيرا» مع الالتزام بحماية البيانات ووضع خط ساخن لاستعادة الروابط العائلية، إضافة إلى متابعة الحدث الجوي في جنوب غرب أيبيريا (ظاهرة دانا) وإعداد تقييم أولي حول احتمالية التدخل الإنساني في ملفات المفقودين.

3. تسهيل التواصل بين العائلات المنفصلة: دعم إعادة الروابط بين الأفراد من خلال مكالمات واتصالات ورسائل إنسانية، بالتعاون مع شبكات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العالم.

4. نشر التوعية المجتمعية بالخدمة: يتم إنتاج مادة إعلامية تحت عنوان: « هل تبحث عن أحد أفراد عائلتك؟ نحن نساعدك.»، وكذلك نشر الحملة على منصات التواصل الاجتماعي (إنستغرام - تويتر - فيسبوك) لزيادة الوعي بالخدمة وطرق الوصول إليها.

5. تعزيز العمل الدولي المشترك: تفعيل الشراكات الدولية لمتابعة الملفات العالقة، وتبادل المعلومات حول حالات التتبع والاتصال.

قصة نجاح إنسانية:

من أبرز القصص التي تجسد دور برنامج إعادة الروابط العائلية في جمعية الهلال الأحمر الكويتي، قصة عاملة منزلية من الجنسية السريلانكية كانت تعمل في الكويت وانقطع تواصلها مع عائلتها منذ عام 2012.

العاملة كانت تعيش في أحد المنازل، وقد فقدت هاتفها وجميع مستنداتها الرسمية، بالإضافة إلى أنها لا تجيد القراءة والكتابة، مما صعّب عليها كثيرًا محاولة التواصل مع أسرتها في سريلانكا.

وفي مايو 2020، وبمحض الصدفة، قامت عاملة أخرى من نفس الجنسية بالتواصل مع فريق إعادة الروابط العائلية في الجمعية، وأبلغته عن الحالة. وعلى الفور، بدأ الفريق في إجراء الاتصالات اللازمة، وتم التواصل مع ابنها في سريلانكا، والذي لم يصدق في البداية أن والدته لا تزال على قيد الحياة.

وبإرشاد الفريق، توجّه الابن إلى جمعية الصليب الأحمر السريلانكي، حيث تم فتح ملف رسمي لطلب البحث، وتمت متابعة الإجراءات عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر. بالتعاون مع الجهات المعنية، حيث تمكن الفريق من تحديد مكان العاملة والتأكد من أنها بصحة وعافية .

وفي لفتة إنسانية جميلة، تم توثيق القصة بصورة ورسالة شكر وجهتها جمعية الصليب الأحمر السريلانكي إلى جمعية الهلال الأحمر الكويتي، تقديرًا لهذا الجهد النبيل الذي أعاد الأمل والاتصال لعائلة فرقتها السنين.

ARCO تشارك في ورشة عمل

إصدار ميثاق الإعلام الإنساني

لهيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس

شاركت المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO في ورشة عمل ميثاق الإعلام الإنساني لهيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس؛ والتي نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة بقطاع شؤون الإنسان والبيئة - إدارة الصحة - وذلك خلال الفترة 4 - 5 نوفمبر 2025م، في مقر الأمانة العامة بالرياض؛ ترأس الورشة الأستاذ غانم الدماج، الممثل الإعلامي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي (دولة الرئاسة) ، وبمشاركة وفود من دول المجلس والأمانة العامة.

تم خلال الورشة مناقشة مسودة "ميثاق الإعلام الإنساني الخليجي" لهيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس، والذي يأتي تنفيذاً لقرارات الاجتماع الحادي والعشرين للجنة أصحاب السعادة رؤساء هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس، المنعقد في دولة الكويت في مايو 2025م.

ويهدف الميثاق إلى تعزيز المبادئ المهنية والأخلاقية في الخطاب الإعلامي الإنساني، وترسيخ صورة إيجابية للعمل الخليجي المشترك على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ختام الورشة، تم التأكيد على أهمية دعم الميثاق كمنطلق لتكامل الجهود الإعلامية الخليجية وتوحيد الرؤية في إبراز الرسالة الإنسانية لهيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس، بما يعكس التزام دول مجلس التعاون بمبادئ الإنسانية والتعاون والتضامن الإقليمي.

مثّل ARCO في الورشة كل من أ.بشير بوزيان الرحماني المسؤول بالمركز العربي للقانون الدولي الإنساني؛ أ.مختار العوض موسى مدير إدارة الإعلام الإنساني.

زار الهلال الأحمر الصومالي ومصنع الأطراف الصناعية ومركز التأهيل

وفد ARCO يؤكد التزام المنظمة بالتنسيق لدعم الجمعيات الوطنية

أكد وفد المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO على أهمية دعم جمعية الهلال الأحمر الصومالي لتعزيز وتنمية قدرتها على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين؛ خصوصاً في المناطق التي تعاني من هشاشة الخدمات؛ مشيرا إلى أهمية الاستراتيجيات الفعّالة والدبلوماسية الإنسانية في تنمية قدرات الجمعية.

وشدد الوفد في ختام زيارته لجمهورية الصومال الفيدرالية برئاسة أمين عام المنظمة أ. عبدالله بن سهيل المهيدلي؛ على أهمية تمكين الجمعية من العمل دون عوائق بما يضمن وصولها للمحتاجين لمساعدتهم؛ وتعزيز دورها الفاعل في الحراك الإنساني؛ وزيادة عدد متطوعيها؛ وتفعيل الشراكات التدريبية المتخصصة بهدف تأهيل كوادرها وتعزيز قدرات الفرق التابعة لها العاملة في الميدان.

وشدّد على أهمية تبادل الخبرات والتجارب الإنسانية بين أعضاء المنظمة؛ وأكد على أهمية تبني نهج الاستدامة في تنفيذ المشاريع.

واستعرض الوفد آليات تقديم الخدمات في المناطق المتأثرة بالتغيّر المناخي أو نقص الموارد؛ وأكد على أهمية تعزيز التنسيق والتواصل بين الجمعية والمنظمة العربية؛ بما يسهم في تحسين آلية الاستجابة وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل أكثر تكاملاً وفعالية.

وعبرت الجمعية عن شكرها وتقديرها للمنظمة العربية على ما قدمته من دعم لها سواء عبر توفير أدوات ومعدات نوعية؛ أو من خلال تدريب الفرق الميدانية على استخدامها؛ مما أسهم في تحسين جودة الخدمات الإنسانية المقدمة على الأرض.

كما اعربت الجمعية عن شكرها وتقديرها لوفد المنظمة العربية على زيارته الميدانية التاريخية والتي أتت في توقيت بالغ الأهمية نظراً للظروف والتحديات الإنسانية الصعبة التي يمر بها الصومال؛ وأكدت الجمعية أن هذه اللفتة الكريمة تجسّد عمق التضامن العربي وتعكس التزام المنظمة بالتنسيق لدعم الجمعيات الوطنية في الميدان؛ مما كان له بالغ الأثر في تعزيز الروح المعنوية وتأكيد الشراكة الأخوية في العمل الإنساني.

وكان وفد الأمانة العامة للمنظمة العربية الذي ضم كلا من أ. بندر ثواب المطيري المشرف على المركز العربي للاستعداد للكوارث؛ أ. هادين الفتيح ؛ قد زار جمهورية الصومال الفيدرالية خلال الفترة من 6 إلى 10 يوليو 2025م؛ برفقة وفد من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

بدأ أعضاء وفد المنظمة زيارتهم بجولة في المقر الرئيسي لجمعية الهلال الأحمر الصومالي؛ ووقفوا على طبيعة عمل الجمعية والبرامج التي تنفذها على المستوى الوطني؛ واستمعوا لشرح وافٍ من قبل مسؤولي الجمعية عن آلية العمل المتبعة؛ وتعرفوا على إدارات الجمعية وهيكلية العمل التنظيمي والإداري فيها وأساليب التنسيق الداخلي المتبعة في تنفيذ المهام الإنسانية.

وعقب ذلك توجهوا إلى مصنع الأطراف الصناعية التابع للجمعية؛ والذي يعد من المراكز المهمة لخدمة المرضى داخل الصومال وخارجه؛ واطلعوا على جهود الجمعية في تصنيع الأطراف الصناعية؛ وتعرفوا على إمكانات المصنع الحالية وخططه المستقبلية لتطوير خدماته وتلبية احتياجات ذوي الإعاقة.

وأختتم أعضاء الوفد زيارتهم بجولة استطلاعية في مركز إعادة تأهيل المرضى؛ وتعرفوا على برامجه المتخصصة وخدماته التأهيلية للمصابين وذوي الاحتياجات الخاصة؛ وبحثوا مجالات الدعم الممكنة وفرص تطوير الخدمات التي يقدمها المركز؛ بما يسهم في جودة الرعاية الصحية والتأهيلية على المستوى المحلي.

ملف

إعادة الروابط العائلية

رئيس البعثة الإقليمية في دول التعاون لمجلة (معكم):

كل شخص مفقود يتم العثور عليه ليس رقماً ـ بل حياة أُعيدت، وجرح يمكن أن يلتئم

اتفاقيات جنيف الأربع تتضمن مبادئ لحماية الروابط العائلية وضمان لمّ شمل الأسر

حاوره : مختار العوض موسى

أكد السيد مامادو سو رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي؛ أن إعادة الروابط العائلية للمفقودين أثناء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية ليست خدمة تقنية بل شريان حياة يعيد الأمل والكرامة؛ وأضاف في حوار أجرته معه مجلة (معكم) الصادرة عن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أن كل شخص يتم العثور عليه هو قصة تستعيد نهايتها السعيدة ؛ موضحاً أن اللجنة الدولية ملتزمة التزاماً صارماً بحماية خصوصية وبيانات الأفراد خلال عمليات البحث؛ وأن هذا العمل يتجذر في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف التي وضعت منذ 75 عاماً لضمان لمّ شمل الأسر ومنع تفكّكها.

حماية كرامة الإنسان:

ـ كيف ترى أهمية برامج إعادة الروابط العائلية في لمّ شمل المفقودين مع أسرهم أثناء النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية ؟

لا يوجد شيء أشدّ ألمًا من الفقدان؛ ولا أجمل من لحظة اللقاء بعد الانفصال

** إعادة الروابط العائلية ليست مجرد خدمة تقنية، بل عملاً أساسياً في تخفيف المعاناة وتعزيز كرامة الضحايا، ودعم عملية الاستقرار والمصالحة خلال وبعد النزاعات أو الكوارث؛ وتمثل أحد الأعمدة الأساسية للعمل الإنساني؛ وهي حق أساسي يحمي كرامة الإنسان ويعزّز الاستقرار الاجتماعي بعد الأزمات؛ دون أن تقتصر فقط على تسهيل التواصل بين العائلات؛ ونشير هنا إلى أن العثور على كل شخص مفقود أمر بالغ الأهمية؛ مهمتنا لا تقتصر على البحث فقط؛ بل تتعلق باستعادة الكرامة؛ وبناء الثقة من جديد؛ وتذكير العالم بأن لا أحد يجب أن يُنسى؛ ويقوم موظفونا المدربون والمتطوعون بأداء هذا العمل الإنساني العميق ـ سواء في لحظات الانفصال المؤلم أو لمّ الشمل الجميل عند النجاح ـ لأنه عمل يمس المشاعر بشدّة؛ نحن نقوم بذلك من أجل المدنيين؛ ولكن أيضاً من أجل العائلات التي مزّقتها النزاعات المسلحة؛ من أجل الأطفال الذين ينتظرون أمّاً أو أباً؛ ومن أجل المجتمعات التي تبحث عن نهاية تُغلق الجراح؛ كل شخص يتم العثور عليه ليس مجرد رقم ـ بل هو حياة استُعيدت؛ وقصة حظيت بنهاية سعيدة؛ وجرح يمكن أخيراً أن يبدأ في التعافي.

انفصال العائلات هو من أعظم المآسي التي تنتج عن الحروب والعنف؛ عندما تفكر في ما يعنيه أن تكون منفصلًا عن عائلتك... تخيّل نفسك وسط حرب، قريتك تتعرض للهجوم، ولا تملك سوى ثوانٍ قليلة لتقرّر ماذا تأخذ معك: هل تأخذ بطاقة الهوية؟ جواز السفر؟ أطفالك؟ وفي كثير من الحالات، ينتهي المطاف بانفصال أفراد العائلة عن بعضهم البعض.

بالنسبة لأولئك الذين فقدوا أحد أحبّتهم أو فُقدوا نتيجة للحرب، يبقى في داخلهم فراغ لا يمكن أن يُشفى بمرور الزمن. هذا الفراغ يظل موجودًا طالما أن الشخص مفقود.

ولهذا، فإن عمل الصليب الأحمر في لمّ شمل العائلات والبحث عن المفقودين أمر بالغ الأهمية؛ ونحن نستثمر الكثير من الجهد والطاقة في تدريب موظفينا ومتطوعينا للقيام بهذا الواجب الإنساني النبيل؛ ولا شك أن الصليب الأحمر هو المؤسسة الأفضل تجهيزًا للقيام بهذا العمل، لأننا حركة عالمية تصل إلى كل حي، وكل قرية، وكل زاوية. لدينا متطوعون وموظفون يمكنهم الدخول إلى تلك الشبكات المجتمعية والبدء بالبحث عن العائلات المفقودة.

لا يوجد شيء أكثر إيلامًا من الفُقدان، ولا شيء أجمل من لحظة لمّ الشمل. وعندما ننجح، فذلك دليل على أن الشخص المفقود ما زال حيًا وبصحة جيدة. والعديد من العائلات تكون ممتنة جدًا لذلك.

نحن لا نبحث عن الأشخاص فقط؛ بل نعيد الأمل ونذكّر العالم بأن لا أحد يجب أن يُنسى. فرقنا ومتطوعونا يعملون في

أصعب الظروف؛ من القرى النائية إلى السجون ومخيمات اللاجئين؛ للوصول إلى من انقطع أثرهم.

ملتزمون بحماية البيانات الشخصية:

ـ تمثل البيانات الشخصية أهمية كبيرة في تسهيل إعادة الروابط العائلية للمفقودين؛ ما هي الضوابط التي تضمن سرية هذه البيانات وحمايتها ؟ وما هي المسؤولية القانونية للقانون الدولي الإنساني في حفظها أثناء تبادلها ؟

** هذا سؤال جوهري؛ فبينما تُعدّ البيانات الشخصية شريان البحث عن المفقودين؛ فإن صونها وحمايتها لا يقل أهمية عن إنقاذ الأرواح نفسها . عندما يأتينا أشخاص بمعلومات حسّاسة عن أحبّتهم؛ نعاملها كما لو كانت حياتهم بحد ذاتها؛ نستخدمها حصريًا لأغراض إنسانية ونحرص على ألا تخرج عن إطار البحث ولمّ الشمل.

اليوم، حماية البيانات الشخصية هي امتداد مباشر لحماية الكرامة الإنسانية؛ واجب قانوني وأخلاقي يعادل حماية الحياة والسلامة الجسدية. في اللجنة الدولية للصليب الأحمر نلتزم التزامًا صارمًا بسرّية هذه المعلومات، فلا نجمع سوى ما هو ضروري لتحقيق الهدف الإنساني، ونخزّنها في أنظمة مشفّرة وآمنة لا يصل إليها إلا المصرّح لهم.

نشارك البيانات فقط مع شركاء محدّدين ضمن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وباتفاقيات واضحة تضمن استخدامها حصريًا لأغراض إنسانية مشروعة. كما نتيح للمتضررين معرفة كيفية التعامل مع بياناتهم، في شفافية تضمن الثقة. هذا التوجه يتماشى مع التزامات القانون الدولي الإنساني، الذي يلزم أطراف النزاع بتيسير تبادل الأخبار وتوضيح مصير المفقودين وحماية كرامتهم؛ ومع المعايير العالمية لحماية البيانات المستوحاة من التشريعات الدولية والأوروبية. وبمجرد تحقيق الغرض الإنساني، نحذف ما لم يعد له ضرورة، التزامًا بمبدأ الحد الأدنى من البيانات.

مبادئ حماية الروابط العائلية:

ـ نود تسليط الضوء على القواعد والمبادئ القانونية لحماية الروابط العائلية وفق منطوق القانون الدولي الإنساني؟ وإلى أي مدى أسهمت قواعد ومبادئ اتفاقيات جنيف الأربعة في توفير هذه الحماية ؟

** اتفاقيات جنيف الأربع، الموقعة عام 1949، هي حجر الأساس للقانون الدولي لحماية ضحايا النزاعات المسلحة، هذه الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية جاءت لتضمن أن حتى في زمن الحرب تبقى العائلة جزءًا مصانًا من الكرامة الإنسانية، ولمنع تفكّك الأسر وحماية الأفراد الأكثر هشاشة.

من أبرز المبادئ التي رسّختها:

ـ احترام الحياة العائلية: الحفاظ على الروابط الأسرية حق أصيل لا يسقط وقت الحرب.

ـ منع تفكك الأسر: حظر أي إجراءات تعسفية تفصل أفراد العائلة عن بعضهم .

ـ لمّ شمل العائلات: مبدأ مركزي كرّسته الاتفاقيات وأكد عليه البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م.

ـ حماية الأطفال: توفير حماية خاصة لهم عند الانفصال عن أسرهم.

وتُعد اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الأكثر صلة بالروابط الأسرية؛ فهي تلزم أطراف النزاع بـ:

- تسهيل استعلام العائلات عن أماكن ذويهم المفقودين.
- السماح بتبادل الرسائل العائلية.
- حظر الترحيل القسري الجماعي أو الفردي لما يسببه من تمزيق الأسر.
- إيواء أفراد الأسرة الواحدة معًا قدر الإمكان في الاحتجاز أو الإقامة الجبرية.
- إعادة العائدين إلى أوطانهم مع الحفاظ على وحدة العائلة.
- كما تنص المادة 74 من البروتوكول الإضافي الأول على وجوب تسهيل لمّ شمل العائلات التي فرقتها النزاعات إلى أقصى حد ممكن، وتؤكد المادتان 4 و5 من البروتوكول الإضافي الثاني على

حماية المدنيين ومنع المساس بكرامة الأسرة ولمّ شمل الأطفال مع ذويهم. وإلى جانب الإطار القانوني، تدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر الوكالة المركزية لتتبع الروابط العائلية (Central Tracing Agency) شبكة عالمية تلتزم بمعايير دقيقة : تحديد متى يمكن مشاركة المعلومات، ومن يملك الحق في الاطلاع عليها، وكيفية ضمان موافقة الشخص المعني كلما أمكن.

هذه القواعد ليست نصوصًا جامدة، بل ضمانات إنسانية عملية حتى لا يتحوّل الفقدان إلى نسيان.

منصات لتوحيد قواعد البيانات:

ـ كيف ترى أهمية التحول الرقمي في تعزيز إعادة الروابط العائلية:

** في زمن تتجاوز فيه التكنولوجيا الحدود، أصبح التحول الرقمي رافعة إنسانية كبرى لإعادة الروابط العائلية. فالأدوات الذكية تمكّن من البحث بشكل أسرع وأكثر دقة عن المفقودين، وتحويل البيانات المبعثرة إلى خيوط أمل حقيقية .

تطوّر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منصات رقمية آمنة توحّد قواعد البيانات وتستخدم الذكاء الاصطناعي لمطابقة المعلومات والتعرف على المفقودين حتى في أكثر البيانات تعقيدًا. كما توفّر وسائل تواصل متقدمة ـ من تطبيقات سهلة الاستخدام إلى محطات متنقلة وإنترنت طارئ في المخيمات ـ ليتمكن شخص بعيد أو محاصر من ايصال رسالة بسيطة:

«أنا بخير.»

هذا التحول لا يلغي البعد الإنساني بل يعزّزه؛ فالتكنولوجيا هنا أداة لاستعادة الكرامة ولمّ الشمل، مع التزام صارم بأعلى معايير حماية البيانات والخصوصية حتى تبقى المعلومات في أيدٍ أمينة وتُستخدم فقط لغرض إنساني.

بناء منصات أكثر ذكاء:

ـ كيف ترى آليات تطوير إعادة الروابط العائلية؟

** تطوير هذه الخدمة الإنسانية يتطلب ثورة ذكية تحافظ على جوهرها الإنساني. فالخطوة الأولى هي التحول الرقمي الآمن: بناء منصات تكنولوجية أكثر ذكاءً وخصوصية، تطوير قواعد بيانات موحّدة وآمنة، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمطابقة البيانات والتعرف على المفقودين أو الجثث المجهولة بسرعة ودقة. كما نعمل على تصميم تطبيقات سهلة الاستخدام تمكّن العائلات من الإبلاغ بأمان، وتسجيل البيانات البيومترية (البصمة، ملامح الوجه، الحمض النووي) مع أقصى درجات الحماية.

وفي الميدان، يعني التطوير تحسين الوصول والاتصال في مناطق الأزمات ؛ من توفير محطات اتصال متنقلة في المخيمات، إلى تأمين إنترنت مجاني يتيح للعائلات إرسال أول رسالة أمل. ويشمل ذلك أيضًا تعزيز التنسيق عبر الحدود بين مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والأونروا، وغيرها من الشركاء الإنسانيين؛ مع وضع بروتوكولات موحّدة لتبادل البيانات مع احترام الخصوصية.

جانب آخر محوري هو تمكين المجتمعات المحلية : تدريب العاملين الميدانيين والمتطوعين على تقنيات المقابلة والتوثيق الآمن، وإنشاء أرشيفات رقمية مركزية قابلة للتحديث تمكّن العائلات من تحديث بيانات أحبائها بأنفسهم، مع ضمان أمن المعلومات وسلامتها.

وعلى المستوى القانوني والدبلوماسي، نواصل الضغط على أطراف النزاعات المسلحة لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني للكشف عن مصير المفقودين، وإدماج خدمات الروابط العائلية في خطط الطوارئ الوطنية والإقليمية.

بحيادها وانتشارها العالمي؛ تبقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجهة الوحيدة القادرة على الوصول إلى أماكن يعجز غيرها عن دخولها، لتعيد الأمل وتضمن ألّا يبقى أحد مفقودًا في الظل.

في قلب الأزمات... عندما يصبح الأمل خيط النجاة

مسؤولة إعادة الروابط العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي لمجلة «معكم“:
أعدنا التواصل بين أب وابنته افترقا 20 عاماً، وابن وأسرته بعد 15 عاماً

أ.رباب سمير سليمان

اللجنة الدولية ليست أداة تُستغل لأغراض غير إنسانية، وهي ملتزمة بالاستقلالية والحياد.
نركز على الفئات الأشد ضعفاً مثل الأطفال المنفصلين عن عائلاتهم، والمعاقين، وكبار السن.
نحافظ على التواصل بين المحتجزين في الخارج وأسرهم عبر المكالمات الهاتفية والمرئية.
أطلقنا 59 برنامجاً للصحة النفسية والدعم الاجتماعي لعائلات المفقودين.
ندمج خدمات إعادة الروابط العائلية ضمن استجابات متعددة لضمان تلبية احتياجات المستفيدين.
ملتزمون بحماية البيانات الشخصية للمفقودين واحترام المبادئ الأساسية للحركة الدولية.
لدينا منهجيات، ومبادئ توجيهية، ونظم معلومات متكاملة لدعم الروابط العائلية.
مستمرون في تطوير مبادراتنا بما يتماشى مع مبادئ إعادة الروابط العائلية.
قلة المعلومات، والأوضاع الإنسانية الصعبة، من أبرز تحديات تتبع المفقودين.

حاورها : مختار العوض موسى

في خضم النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والهجرات غير النظامية، تتوارى الوجوه، وتضيع الخطى، وتتفكك الروابط الإنسانية. يجد آلاف الأشخاص أنفسهم في مواجهة فاجعة من نوع خاص : فقدان التواصل مع أحبّائهم – لا يعرفون إن كانوا أحياءً أم أمواتًا، ولا أين يمكن أن يكونوا.

في مثل هذه الظروف القاسية، تغدو إعادة الروابط العائلية شريان حياة، وركيزة للكرامة والهوية الإنسانية.

وللوقوف على هذا الملف الإنساني البالغ الأهمية، التقت مجلة «معكم" الصادرة عن الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ؛ بالأستاذة رباب سمير سليمان، مسؤولة إعادة الروابط العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أكدت خلال اللقاء أن جهودهم أسفرت عن تمكين العديد من الأشخاص من إعادة التواصل مع ذويهم بعد فراق استمر سنوات طويلة؛ منها حالة أب وابنته التقيا بعد 20 عامًا من الانقطاع، وأخرى لابن اجتمع بأسرته بعد أن ظنّ الجميع وفاته قبل 15 عامًا.

وفي حوارها، أوضحت الأستاذة رباب «نحن مستمرون في تطوير برامجنا وإطلاق مبادراتنا بما يتماشى مع مبادئ إعادة الروابط العائلية، ونعمل على دمج هذه الخدمات في استجابات متعددة حتى يتمكن المستفيدون من الحصول على ما يناسب احتياجاتهم. كما نُعيد التواصل بين المحتجزين في الخارج وذويهم في الداخل عبر المكالمات الهاتفية والمرئية."

وشدّدت في ختام حديثها على أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحتفظ بحيادها واستقلالها، مؤكدة أنها ليست أداة تُستغل خارج الإطار الإنساني.

فإلى تفاصيل الحوار:

مستمرون في خدمة إعادة الروابط العائلية:

1 ــ ما الدور الذي تلعبه البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في دول مجلس التعاون الخليجي في إطار إعادة الروابط العائلية؟

** تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر خدمات إعادة الروابط العائلية داخل دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1991 إما بشكل مباشر أو عن طريق التعاون مع الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر في المنطقة؛ خلال هذه الفترة والتي تمتد لأكثر من ثلاثين عاماً مكّنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العديد من الأشخاص من إعادة التواصل مع ذويهم بعد انقطاع دام لسنوات طويلة، كما استطاعت اللجنة الدولية معرفة مصير العديد من الأشخاص الذين كانوا في عداد المفقودين؛ كما تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دول مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في الحفاظ على التواصل بين الأشخاص المحتجزين خارج بلدان دول مجلس التعاون وذويهم داخل الإقليم عن طريق تبادل رسائل الصليب الأحمر والمكالمات الهاتفية والمرئية؛ بالإضافة إلى حالات البحث عن الأشخاص وكذلك لمّ شمل أفراد العائلات؛ وغيرها من خدمات إعادة الروابط العائلية التي ما زالت تقدم حتى يومنا هذا سواء كان داخل إقليم مجلس التعاون أو على الصيد العالمي.

ملتزمون بحماية البيانات الشخصية:

ــ كيف تساهم اللجنة الدولية للصليب

الأحمر في معالجة القضايا الإنسانية الناتجة عن فقدان التواصل بين أفراد العائلات بسبب النزاعات أو الكوارث؟

** تبذل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الجهود لتخفيف معاناة الأفراد الذين فقدوا الاتصال بأحبتهم أو انقطعت عنهم أخبارهم أو انفصلوا، حيث نضع الأشخاص في محور خدماتنا والتي نطوّرها ونقدمها من خلال عملنا مع الأشخاص المتضررين بسبب النزاعات والكوارث ونقف إلى جانبهم في متابعة شخصية طويلة المدى.

ينصب عملنا على أساس تقييم احتياجات خدمات إعادة الروابط العائلية التي نتجت بسبب النزاعات أو الكوارث مع التركيز على أشد الفئات والأفراد ضعفًا كأولوية أولى، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن عائلاتهم والمحتجزين وكبار السن وذوي الإعاقة والأشخاص الذين تتطلب حالاتهم حماية خاصة، مثل الناجين من الاتجار والتعذيب والعنف أو أشكال أخرى من الصدمات. وفي المرحلة التالية بعد التعرف على الاحتياجات نقوم بدمج خدمات إعادة الروابط العائلية في استجابة متعدّدة الجوانب لضمان حصول جميع المستفيدين على الخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم. ولكي نحظى بثقة الناس التامة بخدماتنا، فإننا نضمن حماية البيانات الشخصية تمامًا والالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية. وهنا يجب ان أؤكد على أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحافظ على استقلالها تجاه الدول وأطراف النزاع وغيرهم من الأطراف المعنية ولا يمكن أن نكون أداة تستغل لخلاف الأغراض الإنسانية.

متعاونون مع الجمعيات الوطنية:

ـ ما حجم التعاون بين البعثة الإقليمية والمنظمات الوطنية والهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر في هذا المجال داخل دول الخليج؟

** من المهم أن نذكر هنا أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تؤدي دورًا بالغ الأهمية في هذا الصدد؛ وتكمن خدمة إعادة الروابط العائلية في أصل نشأة الحركة وفي صميم عمل مكوناتها؛ لذلك فإن التعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية داخل دول الخليج يحتل أهمية كبيرة في مجال إعادة الروابط العائلية في المنطقة؛ كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية في دول الخليج يكملون بعضهم البعض؛ حيث إن لكل منهما دور داخل الحركة وهيكل شبكة الروابط العائلية مما يضمن وصول خدمات إعادة الروابط العائلية للمستفيدين.

على سبيل المثال تتكفل اللجنة الدولية، من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بتنسيق العمل، وإسداء المشورة، وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية في المسائل المرتبطة بإعادة الروابط العائلية؛ وتقوم الوكالة المركزية بتوفير منهجيات ومبادئ توجيهية وتبني نظم المعلومات لشبكة الروابط العائلية والتي يتم استخدامها من قبل الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر. كما تضع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بصفتها مستشارًا فنيًا، المبادئ التوجيهية وإجراءات العمل التي يجب إتباعها في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية في جميع الحالات الإنسانية التي قد تؤدي لفقد الاتصال بين الأشخاص وذويهم؛ وتساعد في تنظيم وإجراء البرامج التدريبية والاجتماعات الإقليمية للجمعيات الوطنية لتبادل المعارف والخبرات وتعزيزها.

وعلى الجانب الآخر تقوم الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر في دول الخليج بتقديم القدر الأكبر من خدمات إعادة الروابط العائلية في المنطقة، حيث تبذل الجهود للمساعدة في الحفاظ على وحدة العائلة أو إعادة شملها، وتسعى إلى دمج أنشطتها المتصلة بإعادة الروابط العائلية داخل خطة عمل شاملة على المستوى المحلي لكل جمعية وطنية؛ وأخيراً فإن الجمعيات

الوطنية في دول الخليج تلعب دوراً بارزاً في تنبيه الجمهور والوكالات الإنسانية والحكومات إلى أنشطتها المتعلقة بإعادة الروابط العائلية وأهميتها.

مهتمون بالصحة النفسية لعائلات المفقودين:

ـ هل يمكنكم تسليط الضوء على أبرز البرامج أو المبادرات التي أطلقتها اللجنة الدولية في المنطقة العربية لدعم إعادة الروابط العائلية؟

** تسعى اللجنة الدولة للصليب الأحمر دائماً لتطوير برامجها وإطلاق العديد من المبادرات بما يتناسب مع مبادئ عمل خدمات إعادة الروابط العائلية ونهجها.

فعل سبيل المثال تقوم اللجنة الدولية بزيارة أماكن الاحتجاز حيث إنها تملك خبرة طويلة في زيارة المحرومين من حريتهم في جميع أرجاء العالم، ولا سيّما أولئك المحتجزين لأسباب متعلقة بنزاع مسلح، وتقوم بدور كبير في إعادة الروابط بين المحتجزين وعائلاتهم والمحافظة على هذه الروابط مثل زيارات أماكن الاحتجاز في العراق، وسوريا ومحتجز غوانتانامو في كوبا، حيث يستفيد عدد كبير من العوائل في المنطقة العربية من التواصل مع أقربائهم المحتجزين في هذه السجون. كذلك برامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لعائلات المفقودين، حيث إن فقد أحد الأشخاص لذويه قد يسبب ذكرى مؤلمة لأفراد العائلة الواحدة، لذلك وضعت اللجنة الدولية العديد من البرامج المعنية بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي حتى وصل عدد هذه البرامج لأكثر من 59 برنامجًا بحلول عام 2015 ؛ هذا بالإضافة إلى برامج دعم سبل العيش وتحسين الدخل، وغيرها من البرامج التي تدعم قطاعاً كبيراً من الأسر في المنطقة العربية.

معايير صارمة لحماية البيانات الشخصية:

ـ ما هي الوسائل التي تعتمدون عليها لتحديد أماكن الأشخاص المفقودين أو المنفصلين عن أسرهم؟

** تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر متمثلة في الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين إلى تطوير الوسائل والأدوات التي يتم استخدمها من قبل موظفي إعادة الروابط العائلية لتحديد أماكن الأشخاص المفقودين. على سبيل المثال، يتم استخدام مجموعة من النماذج التي يتم تعبئتها بواسطة عائلة الشخص المطلوب البحث عنه مثل نموذج البحث عن المفقودين، او نموذج ادعاء احتجاز إذا كان الشخص قد فقد التواصل مع أسرته لأسباب تتعلق بتواجده في أحد أماكن الاحتجاز، بالإضافة إلى النماذج المتعلقة بلمّ الشمل أو تسجيل الأطفال غير المصحوبين بذويهم. كما توجد وسائل إعادة الاتصال مثل المكالمات الهاتفية المرئية عبر الانترنت، واتصال الأقمار الصناعية في حالات الكوارث التي تنقطع بسببها الاتصالات الاعتيادية، وكما يوجد نموذج «رسائل الصليب الأحمر « وهو عبارة عن رسائل مكتوبة بخط اليد تستخدم في إعادة التواصل بين الأفراد بعضهم البعض في حالة عدم توفر خدمة الهاتف. كما يوجد نموذج «وثيقة سفر اللجنة الدولية للصليب الأحمر» والتي تستخدم في لمّ شمل الأسر.

نستغل في اللجنة الدولية للصليب الأحمر إمكاناتنا في البحث والتحليل والتطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة. كما نتابع الوسائل والأدوات التي توفرها التقنية الرقمية عن كثب ونستفيد منها وندمجها في خدمات إعادة الروابط العائلية الخاصة بنا. على سبيل المثال تم انشاء منصة خاصة للتواصل بين موظفي إعادة الروابط العائلية في الحركة الدولية لتبادل حالات إعادة الروابط العائلية، كما تم انشاء أكثر من موقع على شبكة الروابط العائلية يخدم ضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بخدمات البحث عن المفقودين؛ بعض هذه المواقع موجهة

للجمهور والبعض الآخر خاص بموظفي إعادة الروابط العائلية.

ومن المهم أن نذكر هنا أنه بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للبحث عن الأشخاص المفقودين فإن اهتمام اللجنة الدولية بحماية البيانات تزايدت بشكلٍ ملحوظ خلال العقد الماضي من خلال وضع لوائح حماية البيانات في بلدانٍ كثيرة لمواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية والفرص التي تقدمها. ونظرًا لأن نقل البيانات الشخصية عبر الحدود الدولية يعد جانبًا أساسيًا من جوانب خدمات إعادة الروابط العائلية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل مع أعضاء الحركة الدولية على الالتزام بمعايير صارمة لحماية البيانات بجانب التقييم الدقيق والمنتظم لتأثير التكنولوجيات الجديدة على خدمات إعادة الروابط العائلية.

تتبع أفراد الأسرة:

ـ كيف يتم التعامل مع طلبات تتبع أفراد الأسرة؟ وما هي التحديات التي تواجهكم في هذا المجال؟

** نقوم أولا باستلام طلب البحث من الأسرة التي فقدت التواصل مع أحد أفرادها، يحتوي الطلب على جميع المعلومات والتفاصيل التي من شأنها مساعدة فريق إعادة الروابط العائلية في عملية البحث؛ بعد التأكد من وضوح البيانات التي تم تقديمها بواسطة العائلة، نقوم بإرسال الطلب إلى مكتب اللجنة الدولية أو الجمعية الوطنية في البلد التي فُقد فيه الشخص المطلوب البحث عنه، ومنذ هذه اللحظة تبدأ عملية المتابعة المستمرة بين أعضاء شبكة إعادة الروابط العائلية لحالة البحث حتى يتم الوصول لمعرفة مصير الشخص المطلوب البحث عنه. التحديات كثيرة ومتعدّدة، قد تكون تحديات تتعلق بقدرة العائلة على تزويدنا بالقدر الكافي من المعلومات التي تساعد في البحث، وقد تكون التحديات تتعلق بتعاون سلطات البلد التي فُقد فيها الشخص، او أي أوضاع إنسانية صعبة تحول دون الاستمرار في البحث. وهنا يقع على عاتق اللجنة الدولية المهمة الأساسية المتمثلة في تذكير السلطات بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومجموعة القوانين الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالروابط العائلية، واتخاذ تدابير مباشرة في الميدان عند الاقتضاء كلما دعت الحاجة إلى ذلك..

خارطة لم الشمل:

- كيف يتم تنسيق الجهود بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهيئات الرسمية في الدول لتسهيل عمليات لمّ شمل الأسر؟

** إن لمّ شمل الأسر من المهام الصعبة التي تقوم بها اللجنة الدولية مع شركائها من الجمعيات الوطنية، حيث يخضع للعديد من عمليات التقييم للحالات التي تتطلب لم شمل وكذلك قوانين البلدان التي سوف يتم لم شمل الأسر فيها. لذلك يتم وضع سبل للتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية مثل سلطات الدولة والمنظمات الإنسانية وتتوطد على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، والمحلي. يُنفذ هذا التفاعل، وفقًا للمهام المعنية لمكونات الحركة وأساليب عملها. تبدأ مهمة لمّ الشمل بالتعرف على قوانين إقامة الافراد في البلد الذي سوف تتم فيه عملية لمّ الشمل، ثم عقد اجتماعات مع السلطات المعنية لتسهيل الاضطلاع بدور الجمعيات

الوطنية واللجنة الدولية ومهامهم في عملية لمّ الشمل. كما يتم اطلاع السلطات على جميع الخطوات التي سوف يتم اتخاذها في هذا الشأن.

تواصل بين أب وابنته افترقا قبل 20 عاماً:

- ما أبرز النجاحات التي حققتموها مؤخرًا في مجال إعادة الروابط العائلية في المنطقة؟

** إن حالات النجاح التي تتعلق بتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية لا تعد ولا تحصى، قد يتطلب الأمر المزيد من الوقت لذكرها، ولكن قد يكون أهمها هي حال إعادة التواصل بين أب وابنته بعد انفصال دام أكثر من 20 عامًا، حيث لم تتوقف الابنة من البحث عن والدها على مدار أعوام عديدة حتى تمكنت اللجنة الدولية من معرفة مكانه وتم إعادة التواصل بينهما وليعانقا بعضهما بعد فراق دام نحو 20 عامًا. اذكر أيضاً حالة إحدى الأسر التي فقدت التواصل مع ابنهم ووصلهم خبر وفاته، وبعد أكثر من 15 عاماً استطاعت اللجنة الدولية معرفة مكان تواجده خلال زياراتهم لأحد أمكان الاحتجاز، وتم استعادة التواصل مع أسرته التي كانت تعتقد إنه توفى. وغيرها من الحالات التي تختلف سواء في ظروف اختفاء الشخص أو الإجراءات التي تم اتخاذها حتى تم معرفة مصيره، ولكن تشترك جميعها في هدف واحدو هو زرع الفرح في قلوب الأسر، ودرء الألم الذي تركته سنوات الانقطاع.

تحديات إعادة الروابط العائلية:

- ما هي أبرز التحديات التي تواجه عمل اللجنة الدولية فيما يخص هذا الملف، سواء كانت قانونية أو لوجستية أو إنسانية؟

** من أبرز التحديات التي تواجهنا هي أنه ما زالت هناك مجتمعات لا تعلم بوجود خدمات إعادة الروابط العائلية؛ حتى اليوم يوجد بيننا أشخاص في احتياج لهذه الخدمات، ولكن ليس لديهم علم بأن كل من اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية يمكنها تقديم المساعدة في هذا الشأن؛ هذا بالإضافة إلى التحديات التي نواجها مع بعض السلطات والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود والوقت لتعريفهم بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الملف؛ لذلك تسعى اللجنة الدولية دائماً لحشد السلطات لتسهيل القيام بتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية والإسهام في هذا المجال.

أدوات إعلامية ترويجية:

- كيف يمكن للمجتمع المحلي والإعلام أن يساهما في دعم جهود إعادة الروابط العائلية؟

** هذا يتحقق عن طريق إنتاج أدوات إعلامية وترويجية تحتوي على رسائل ومبادئ توجيهية يمكن تكييفها وتنفيذها بسهولة في سياقات مختلفة؛ كما يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الملائمة للترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية بين الأشخاص المتضررين والجهات المعنية الأخرى وعامة الناس. أيضا ترتيب حملات إعلامية على المستويين الإقليمي والعالمي وتطويرها وتنفيذها مما يساعد في دعم جهود إعادة الروابط العائلية وزيادة التوعية لكل من المجتمع المحلي والسلطات.

أ. شهد الهاشمي
علاقات وشراكات في المنظمة

دور الجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية أثناء النزاعات والكوارث

في عالم يشهد نزاعات مسلحة ممتدة، وكوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، تتعرض آلاف العائلات لخطر الفقدان والانفصال عن أحبائها؛ وغالباً ما تكون النساء والأطفال الأكثر عرضة لهذه المعاناة، إذ يفقد الأطفال دفء الحماية الأسرية، وتتحمل النساء أعباء البحث عن ذويهن في ظل ظروف قاسية.

هنا يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال إعادة الروابط العائلية، وهي من أسمى صور العمل الإنساني وأكثرها تأثيرًا في التخفيف من معاناة المتضررين؛ وهي ليست مجرد عملية بحث، بل رسالة أمل وإنسانية، تهدف إلى لمّ شمل العائلات، وتيسير التواصل بين الأهل، وتوفير الطمأنينة لهم في أحلك الظروف.

تبنت الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر هذا النهج الإنساني، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، لتكون صوتًا للعائلات المشتّتة وجسرًا يصل ما انقطع بفعل الأزمات، مع تركيز خاص على النساء والأطفال الذين يمثلون الفئة الأكثر هشاشة في أوقات النزاعات والكوارث.

ولكي نفهم عمق هذا الدور الإنساني، لا يكفي أن نتحدث بلغة الأرقام والتقارير، بل لا بد من سرد قصص تحمل في طياتها دموع الأمهات وابتسامات الأطفال عند استعادة صوت أو حضن طال انتظاره؛ ولعلّ هنا نرصد بعض النماذج الواقعية لجهود الجمعيات الوطنية، التي تُجسّد كيف تتحول إعادة الروابط الأسرية من مجرد خدمة إلى حياة تُمنح من جديد.

آلية البحث عن المفقودين:

تسعى اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية إلى مساعدة العائلات في البحث عن ذويهم المفقودين؛ من خلال برنامج الروابط العائلية؛ وتبدأ الإجراءات بتقديم ذوي المفقود طلبًا رسميًا يتضمن بياناته وظروف اختفائه، ثم يُراجع المختصون هذه المعلومات ويُدخلونها في قاعدة بيانات خاصة؛ بعد ذلك، تُنسّق الجهود عبر شبكة الجمعيات الوطنية والمكاتب الدولية للبحث في السجلات الرسمية والمستشفيات ومراكز الاحتجاز، إضافة إلى منصات مخصصة مثل Trace the Face.

ويستند هذا العمل إلى نهج إنساني محايد ومستقل وغير متحيّز، حيث تُستخدم المعلومات والبيانات الشخصية للمفقود لأغراض إنسانية بحتة، وتُعامل بسرية تامة، ولا تشارك اللجنة الدولية في أي إجراءات جنائية ولا تفصح عن المعلومات، بما في ذلك هوية المصادر، أمام المحاكم. وتحظى سرية عملها بحماية القوانين الدولية والوطنية على حد سواء.[1]

اليمن:

جلست أم على أحرّ من الجمر تنتظر خبرًا عن ابنها الذي انقطعت أخباره لسنوات بسبب الحرب؛ لم تكن تمتلك وسيلة للتواصل سوى رسالة ورقية صغيرة حملها إليها متطوعو الهلال الأحمر اليمني ضمن ما يعرف بـ «رسائل الصليب الأحمر»؛ حين تسلمت الرسالة بخط يد ابنها، لم تتمالك دموعها، إذ كان ذلك الحرف البسيط بمثابة حياة أعاد لها الأمل في لقائه مجددًا؛ وبفضل جهود

الهلال الأحمر اليمني؛ تمكّنت العديد من الأسر من إعادة الاتصال بأحبائها والمضي قدمًا في حياتها رغم الظروف الصعبة، في حين لا تزال عائلات أخرى تنتظر إجابات حول مصير من فقدوا؛ وتستمر هذه المبادرات الإنسانية في تقديم الدعم الاقتصادي والنفسي والاجتماعي للأسر، في إطار جهود حماية الحقوق الإنسانية الأساسية وتخفيف المعاناة الناتجة عن النزاع.[2]

عند بزوغ الفجر، كانت فرق الهلال الأحمر اليمني في الميدان جاهزة لبدء اليوم الأول من عملية نقل وإطلاق سراح المحتجزين السابقين، لتعود الأسر إلى أحضان أحبائها بعد سنوات من الانتظار؛ إضافة لذلك تتعاون الجمعية مع اللجنة الدولية لتقييم الحالة الصحية للمحتجزين، وضمان سلامتهم أثناء النقل، مع اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية المتعلقة بجائحة كوفيد19-. ومن خلال 11 رحلة جوية بين خمس مدن في اليمن والمملكة العربية السعودية، تمكّن الفريقان من نقل 1056 شخصًا بنجاح، في أكبر عملية إطلاق سراح تسهّلها اللجنة الدولية خلال العقود الماضية.

قالت رئيسة بعثة اللجنة الدولية في اليمن، كاتارينا ريتز «أمكن لنحو ألف عائلة أن تفرح بعد لمّ شمل أحبائها، ونحن لا ننسى أيضًا المئات من العائلات التي لا تزال تنتظر؛ إن لمّ الشمل هذا لم يكن مجرد عملية نقل، بل لحظة إنسانية ملهمة أعادت الفرح والأمل للآلاف من الأسر»، مؤكدة على الدور الحيوي للهلال الأحمر اليمني في دعم جهود التخفيف من معاناة الناس في ظل النزاع.[3]

ليبيا:

بعد 43 عامًا من الفُرقة، عاد عبدالسلام الناجي إلى مسقط رأسه في ليبيا وهو يغمره شعور بالحنين والدهشة؛ كان في استقباله إخوته وأبناء عمومته وأصدقاؤه، إضافةً إلى جيل جديد من الأطفال الذين وُلدوا خلال سنوات غيابه الطويلة؛ فقد كانت انقطعت صلته بأسرته لعقود طويلة بسبب الظروف، حتى جاء يوم تلقّى فيه رسالة عبر الصليب الأحمر تحمل كلمات مليئة بالشوق والدعاء باللقاء؛ تلك الرسالة الصغيرة كانت الشرارة التي أعادت فتح باب التواصل من جديد؛ بمساعدة برنامج إعادة الروابط العائلية التابع للصليب الأحمر، بدأت المكالمات الهاتفية بينه وبين عائلته، لتكسر صمت السنين. ومع مرور الوقت، عادت الذكريات والمشاعر، وتمكّن من لمّ شمله بعائلته أخيرًا بعد أكثر من أربعة عقود من الفقدان والانقطاع.[4]

سوريا:

كان الأطفال اللاجئون في مراكز الإيواء يفتقدون سماع أصوات آبائهم وأمهاتهم؛ وأخيراً تحقّق الأمل لتعزيز التواصل معهم عندما أطلقت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خدمة «المكالمات الإنسانية»؛ وهناك في إحدى المرات، جلس طفل صغير أمام هاتف متواضع، وما إن سمع صوت والدته على الطرف الآخر حتى ارتجف صوته وأصبح خليطاً ممزوجاً بالبكاء والضحك، فكان ذلك الاتصال القصير كفيلاً بأن يخفّف معاناة سنوات من الانفصال.

وهكذا كثّفت منظمة الهلال الأحمر السوري جهودها لمساعدة العائلات المتضررة من موجة العنف في جنوب سوريا، مع التركيز على النساء والأطفال؛ فقد أودى تصعيد العنف في محافظة السويداء بحياة أكثر من 1,500 شخص، ودمّر مئات المنازل، مما أجبر 192 ألف شخص على النزوح داخل المحافظة وإلى مناطق أخرى.

كما قامت المنظمة بتوزيع المساعدات الطارئة، من مواد غذائية ومياه نظيفة ومستلزمات نظافة ورعاية طبية أساسية؛ فيما ساهمت الفرق التابعة

للمنظمة في استعادة الروابط العائلية للأشخاص الذين انفصلوا عن أحبائهم، من خلال تسجيل المفقودين وإعادة التواصل مع عائلاتهم، ليشعر الأطفال والنساء بالأمان والطمأنينة وسط الأزمة.

هذا المثال يعكس كيف يمكن للهلال الأحمر العربي السوري أن يكون جسر أمل للعائلات المشتّتة، ويساعد النساء والأطفال على استعادة جزء من حياتهم الطبيعية في خضم النزاع والفوضى.[5]

في خضم النزاعات والأزمات، هناك قصص غالبًا لا تُروى – قصص العائلات التي تكافح بسبب اختفاء أحبائها – ولعل اليوم العالمي للمفقودين في 30 أغسطس من كل عام، يأتي تذكيرًا بالتحديات الدائمة التي تواجه هذه العائلات، وإشارة إلى صمودها وأملها في مواجهة الصعاب.

عنود (74 عامًا)

«بيوتنا كانت قريبة من بعض، كأننا أسرة واحدة»، هكذا تصف عنود حياتها قبل النزوح من قريتها في سوريا؛ فقدت ابنها وشعورها بالانتماء لمحيطها، لكن بدعم من الهلال الأحمر الأردني ومشاريع صغيرة بالتعاون مع اللجنة الدولية، تدير عنود مشروعًا لبيع مشتقات الألبان، ما منحها مصدر دخل وأملًا باستعادة بعض ما فقدته.

عزيزة (63 عامًا)

عزيزة البالغة من العمر 63 عاماً تتحمل مسؤولية رعاية أسرتها بعد فقدان ابنها؛ بدأت بمشروع صغير لبيع الملابس، وحصلت على دعم مالي من الهلال الأحمر الأردني لتطويره؛ تقول: «صار الدخل أحسن وصرت قادرة على تسديد الإيجار وفواتير البيت وأرسل مصاريف لابني المعاق في سوريا».

فريال (48 عامًا)

بعد اختفاء زوجها، المعيل الوحيد، اضطرت فريال البالغة من العمر 48 عاماً لإعالة أطفالها بنفسها؛ وبدعم الهلال الأحمر الأردني، فتحت بقالة صغيرة في المفرق، تعد بالنسبة لها ليست فقط مصدر دخل، وإنما أيضاً مساحة للتواصل مع نساء يشاركنها تجربة الفقد، مما يعزّز صمودها النفسي والاجتماعي.

ليلى (42 عامًا)

أما ليلى البالغة من العمر 42 عاماً فإنها تعاني كثيراً بسبب شقيقها المفقود وزوجها العاطل عن العمل، حصلت على منحة من الهلال الأحمر الأردني لتطوير مشروع تصنيع المخلّلات المنزلية. تقول: «كل يوم نبدأ من جديد، في عملي الذي يعد فرصة لتأمين الحياة بشكل صحي لبناتي».

عائلة أم سامر

بعد النزوح من سوريا، دعمت أم سامر زوجها لتوسيع أعماله المهنية بفضل منحة من الهلال الأحمر السوري، مما حسّن دخل الأسرة وعزّز قدرتها على تلبية احتياجات الأطفال، رغم استمرار قلقها على شقيقها المفقود.

روزا (52 عامًا)

أما روزا البالغة من العمر 52 عاماً فقد عانت كثيراً بسبب فقدان زوجها، وأصبحت لا معيل لها؛ ولكنها لم تستسلم فبدأت مشروعًا صغيرًا لإعداد المأكولات المنزلية، ثم حصلت على منحة لتطويره لصنع الصابون والمنظفات. تقول: «هذا المشروع أعاد لي الأمل وساعدني على دعم أولادي، رغم فقدان زوجي».[6]

تونس:

بعد إقفال أحد المخيمات في جنوب تونس، استأنف الهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهوده لإعادة الروابط العائلية وزيارة المحتجزين ومساعدة المهاجرين؛ ففي سنة واحدة فقط، أجرت الجمعية حوالي 37 مكالمة هاتفية للمهاجرين

في الجنوب، ومكّنت 212 مهاجراً من التواصل مع أسرهم، إضافة إلى تبادل 104 رسالة مكتوبة و110 رسالة شفوية عبر الهاتف بين السجناء وعائلاتهم داخل تونس وخارجها؛ إلى جانب 45 زيارة لأماكن اعتقال، مما أعاد الأمل لعشرات الأسر التي انقطعت أخبار أحبائها؛ كما امتد الدور الإنساني للحركة الدولية ليشمل دعم اللاجئين الصحراويين في تندوف عبر خدمات مجانية لإعادة التأهيل البدني وتوفير الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة، في تجسيد حي لدور الحركة الدولية في الحفاظ على الروابط العائلية وصون الكرامة الإنسانية.[7]

فلسطين:

أدركت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني حاجة الأطفال لرؤية آبائهم الأسرى في السجون، فعملت على تسهيل الزيارات العائلية وتمكين الأمهات من اصطحاب أطفالهن لرؤية آبائهم؛ إحدى الأمهات روت كيف أن دقائق قليلة داخل غرفة الزيارة أعادت الفرحة والبسمة لطفلها الصغير الذي كان يعتقد أن والده قد رحل إلى الأبد؛ فالأمهات والزوجات والأطفال ينتظرون بلهفة تلك اللحظة التي تتاح لهم فيها فرصة اللقاء، ولو لوقت قصير؛ وذلك من خلال جهود الجمعية، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتيسير زيارات الأسر وتبادل الرسائل مع عائلاتهم؛ ففي عام 2023 ، ساعدت فرق الجمعية آلاف العائلات الفلسطينية في الحصول على تصاريح وزيارات لأبنائها في السجون الإسرائيلية، كما سهّلت تبادل رسائل مكتوبة وأخرى صوتية تعيد للأمهات والأطفال شيئًا من الطمأنينة المفقودة؛ ولعلّ هذه الرسائل المكتوبة بخط اليد تصل من وراء القضبان، تحمل بين سطورها حياةً وأملًا وتمنح العائلات قوة للاستمرار؛ وهكذا تواصل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني جهودها في كسر جدار العزلة الذي فرضته سلطات الاحتلال، ليعيد للعائلات حقها في التواصل، وليحافظ على روابط إنسانية أساسية لا يمكن أن يمحوها أي احتلال أو حدود.[8]

الصومال:

في الصومال، تتسبّب النزاعات المسلحة والكوارث في تشتّت كثير من الأسر، أصبح من الصعب عليها معرفة مصير أحبائها المفقودين؛ ولكن كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع الهلال الأحمر الصومالي في الموعد؛ فبذلت كل الجهود الممكنة لإعادة التواصل بين الأقارب المشتّتين؛ من هؤلاء قصة زينب التي فرّت مع أطفالها الثلاثة من اليمن ووصلت إلى بوساسو بعد رحلة صعبة محفوفة بالمخاطر، فانقطع الاتصال بينها وبين زوجها، إلا أن متطوعي الهلال الأحمر ساعدوها على الاتصال به فور وصولها، فتقول: «انقطعت أخباره لما يقرب من شهر؛ شعرت بارتياح كبير عندما سمعت صوته وعلمت أنه على قيد الحياة» وحتى نهاية يونيو 2025، ساعد البرنامج الأسر القادمة من اليمن على إجراء أكثر من 4 آلاف مكالمة هاتفية، وتبادل 3590 رسالة بين المحتجزين وعائلاتهم، لتخفيف القلق وإعادة الأمل لآلاف الأسر المشتتة.[9]

السودان:

خلال النزوح الأخير بسبب أحداث السودان، وجد طفل نفسه بعيداً عن أهله .. وحيدًا بين غرباء؛ نُقل إلى مركز للهلال الأحمر السوداني، حيث دوّن المتطوعون اسمه وبدأوا رحلة البحث عن ذويه؛ وبعد أيام من القلق والترقب، تمكنت والدته من العثور عليه؛ لتتحول لحظة اللقاء إلى مشهد مؤثر جمع دموع الفرح بالامتنان.

وفي أبريل 2023، تسبّب أحداث السودان في انقطاع الاتصال بين علي مبارك وعائلته وأبنائه الثلاثة، وأثناء إقامته

في مصر مع زوجته غمر الحزن حياتهما بسبب غياب أخبار أحبائهما، إلى أن لجآ إلى الهلال الأحمر المصري، وأسهم بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لم شتات هذه العائلة؛ حيث من خلال خدمة المكالمات الهاتفية الدولية، تمكّن علي وزوجته لأول مرة من سماع أصوات أحبائهما، وكانت لحظة سعيدة انهمرت خلال دموع الفرح، وتعكس هذه القصة كيف تمكن الهلال الأحمر المصري أن يكون يكون جسر أمل للعائلات المشتّتة؛ ويعيد التواصل بين أحبائها، حتى في ظروف النزاع والبعد الجغرافي.[10]

وهكذا سعت فرق الهلال الأحمر المصري إلى تيسير إجراء آلاف المكالمات بين أفراد العائلات السودانية المنفصلة.

7 سنوات تشتّت تنتهي بالتئام الشمل

ماجوك أحد أبناء جنوب السودان، كان يعيش مع عائلته في السودان وغادره عام 2011 برفقة شقيقه إلى جنوب السودان بحثًا عن عمل يعينه على إعالة أسرته؛ وهناك انقلبت حياته رأسًا على عقب؛ فقد الاتصال بعائلته عام 2016، كما فقد شقيقه في خضم النزاع الدائر هناك؛ وبعد سنوات من الغياب والقلق، عاد إلى السودان عام 2021 باحثًا عن والدته وشقيقته، فعلم من بعض أفراد المجتمع المحلي أنهما غادرتا إلى مصر. ورغم ضبابية المعلومات وصعوبة تحديد مكان إقامتهما، قرر ماجوك مواصلة البحث، فسافر إلى القاهرة وتوجه مباشرة إلى بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث قدّم طلبًا رسميًا للبحث عن مفقودين ضمن برنامج الروابط العائلية؛ فبعد أشهر قليلة من البحث والتواصل مع منظمات إنسانية أخرى، نجحت اللجنة الدولية في تحديد مكان والدته وشقيقته؛ وفي داخل مقر البعثة في القاهرة، كان اللقاء المنتظر: لحظة التئام الشمل بعد سبع سنوات من الفراق؛ فكانت دموع الفرح والحنين تملأ المكان، وعانق ماجوك والدته وشقيقته بعد سنوات من الألم والتشتت.

وبكلمات مؤثرة عبّر عن مشاعره قائلاً: « لا أستطيع التعبير عن سعادتي برؤيتهما؛ كنت أتحرّق شوقًا لهذه اللحظة السعيدة، والآن عادتا إليّ واطمأن قلبي.» ثم غادر ماجوك البعثة ممسكًا بيدي والدته وشقيقته، في مشهد إنساني يلخص معنى الأمل وقيمة العمل الإنساني في إعادة الروابط العائلية.[11]

ولا تقتصر جهود الحركة الدولية على البحث عن المفقودين ولمّ شمل العائلات فحسب، بل تمتد لتسليط الضوء على المعاناة المستمرة لعائلاتهم؛ ففي الأردن، نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر فعالية عامة في عمّان لإحياء اليوم العالمي للمفقودين، قدّمت خلالها عائلات سورية قصصًا مؤثرة عن أحبائها المفقودين عبر عروض مسرحية و»صناديق ذكريات» تحمل مقتنيات شخصية تذكّرهم بأهلهم؛ وكان الهدف من هذه المبادرة تعزيز إعادة الأمل للأمهات والأطفال والأسر التي تعاني من فقد أحبائها، وإبراز الحاجة الملحّة لدعمهم نفسيًا واقتصاديًا وقانونيًا.

وكانت اللجنة الدولية في الأردن قد سجلت أكثر من 3400 مفقود بسبب النزاع السوري والهجرة ، مما يعكس حجم التحدي الإنساني؛ وشدّد رئيس بعثة اللجنة الدولية في الأردن على أن غياب المفقودين لا يقف عند حدود القلق على المصير، بل يتعداه إلى أزمات اقتصادية وصحية ونفسية، خصوصًا حين يكون المفقود هو المعيل الرئيسي للأسرة؛ وتواصل اللجنة الدولية سعيها، بالتعاون مع شركائها من جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في المنطقة، إلى رعاية العائلات المشتّتة، وتمكينها من الصمود، ومنحها الأمل رغم الغياب الطويل.[12]

الهلال الأحمر السعودي:

تواصل هيئة الهلال الأحمر السعودي جهودها الفاعلة في مجال إعادة الروابط العائلية؛ من خلال ما تطلقه من مبادرات إنسانية تسهم في لمّ شمل الأسر المتفرقة، خاصة في اليمن؛ ونوجز فيما يلي بعض جهودها في هذا الشأن:

• إعادة لمّ شمل الأسر : ساهمت الهيئة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إعادة 187 شخصًا إلى أسرهم داخل اليمن، إضافة إلى تسهيل التواصل بين الأسر والمحتجزين السابقين عبر أكثر من 1,300 مكالمة هاتفية وفيديو، وإرسال أكثر من 13,000 رسالة، ومعالجة 328 طلب بحث عن مفقودين.

• المؤتمر الإقليمي لشبكة الروابط العائلية : بذلت الهيئة دوراً كبيراً في تنظيم المؤتمر الإقليمي لشبكة الروابط العائلية للشرق الأدنى والأوسط والذي استضافته المملكة العربية السعودية لأول مرة واستمر ثلاثة أيام؛ تم خلاله استعراض استراتيجيات إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك استخدام مركبة «شواقَت» المتنقلة لتقديم خدمات التواصل بين الأسر؛ كما تم مناقشة حماية البيانات الشخصية وسبل تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال.

• التزام إنساني مستمر: أظهرت الهيئة التزامًا راسخًا بتعزيز الروابط العائلية، حتى في أصعب الظروف، من خلال جهودها المستمرة في تقديم الدعم والمساعدة للأسر المتضررة.[13]

لم شمل مفقودي حرب الخليج:

رغم احراز اللجنة الدولية تقدما في الكشف عن هوية رفات بعض المفقودين في حرب الخليج 1990 – 1991؛ ما يزال أكثر من 1000 شخص من مواطني العراق والكويت ومن جنسيات أخرى مفقودين؛ حيث تعاني عائلاتهم سنوات الألم بسبب عدم معرفة مصيرهم؛ وكانت اللجنة الدولية قد تعاونت مع السلطات العراقية والكويتية والهيئات الدولية لتحديد أماكن الدفن والكشف عن هوية الأشخاص المفقودين، وتعمل بلا كلل لفحص ما يردها من معلومات جديدة من أجل تقديم إجابات شافية للعائلات التي انتظرت عقودًا لمعرفة ملابسات ما حدث لذويها؛ ويُعامَل الرفات البشري بالعناية والاحترام اللائقين؛ حيث تقوم السلطات المحلية بتسليم الرفات البشري بعد الكشف عن هويته للسلطات المختصة، التي تسلمه بدورها للعائلات المعنية لإقامة مراسم الدفن بطريقة كريمة.[14]

التحديات التي تواجه الجمعيات الوطنية:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية؛ إلا أنها تواجه تحديات، من بينها :

• صعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتضررة بسبب البنية التحتية الضعيفة أو بعد المسافات.

• الظروف الأمنية المعقدة التي قد تعيق حركة الفرق الميدانية أو تعرضها للمخاطر.

• ضعف الإمكانات التقنية والتمويلية اللازمة لإجراء عمليات البحث والتوثيق والمتابعة.

• قلة المعلومات الموثوقة حول المفقودين أو مواقعهم المحتملة، ما يزيد من صعوبة تحديد الخطوات العملية للبحث.

• التحديات اللوجستية في تنسيق العمل بين مكاتب الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية والدولية.

• الحاجة المستمرة لتدريب وتأهيل المتطوعين للتعامل مع حالات حسّاسة ومواقف عاطفية معقدة.

مع ذلك، تبقى إرادة المتطوعين والتزامهم الإنساني والإصرار على تخفيف معاناة الأسر المشتتة؛ هو المحرك الأساسي لاستمرار هذه الجهود وتقديم الدعم للمفقودين وإعادتهم إلى عائلاتهم.

أهمية مشاركة المجتمع:

لا تكتمل جهود إعادة الروابط العائلية دون مشاركة المجتمع المحلي والمصادر الإنسانية المحلية، إذ تُعد المعلومات الدقيقة التي يقدمها شهود العيان أو الأقارب عن المفقودين أو مواقع الدفن المحتملة عنصرًا أساسيًا لإنجاح عمليات البحث؛ إضافة لجهود الجمعيات الوطنية في تشجيع المواطنين على تقديم أي معلومات متوافرة لديهم، مع التأكيد على سرية البيانات وعدم استخدامها لأي أغراض قضائية أو قانونية، بما يعزّز الثقة ويزيد من فرص لمّ شمل العائلات المشتتة.

خاتمة:

إن برنامج إعادة الروابط العائلية في أوقات النزاعات والكوارث يمثل أكثر من مجرد خدمة إنسانية؛ فهو تجسيد حي لمعنى الأمل ورسالة تؤكد أن العمل الإنساني يتجاوز المساعدات المادية ليصل إلى جوهر العلاقات الإنسانية؛ وتواصل الجمعيات الوطنية العربية جهودها، مدفوعةً بحماس المتطوعين والتزامهم الإنساني، لتقديم الدعم والمساندة للأسر المشتّتة، ومنحهم بارقة أمل في أحلك الظروف للم الشمل.

مصادر كمراجع:

1- اللجنة الدولية لصليب الأحمر- https:// familylinks.icrc.org

2- اللجنة الدولية لصليب الأحمر- مقال - 30-2023-08 - https://www.icrc.org

3- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - 19-10-2020 - https://www.icrc.org

4- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - 09-11-2012 - https://www.icrcnewsroom.org

5- اللجنة الدولية لصليب الأحمر- مقال 21-2025-08 - https://www.icrc.org

6- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - 30-08-2024 - https://www.icrc.org

7- الاخباري السويسري - 19 أ-10- 2017 - SWI swissinfo.ch

8- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - مقال - 01-2023-10 - https://www.icrc.org

9- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - مقال - 2015-08-06 - https://www.icrc.org

10- اللجنة الدولية لصليب الأحمر- مقال - 2025-07-02 - https://www.icrc.org

11- اللجنة الدولية لصليب الأحمر- مقال - 27-2023-09 - https://www.icrc.org

12- اللجنة الدولية لصليب الأحمر – بيان صحفي - 21-08-2025 – رفاه الحديدي https://www.icrc.org

13- هيئة الهلال الأحمر السعودي - November 11, 2024 - https://srca.org.sa

14- اللجنة الدولية لصليب الأحمر - 01-12-2024 - https://www.icrc.org

وصلت مساعداتها

إلى أكثر من 2.3 مليون مستفيد في 29 دولة

خلال عام 2024

جمعيـــة الهـــلال الأحـــمر الكويتـــي

تلمّ شمل عائلة بعد 8 سنوات من الإنقطاع وتعالج حالات 6 مفقودين

شهد عام 2024 نشاطاً إنسانياً لافتاً لجمعية الهلال الأحمر الكويتي، التي عززت من دورها المحلي والدولي في مجالات الإغاثة والتنمية وخدمة الإنسان؛ خاصة في مجال خدمات إعادة الروابط العائلية، مواصلة بذلك رسالتها الإنسانية النبيلة في تخفيف المعاناة وتعزيز قيم التضامن والمساعدة.

وواصلت الجمعية تقديم مساعداتها الإغاثية العاجلة للمناطق المنكوبة والمتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية في عدد من الدول، حيث نفذت حملات إنسانية شملت توزيع المواد الغذائية والطبية والإغاثية، وتوفير مياه الشرب والإيواء.

وتمكنت الجمعية من الوصول إلى أكثر من 2.3 مليون مستفيد خارج الكويت، من خلال تنفيذ مشاريع ومساعدات إنسانية في 29 دولة حول العالم. وشملت المساعدات توزيع الغذاء والدواء والمياه والمستلزمات الطبية والإيوائية؛ إضافة إلى مشاريع تنموية مستدامة للفئات الأكثر ضعفًا.

وقد ساهمت 17 رحلة جوية إغاثية مباشرة نظّمتها الجمعية بالتعاون مع الجهات المختصة في ايصال المساعدات العاجلة إلى المناطق المنكوبة بسرعة وكفاءة، خاصة في الدول التي تواجه أزمات إنسانية طارئة.

أما داخل الكويت، فقد استفاد أكثر من 84 ألف شخص من البرامج والمساعدات التي قدمتها الجمعية خلال العام، وتضمنت السلال الغذائية، والبرامج الموسمية ودعم التعليم والصحة، حيث هدفت هذه البرامج إلى التخفيف من آثار الأوضاع الاقتصادية على الأسر المتعففة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وقد حرصت الجمعية على الاستجابة السريعة للأزمات، بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية الدولية، مما ساهم في التخفيف من معاناة آلاف الأسر المتضررة.

وأولت الجمعية اهتماماً خاصاً بالأوضاع الإنسانية للاجئين والنازحين، من خلال تقديم الدعم لهم، شمل توفير الخدمات الصحية والتعليمية والمياه النظيفة، كما تم تنفيذ برامج خاصة لدعم النساء والأطفال، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، لتأمين بيئة إنسانية آمنة ومستقرة.

المشاريع التنموية:

نفذت الجمعية خلال عام 2024 عدداً من المشاريع التنموية في دول عدة، شملت بوروندي، باكستان، وتركيا، بهدف تحسين البنية التحتية ودعم المجتمعات المتضررة من الكوارث؛ هذه المشاريع التي استفاد منها أكثر من 200 ألف شخص، شملت إعادة تأهيل مساكن، وإنشاء مرافق خدمية حيوية، ومشاريع صحية وغذائية تهدف إلى توفير بيئة معيشية كريمة وتعزيز الاستقرار المجتمعي، بما يعكس التزام الجمعية بتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الأكثر هشاشة.

استقبل 90 طلباً للبحث عن مفقودين ولم الشمل

الهلال الأحمر العربي السوري يقدم

17.703

خدمة لإعادة الروابط العائلية وإدارة الحثامين

الروابط العائلية وضمان لمّ شمل الأسر

يهدف برنامج إعادة الروابط العائلية وإدارة الجثامين في الهلال الأحمر العربي السوري إلى:

ـ مساعدة العائلات التي انفصلت بسبب الصراع أو الأزمات الإنسانية الأخرى مثل الكوارث الطبيعية على استعادة الاتصال ولم الشمل مع بعضها البعض بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

ـ الحفاظ على الكرامة الإنسانية للأشخاص الذين فارقوا الحياة وضمان حقوقهم في الحفاظ على رفاتهم ودفنهم بطريقة لائقة تناسب ثقافتهم وبيئتهم ومعتقداتهم.

ـ تقديم الدعم والإجابة عن استفسارات ذوي المفقودين ومساعدتهم في معرفة مصير أحبائهم.

التدخلات الرئيسية:

1 ـ نقل الرفات والجثامين: التنسيق مع الجهات المعنية لنقل الرفات من أماكن غير مخصصة للدفن إلى مدافن لائقة؛ مع التوثيق الكامل للحالات.

2 ـ رعاية الطفل: توفير الحماية والرعاية للأطفال غير المصحوبين بعد النزاعات؛ بالتعاون مع السلطات لضمان توثيقهم ورفاههم.

3 ـ المساعدة التعليمية: دعم الطلاب الجامعيين من الجولان لمتابعة تعليمهم في الجامعات السورية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والموارد التعليمية.

4 ـ المعونات والمساعدات الإنسانية: تشمل نقل المنتجات الزراعية؛ دعم حالات الزواج؛ تسهيل التواصل بين الأسر؛ وتسليم رسائل الصليب الأحمر؛ مع مراعاة الخصوصية والسرية.

قصة نجاح:

في عام 2019 نُقلت السيدة منتهى وابنتها فاطمة من مخيم عين عيسى في سورية إلى العراق بطريقة غير قانونية من قبل طرف ثالث. وبسبب غياب الوثائق الثبوتية؛ اشتُبه بأنها عراقية؛ فاحتُجزت مع ابنتها في سجن بغداد وصدر بحقها حكم بالسجن 15 عاماً.

خلال زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمكان احتجازها؛ طلبت السيدة منتهى لمّ شمل ابنتها مع خالتها في سورية؛ وبعد التحقق من هوية الطفلة والتنسيق مع الجهات الرسمية السورية؛ تم نقل فاطمة من العراق إلى دمشق؛ حيث استلمتها خالتها التي قدمت من حلب.

أنجزت عملية لمّ الشمل بنجاح؛ وتم استكمال أوراق الطفلة الثبوتية؛ وتسجيلها في المدرسة؛ وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لضمان اندماجها في بيئتها الجديدة.

الخدمات المقدمة:

طلبات لم الشمل

بلغ عدد طلبات لم الشمل المُقدّمة **46** طلبا في 5 محافظات.
ويوضح المخطط البياني المجاور توزع الحالات حسب حالتها.

انتشال ونقل الجثامين

استجابت فرق إعادة الروابط العائلية وإدارة الجثامين بانتشال ونقل **656** جثمان .
615 جثمان داخل سورية
41 جثمان من خارج سورية
(ألمانيا، ليبيا، لبنان، وعُمان).

طلبات البحث عن المفقودين:

بلغ عدد طلبات البحث عن المفقودين التي قدمتها الفرق **414** طلب.

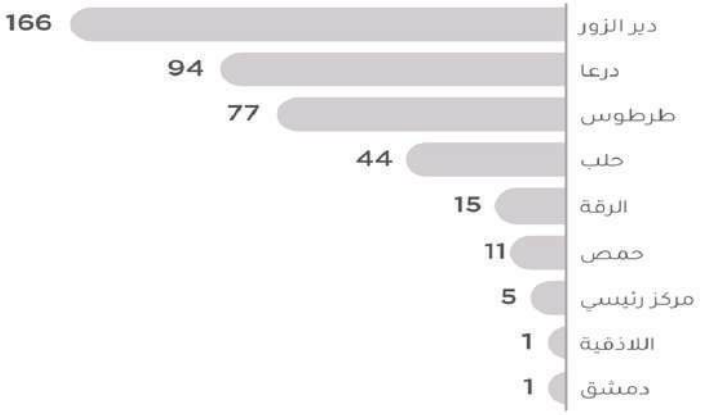

جلسات تعريفية

قدمت الفرق الستة جلسات تعريفية عن خدمات المشروع استهدفت فيها متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري ومستفيدين من المجتمع المحلي بلغ عدد المستفيدين الكلي من أنشطة التوعية **5,862.**

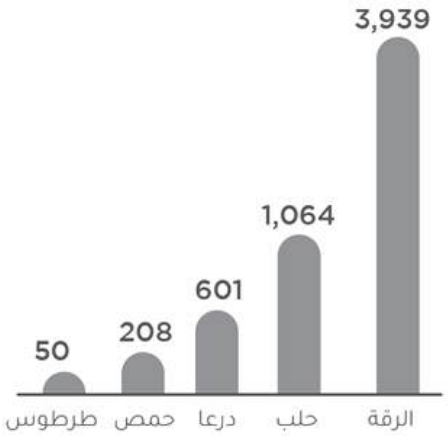

تدخلات أخرى:

ـ سهلت الفرق وصول 11 رسالة من رسائل الصليب الأحمر بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (3 من حلب ـ 8 من درعا).
ـ بدء العمل على تفعيل 12 خطاً ساخناً (حماة ـ طرطوس ـ حلب ـ درعا ـ اللاذقية ـ إدلب ـ حمص ـ دير الزور ـ الرقة ـ دمشق ـ السويداء).
ـ قدم الهلال الأحمر العربي السوري لفرع دير الزور 60 كيساً لنقل الجثامين.
نتيجة للصراع الطويل في سورية؛ فعّل الهلال الأحمر العربي السوري في ديسمبر نموذجاً للبحث عن المفقودين بالتنسيق مع وحدة إدارة المعلومات؛ يجمع النموذج معلومات تفصيلية عن المفقود ومقدم الطلب؛ بما في ذلك البيانات الشخصية؛ وظرف اختفائه؛ وأي خطوات اتخذها.
بلغ عدد النماذج المستلمة بنهاية العام 10.620 نموذجاً.
تتضمن خطة العمل ما يلي:
ـ نشر رابط نموذج البحث وأرقام التواصل على مواقع التواصل الاجتماعي.
ـ إتاحة الاستفسارات عبر الرابط أو الخطوط الساخنة.
ـ تعريف المتقدمين بالخدمة وإرشادهم لتعبئة النموذج عبر تطبيق واتساب.
ـ مساعدة من يواجهون صعوبات في القراءة أو الوصول إلى الإنترنت أو تعبئة النماذج الإلكترونية من خلال متطوعين لتعبئة الطلب نيابة عنهم.

تم إعداد الإنفوغراف من قبل وحدة إدارة المعلومات ( ) ـ المركز الرئيسي لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

معاً يمكننا أن نعيد وجوهـــاً اختفـــت، وقلوباً فقدت الأمل

أهّل 50 شخصاً على الاستجابة الفعّالة في
برنامج RFL

الصليب الأحمر اللبناني قدم خدمات إعادة الروابط العائلية لـ

1103 عائلـــــة

76 وأدار حالة تعقّب

يعمل الصليب الأحمر اللبناني كشبكة تربط الناس في جميع أنحاء المنطقة؛ ويُعتبر برنامج «الروابط العائلية (RFL)» من البرامج الأساسية ضمن عمل الصليب الأحمر اللبناني الذي يعمل في سياقين رئيسيين: الظروف العادية والظروف الطارئة؛ وتقديم دعم طويل الأمد للعائلات التي تعاني من ألم فقدان أحد أحبائها، والمساعدة في الأمور الجنائية وتقديم الإحالات للخبراء المختصين.

ويتمثل الهدف الرئيسي للصليب الأحمر اللبناني في مساعدة الأفراد والعائلات على التكيّف مع التحديات الناتجة عن اختفاء أحد أحبائهم، ومساعدتهم على العثور عليهم أو معرفة خبر عنهم والعودة إلى حياة طبيعية ضمن مجتمعاتهم؛ وذلك من خلال بناء شبكات دعم والاستفادة من الموارد المحلية.

أبرز الاحصائيات والنتائج المحققة:

خلال الفترة من عام 2022 إلى 2025، أدّى التزامنا بخدمات الروابط العائلية إلى تحقيق إنجازات بارزة؛ قمنا بتدريب 50 شخصًا كجهات اتصال متقدمة في برنامج RFL، مما عزّز قدراتهم على الاستجابة الفعّالة؛ كما أن جهود التوعية التي بذلناها أدّت إلى انضمام 1,534 متطوعًا جديدًا إلى قطاع ادارة الكوارث، ما وسّع من نطاق عملنا وقدراتنا؛ والأهم قدّمنا خدمات RFL الحيوية إلى 1,103 عائلات لأشخاص مفقودين خلال أزمات مختلفة، وأدرنا 76 حالة تتعلق بالتعقّب بنجاح.

إضافةً إلى ذلك، شاركنا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الحرب الأخيرة في لبنان بزيارات إلى الملاجئ ومناطق النزاع، مما يؤكّد التزامنا العميق بدعم المجتمعات المتأثرة؛ كما نحن ملتزمون بشدة بخدمات الروابط العائلية في الاستجابة الطارئة والمساعدة؛ وجودنا فعّال ومباشر، إذ نشارك في الاجتماعات ونتخذ قرارات صعبة، خاصة فيما يتعلق بالأزمة في جنوب لبنان، حيث عملنا على 54 حالة تحديدًا الإنسانية.

ولضمان جاهزيتنا الدائمة للاستجابة وتغطية كل حالة طارئة، قمنا بتأمين كافة أدوات الاتصال الأساسية، مثل الوصول إلى الإنترنت، شرائح اتصال مختلفة، هواتف تعمل عبر الأقمار الصناعية، وإنترنت عبر الأقمار الصناعية؛ هذه الأدوات ضرورية لضمان فعالية الاستجابة وتقديم الدعم اللازم لكل حالة تواجهنا.

عملنا لا يقتصر على الجهود الخلفية، بل نحن موجودون على الأرض أيضًا؛ ويتجلى التزامنا من خلال زياراتنا للملاجئ خلال النزاعات، واستجابتنا المستمرة خلال أزمة سوريا. في النهاية، كل ما نقوم به ينبع من هدف واحد: إعادة الروابط بين العائلات وتقديم الدعم الحيوي في اللحظات التي يكون فيها الناس في أمسّ الحاجة إليه.

من بين إنجازاتنا، وخلال أزمة سوريا الأخيرة، كان الخط الساخن الخاص بنا متاحًا على مدار الساعة عبر تطبيق واتساب والمكالمات العادية؛ تلقينا عددًا كبيرًا من الحالات المتنوعة عبر هذه القنوات، وتمكّن فريقنا من العمل بنجاح على 65 حالة، مقدّمًا الدعم والمساعدة الضروريين.

قصص إنسانية واقعية:

في عام 2024، وفي ظل تعقيدات المشهد الإنساني خلال أزمة سوريا، تلقينا اتصالًا طارئًا عبر الخط الساخن الخاص بنا سلّط الضوء على الآثار المؤلمة لفقدان التواصل العائلي.

اتصل بنا أب من لبنان في حالة من القلق الشديد بعد أن فقد كل تواصل مع زوجته السودانية وأطفاله الأربعة الصغار، حيث لم يكن يعلم أي شيء عن مكان وجودهم.

تطلّبت هذه الحالة المعقّدة استجابة فورية وشاملة؛ حيث قام فريقنا بتنفيذ عملية دقيقة شملت التواصل الحثيث، التوثيق المنهجي، والإحالات الاستراتيجية عبر شبكات متعددة.

ومن خلال العمل الجماعي والتنسيق المتقن، تمكّن فريق الروابط العائلية من تحديد مكان الزوجة والأطفال في سوريا وإعادة التواصل الحيوي بينهم.

تُجسّد هذه الحالة بشكلٍ قوي فعالية ومتانة مهمتنا في RFL، وتُبرز التزامنا الثابت بإعادة الروابط العائلية رغم التحديات التشغيلية الكبيرة، وتقديم المساعدة الإنسانية الحاسمة في الوقت الذي يحتاجها فيه الناس بشدة.

وبعيدًا عن جهودنا المستمرة، لدينا قصة نجاح مميزة من أكتوبر 2024 تبرز بشكل خاص. تلقينا مكالمة عاجلة عن أربعة أطفال قُصّر غير مصحوبين عالقين في منطقة النزاع في جنوب لبنان، وكانوا بحاجة ماسة للإجلاء.

تحرّك الصليب الأحمر اللبناني فورًا، وبمساعدة من قطاع الاسعاف والطوارئ، لتسيير قافلة نقلتهم إلى بيروت؛ وبعد عدد كبير من مكالمات التنسيق مع جميع الجهات المعنية، والتأكّد من سلامة المتطوعين والأطفال، انطلقت القافلة في ساعات الصباح الباكر من الجنوب نحو بيروت.

كانت رحلة طويلة وصعبة لكنها مُخططة بدقة، وشعرنا براحة هائلة عندما تم لمّ شمل الأطفال بأمان مع والدتهم.

هذه اللحظات هي التي تغذّي التزامنا وتمنحنا الدافع للاستمرار.

مبادرات فاعلة في الكشف عن مصير المفقودين

319 ألف مستفيداً من برنامج إعادة الروابط العائلية في الهلال الأحمر العراقي

ان الظروف التي مربها العراق في السنوات الماضية من الحروب والتغيّرات المناخية كان لها دوراً رئيسياً في حدوث حركة نزوح وهجرة أحدثت بشكل مباشر تباعداً في العوائل؛ مما أدى ذلك الى طلب الحاجة الملحة لإعادة نشاطات جمعية الهلال الأحمر العراقي في مجال إعادة الروابط العائلية؛ والكشف عن مصير المفقودين نتيجة الأزمات والكوارث التي تقتضي الاستجابة الانسانية والمنصوص عليها في النظام الاساسي للحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كذلك متابعة قضايا البحث؛ حيث يتم انجاز نشاطات مختلفة من قبل كادر إعادة الروابط العائلية بهدف استمرار الصلة بين فئات المجتمع الذين فقدوا الاتصال بعوائلهم سواء كان ذلك الفقدان مؤقتا أثناء الحشود المليونية أو نتيجة الهجرة أو النزوح ، وكذلك تسهيل الحصول على شهادات الإحتجاز لأسرى الحرب العراقية الإيرانية والمعتقلين لدى القوات الأمريكية من خلال التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإصدار شهادات ثبوتية ومعتمدة دولياً.

يتم تقديم طلبات شهادات الاحتجاز من خلال مراجعة المستفيد سواء كان أسير الحرب العراقية الإيرانية، أو محتجز من خلال ملء استمارة الطلب بمساعدة شعبة أعادة الروابط العائلية في الهلال الأحمر العراقي سواء كان ذلك في المقر العام أو في الفروع؛ ويتم استقبال المراجعين وتوزيع شهادات الاحتجاز من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المركز العام / شعبة أعادة الروابط العائلية.

كذلك من ضمن نشاطات اعادة الروابط العائلية في الجمعية دعم المناسبات الدينية وخاصة الزيارة الأربعينية خلال سنة 2024 من خلال تنفيذ نشاطات الحد من الفقدان المؤقت بالتنسيق مع الفروع والمقر العام؛ حيث تم إقامة ستة مراكز للمفقودين في عدة محافظات منتشرة على طول الطريق؛ وتقوم بالإضافة الى نشاطات الحد من الفقدان المؤقت بتقديم الدعم النفسي واللوجستي؛ وقد قام فرع كربلاء بتسهيل التواصل بين المفقودين وذويهم من خلال التواصل بين المنسقين لحل جميع قضايا المفقودين وتسهيل الوصول لذويهم وتواصلهم بصورة يومية مع المقر العام وارسال التقارير اليومية؛ والمشاركة في الاحتفالية الخاصة بمناسبة اليوم العالمي للمفقودين المقامة من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر من قبل منسقي إعادة الروابط العائلية في فروع الهلال الاحمر العراقي (اربيل، نينوى، ذي قار، بغداد)؛ وإنشاء قاعدة بيانات تتضمن أسماء المفقودين والسجناء في سجون سوريا والذين تم الاستفسار عنهم من قبل ذويهم لمتابعة الاجراءات بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الدوليه للصليب الأحمر؛ واستقبال اللاجئين اللبنانيين من منفذ القائم الحدودي وتم اجراء زيارات ميدانية من قبل منسقي شعبة إعادة الروابط العائلية في الفروع للعوائل اللاجئة من أجل ملء طلبات بحث في حال وجود احتياج لذلك.

وسبق أن شاركت منسقة إعادة الروابط العائلية في فرع كربلاء في مؤتمر شبكة اعادة الروابط العائلية الذي اقيم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 11-13 نوفمبر 2024 .

كما شاركت في الاجتماع الذي عقد في عمان خلا الفترة من 4-6 /11/ 2024 لمناقشة مشروع العودة الطوعية وإعادة الاندماج والتخطيط لتوقيع الاتفاقية للسنة القادمة؛ وذلك بحضور الصليب الأحمر السويدي ومشاركة المركز العام متمثلا في مدير القسم افتراضيا، مسؤول شعبة إعادة الروابط العائلية / قسم البرامج ، عامل شعبة إعادة الروابط العائلية / الميسر للمشروع ؛ ومسؤول شعبة التهيؤ / قسم الكوارث ؛ عامل شعبة الدعم النفسي /قسم الصحي, ومنسق الدعم النفسي في فرع دهوك، منسق إعادة الروابط العائلية فرع بغداد).

استفاد من برنامج الروابط العائلية في الجمعية نحو 319093 شخصا منهم 3422 أثناء وفاة الإمام موسى الكاظم؛ و315200 في الزيارة الأربعينية و670 في الزيارة الشعبانية؛ اضافة لـ 1239 لاجئاً لبنانياً استفادوا من الاتصالات المجانية.

شاركت في المؤتمر الإقليمي لشبكة الروابط العائلية للشرق الأدنى والأوسط

جمعية الهلال الأحمر البحريني

تجدد التزامها بتطوير استراتيجيات إعادة الروابط العائلية

تولي جمعية الهلال الأحمر البحريني؛ اهتماماً كبيراً بدعم برامج إعادة الروابط العائلية من أجل لم شمل الأسر المشتتة بفعل النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

وفي إطار اهتمامها بخدمة إعادة الروابط العائلية؛ سبق أن شاركت في أعمال المؤتمر الإقليمي لشبكة الروباط العائلية للشرق الأدنى والأوسط 2024 والذي استضافته المملكة العربية السعودية للمرة الأولى خلال الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر 2024م؛ ونظمته هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ومثّلت الجمعية في هذا الحدث الموظفة في الإدارة التنفيذية السيدة إيمان يوسف؛ إلى جانب مشاركة واسعة من ممثلي الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في المنطقة؛ بالإضافة إلى ممثلي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وسعت الجمعية من خلال مشاركتها في هذا المؤتمر إلى تبادل الخبرات مع الجهات الإقليمية والدولية؛ بغية تحسين الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الإنسانية المتنوعة في العالم الحديث؛ بالإضافة إلى تعزيز الشراكات والروابط العائلية؛ وتعزيز الرعاية والدعم الأجتماعي في المنطقة.

وتناول المؤتمر سبل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال إعادة الروابط العائلية؛ وتبادل الخبرات والآراء حول أفضل الممارسات في هذا المجال الإنساني الحيوي؛ وناقش التحديات التي تواجه العمل في مجال إعادة الروابط العائلية؛ ووضع خطط مستقبلية لتعزيز الكفاءة في مجال التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من النزاعات والكوارث.

ومن خلال مشاركتها تؤكد الجمعية مجدداً التزامها بدعم الجهود الإنسانية الدولية والإقليمية؛ حيث تسعى من خلال هذه المشاركة إلى تطوير استراتيجياتها وأنشطتها في مجال إعادة الروابط العائلية؛ كما وتؤمن بأن هذه الجهود تساهم بشكل مباشر في تخفيف معاناة الأشخاص المنفصلين عن أسرهم؛ والحدّ من اختفاء أفراد الأسرة وانفصالهم عن بعضهم البعض؛ وإعادة الاتصال بين العائلات والحفاظ عليها بما يخدم المصلحة الإنسانية المشتركة للمنطقة.

كما شاركت الجمعية في ورشة عمل تدريبية متخصصة بعنوان «إعادة الروابط العائلية في الكوارث» نظمتها هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فندق سوفيتيل شهد بالمدينة المنورة خلال يومي 2 و3 ديسمبر 2024م.

ركزت الورشة التي استمرت على مدار يومين على تعزيز قدرات العاملين في مجال إعادة الروابط العائلية؛ وذلك لمواجهة التجديات الإنسانية التي ترافق الكوارث الطبيعية والحروب؛ كما هدفت إلى تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات الإنسانية؛ وضمان استمرارية الروابط العائلية حتى في أصعب الظروف؛ وسلّطت الضوء على أهمية التعاون الإقليمي بين المنظمات الإنسانية لتعزيز الجهود المشتركة وتقديم استجابة سريعة وفعّالة في حالات الطوارئ.

وقد مثّلت الجمعية في هذه المشاركة السيدة إيمان يوسف من الإدار التنفيذية للجمعية؛ وكانت الورشة مناسبة مهمة لإثراء النقاشات حول إعادة الروابط العائلية؛ وتقديم أفكار قيّمة حول تجربة الجمعية في التعامل مع حالات الفقدان خلال الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز القدرات على تطوير العمل الإغاثي والإنساني في هذا الجانب المهم.

ومن خلال مشاركتها في هذه الورشة؛ تعكس الجمعية التزامها بدعم الجهود الإنسانية الإقليمية؛ وتسعى إلى تطوير قدرات كوادرها في مجال إعادة الروابط العائلية؛ وتعزيز مكانتها الرائدة في مجال العمل الإنساني؛ كما تنوه بأهمية تعزيز قدرات المنطقة على الاستجابة الفعالة للكوارث؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وإعادة الأمل إلى العائلات المتضررة؛ وهذا بدوره يؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة التحديات الإنسانية الكبرى.

وتأتي مشاركة الجمعية في إطار مهامها الإنسانية المستمرة؛ حيث تعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البحث عن الأشخاص؛ وتبادل الرسائل العائلية؛ ولمّ شمل العائلات؛ والسعي إلى الكشف عن مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين؛ كما تؤكد هذه المشاركة على التزام الجمعية بتقديم الدعم النفسي والمعنوي للأسر المتضررة؛ وتوفير الحماية للأفراد والمجتمعات.

وشاركت الجمعية ـ عن بعد ـ في مناقشة حول توصيات قابلة للتنفيذ بشأن المهاجرين والمفقودين يوم 1 فبراير 2024؛ وورشة الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي والخاصة بموظفي إعادة الروابط العائلية 5 مارس 2024؛ واجتماع إعادة الروابط العائلية 14 ـ 15 أكتوبر 2024م؛ ورشة عمل إدارة الجثث 16 أكتوبر 2024م.

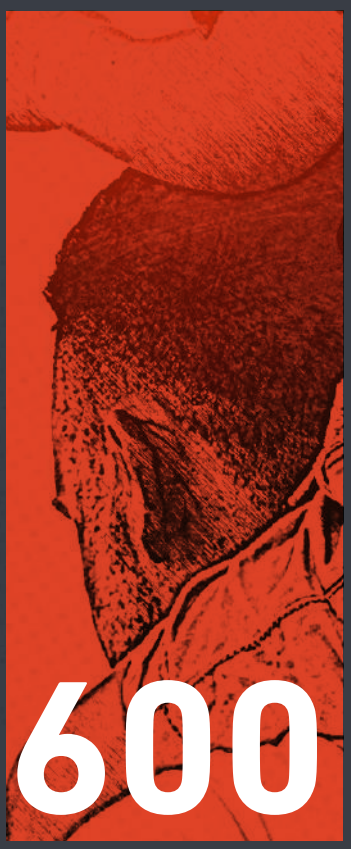

600 نقطة إنسانية حول العالم تتبع للاتحاد الدولي وتخدم المهاجرين

نقاط الخدمات الإنسانية التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تُعد بمثابة مساحات آمنة ذات مواقع استراتيجية، حيث يمكن للمهاجرين والنازحين الحصول على دعم موثوق من الجمعيات الوطنية؛ وهي أماكن محايدة يمكن الوصول إليها بسهولة للحصول على مجموعة واسعة من الخدمات الإنسانية، بغضّ النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين أو عن موقعهم في رحلة النزوح.

تكمن أهمية هذه النقاط في أن الأشخاص المتنقلين غالبًا ما يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على المساعدة أو إيجاد الأمان.

يوجد حول العالم أكثر من 600 نقطة إنسانية تُقدم من خلالها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مساعدات إنسانية في حالات الطوارئ وغير الطوارئ، على أساس مبدأ الإنسانية فقط، وبشكل مستقل عن الحكومات والجهات الأخرى.

ومن بين الخدمات التي تُقدّم في هذه النقاط:

1. توفير أماكن نظيفة وآمنة للراحة
2. تقديم وجبات ساخنة
3. توفير معلومات دقيقة وموثوقة بلغات متعددة
4. خدمات إعادة الروابط العائلية لمساعدة الأشخاص في لمّ شملهم بأفراد أسرهم
5. خدمات الرعاية الصحية الأساسية
6. الإسعافات الأولية النفسية

نماذج من عمل النقاط الإنسانية حول العالم:

• الأرجنتين: في أقصى شمال البلاد، يسافر فريق من متطوعي الصليب الأحمر الأرجنتيني برًّا من مدينة سان سلفادور دي خوخوي إلى لا كوياكا عبر فرق متنقلة، يقطعون مسافة تتراوح بين 1200 و1400 كيلومتر لخدمة المهاجرين عبر سبع نقاط إنسانية ثابتة ونقطتين متنقلتين.

وتوجد أيضًا شاحنة مخصصة للإسعافات الأولية، مزوّدة بنقطة اتصال بالإنترنت، تتيح للمهاجرين التواصل مع أحبّائهم وإبلاغهم بأنهم وصلوا إلى وجهتهم بأمان.

• النيجر: في مدينة أغاديز شمال النيجر، تجوب شاحنة صغيرة الأحياء التي يُشار إليها غالبًا بـ»غيتو المدينة»، حيث يعيش العديد من النازحين من مهاجرين ولاجئين وطالبي لجوء في أوضاع إنسانية صعبة وظروف معيشية سيئة.

وتقدم هذه الشاحنة الرعاية الطبية، والدعم النفسي والاجتماعي، والمياه، وتوزّع المواد غير الغذائية مثل مستلزمات النظافة الشخصية.

• سلوفاكيا: في مدينة بوبراد، يوجد باب يشبه واجهة متجر عادية، لكنه مفتوح دائمًا، خاصة للنازحين بسبب النزاع في أوكرانيا.

خلف هذا الباب، يعمل فريق تابع للصليب الأحمر السلوفاكي يضم أخصائيًا اجتماعيًا، وأخصائي إدارة حالات، ومسؤول اتصال يتحدث الروسية والأوكرانية، ومسؤولًا إداريًا، وعددًا من المتطوعين.

يقدّم هذا الفريق الدعم في مجالات متعددة، منها:

- الحصول على معلومات حول المشورة القانونية
- فرص العمل
- التعليم
- الرعاية الصحية

كما يقوم الفريق بتوزيع مستلزمات النظافة، وتنظيم الإحالات الآمنة، وتوفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

استراتيجية التواصل والإعلام بشأن إعادة الروابط العائلية

تركز استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التواصل والإعلام على تعزيز الوعي بخدمات إعادة الروابط العائلية؛ وتمثل أهمية كبيرة لضمان توعية الجمهور، بناء الثقة، وتحقيق الدعم المجتمعي والرسمي اللازم لإنجاح جهود إعادة الروابط بين أفراد الأسر المفكّكة أو المنفصلة؛ واستعادة التواصل الإيجابي بينهم؛ وهي خطة منهجية لتقديم معلومات دقيقة حول الخدمات المتاحة؛ الوصول إلى المستفيدين المعنيين بهذه القضايا (مثل الأسر المنفصلة، اللاجئين، الأطفال، إلخ)؛ تحفيز التفاعل المجتمعي والدعم المحلي للمبادرات والبرامج الخاصة بإعادة الروابط العائلية؛ التأثير إيجابًا في الرأي العام والسياسات ذات الصلة وتسهيل الوصول إلى برامج الدعم والمساعدة.

تتضمن الاستراتيجية وضع خطة عمل مُفصلة تتأسس على تحديد الأهداف والجمهور المستهدف، وصياغة الرسائل المناسبة، واستخدام قنوات الإعلام المختلفة للوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص، بهدف تيسير إعادة الاتصال بين أفراد العائلات المفقودة وتوضيح مصيرهم؛ كما تتضمن الاستراتيجية الترويج لموقع «familylinks.icrc.org» كمنصة أساسية توفر معلومات عن الخدمات وبيانات الاتصال، بالإضافة إلى قوائم بأسماء المفقودين والمعثور عليهم.

وتتمثل طريقة التواصل مع الأسر المتضررة في حملات ميدانية ورسائل نصية ووسائل التواصل الاجتماعي والإذاعات المحلية؛ ومع الجمهور عن طريق إعلانات توعوية وقصص إنسانية وفيديوهات قصيرة؛ ومع الأطفال من خلال محتوى بصري بسيط وقصص وألعاب تعليمية؛ ومع الجهات الرسمية نشرات رسمية وورش عمل وتقارير إعلامية موثقة؛ والمنظمات الداعمة مواد إعلامية احترافية ونشرات إخبارية دورية.

وللاستراتيجية مكونات أساسية هي:

ـ الرسائل المفتاحية؛ ويجب أن تكون داعمة للثقة؛ وواضحة ومباشرة؛ وإنسانية وتعاطفية؛ ومبنية على حقائق وتجارب واقعية؛ ومن أمثلة هذه الرسائل: كل شخص يستحق أن يكون مع عائلته؛ إعادة الروابط العائلية ليست ترفاً بل حق إنساني؛ العائلة أمان .. دعونا نعيد بناءها.

ـ القنوات الإعلامية؛ منها الإعلام التقليدي «راديو وتلفزيون وصحف» موجهة إلى الجمهور غير الرقمي؛ وسائل التواصل الاجتماعي للحملات التفاعلية الشبابية؛ ومواقع إلكترونية خاصة لتقديم معلومات مفصلة؛ والحملات الميدانية للوصول إلى المناطق النائية أو الفئات المهمّشة؛ والشراكات مع مؤثرين محليين لكسب المصداقية والانتشار.

ـ الوسائط؛ مثل فيديوهات إنسانية مؤثرة «قصة لمّ شمل أسرة مثلاً»؛ منشورات وصور إنفوجرافيك تشرح الإجراءات؛ كتيبات ونشرات توضيحية؛ ملفات صوتية قصيرة «بودكاست؛ إعلانات إذاعية»؛ وتطبيقات أو بوابات إلكترونية لتقديم طلبات لمّ الشمل.

من مؤشرات الأداء في إعادة الروابط العائلية عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم بعد البحث؛ نسبة التفاعل مع المحتوى (تعليقات، مشاركات)؛ عدد الطلبات أو الاتصالات الواردة نتيجة الحملة؛ مستوى رضا المستفيدين؛ تأثير الحملة على التغطية الإعلامية والسياسات.

وهناك مبادئ يجب مراعاتها في إعادة الروابط العائلية هي:

ـ الخصوصية: لا يتم نشر أو استغلال أي قصص دون موافقة أصحابها.

ـ الحساسية الثقافية: احترام خلفيات العائلات والمجتمعات.

ـ عدم الإثارة أو الاستغلال: تجنب الأساليب التي تثير الشفقة المفرطة أو تنتهك الكرامة.

ـ التنوع والتمثيل: عرض قصص من خلفيات متعددة «جغرافية؛ دينية؛ عمرية».

إعادة الروابط العائلية
Restoring family links

إعادة الروابط العائلية هو مصطلح حدّدته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لوصف مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى الحؤول دون الانفصال والاختفاء، وتوضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين، وإعادة الاتّصال بين أفراد الأسرة والحفاظ عليه، وتسهيل لمّ شمل الأسرة كلّما أمكن ذلك.

اعتُمد القرار بشأن "إعادة الروابط العائلية في ظلّ احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلّق بحماية البيانات الشخصية" في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في ديسمبر 2019، وهو يُعيد التأكيد على الدور المحدّد للحركة في إعادة الروابط العائلية وفي التعاون مع الدول في هذا المجال، بما في ذلك الاعتراف بحاجة الحركة إلى معالجة البيانات الشخصية ونقلها لأغراض إنسانية حصرًا.

يتولّى تنفيذ هذا القرار "الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية" التابع للحركة؛ كما يدعم هذا الفريق أيضًا تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية الجديدة للفترة 2020-2025، التي اعتمدها مجلس المندوبين عام 2019 بدعم من الفريق المعني بتطبيق مدوّنة قواعد السلوك الخاصّة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية، الذي يقدّم الخبرة التقنية في مجال حماية البيانات؛ وبمساعدةٍ من الفريق المعني بالتنفيذ، تُوجّه منصّة القيادة الخاصّة بإعادة الروابط العائلية عمليةَ التنفيذ على المستوى الاستراتيجي؛ ويقوم الفريق المعني بالتنفيذ بدعم ورصد تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على مستوى الخدمة العالمية كما يوفّر التوجيه والإرشاد لمنصّات إعادة الروابط العائلية الإقليمية؛ كذلك، يعمل على إنشاء إطار لرصد وتقييم الاستراتيجية الجديدة المعنيّة بإعادة الروابط العائلية.

إعادة الروابط العائلية في القانون الدولي الإنساني

تُعد إعادة الروابط العائلية (Restoring Family Links - RFL) من المبادئ الإنسانية الأساسية التي يحميها القانون الدولي الإنساني (IHL)، وتهدف إلى الحفاظ على الاتصال بين أفراد العائلة أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث أو حالات اللجوء والنزوح؛ وتعرّف إعادة الروابط العائلية بأنها مجموعة أنشطة تهدف إلى إعادة الاتصال بين أفراد العائلات الذين انفصلوا؛ والبحث عن المفقودين؛ ولمّ شمل الأسر؛ وتوضيح مصير الأشخاص المختفين ودعم العائلات نفسياً ومعنوياً.

المسؤولية القانونية عن حماية الروابط العائلية تقع على عاتق الأطراف المتحاربة والأطراف الفاعلة في النزاع وفقاً للقانون الدولي الإنساني؛ ومن أبرز النصوص التي تعزّز إعادة الروابط العائلية:

- **القانون العرفي الدولي الإنساني:** ويُعتبر هذا القانون ، الذي يمثل قواعد قانونية تُعتمد من خلال التقاليد والاعراف، جزءًا مهمًا في حماية الروابط العائلية؛ حيث تُحدد هذه القواعد إجراءات لحماية العائلات من التشتّت، وتوفير المعلومات اللازمة لإعادة الروابط، وتسهيل عمليات تبادل الرسائل العائلية.
- **المبدأ الأساسي للقانون الدولي الإنساني:** يتمثل في حماية الأشخاص المعرضين للخطر في النزاع المسلح؛ بما في ذلك المدنيين وأسرى الحرب.
- **اتفاقيات جنيف:** تُعتبر هذه الاتفاقيات؛ وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة 1949 المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، من الركائز الأساسية في حماية الروابط العائلية؛ وتنص على ضرورة احترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية؛ بما في ذلك الحق في التواصل مع أفراد العائلة؛ وتُحدد هذه الاتفاقية إجراءاتٍ لحماية المدنيين، بما في ذلك توفير المعلومات عن الأشخاص المفقودين، وإعادة شمل العائلات المشتّتة، والمساعدة في استعادة الاتصال بين أفراد العائلة؛ وتنص المادة 25 من هذه الاتفاقية على حق كل فرد في إرسال واستلام الأخبار العائلية؛ وتنص المادة 26 على تسهيل لمّ شمل الأسر المشتّتة؛ وتؤكد المادة 74 في البروتوكول الإضافي الأول (1977) على التزام الأطراف بتسهيل لمّ شمل العائلات التي تفرقت بسبب النزاع.
- **قرارات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:** تقدم الحركة الدولية خدمات إعادة الروابط العائلية من خلال شبكة من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وتصدر من فترة إلى أخرى العديد من القرارات الخاصة بهذا المجال. أبرزها: القرار رقم 4 الخاص بإعادة الروابط العائلية في

ظل احترام الخصوصية؛ وهو قرار يؤكد على دور الحركة في هذا الشأن وصدر في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين عام 2019م؛ ويُعيد هذا القرار التأكيد على دور الحركة في إعادة الروابط العائلية، ويحدّد مبادئ وقواعد لحماية البيانات الشخصية في هذا المجال.

ـ **استراتيجية إعادة الروابط العائلية:** وتُعتبر خطة عمل شاملة لتنفيذ مبادئ إعادة الروابط العائلية؛ وتحديد أدوار المؤسسات والهيئات المعنية.

ـ **المبادئ التوجيهية لقانون حقوق الإنسان:** وتُعتبر جزءًا أساسيًا في حماية الروابط العائلية؛ وتحدّد حقوق الإنسان الأساسية، مثل حق الفرد في التواصل مع عائلته وحق الأطفال في الحماية، وتُلزم الدول الأطراف في النزاعات المسلحة بضمان هذه الحقوق.

ـ **أدوات عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:** تُعتبر الأدوات التي تُستخدمها الحركة في عملها الميداني، مثل قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات الشخصية في هذا المجال، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية.

ـ **الآليات الوطنية والإقليمية لإعادة الروابط العائلية:** وهي مثل مكاتب استعلام وطنية أو منصات إعادة الروابط العائلية الإقليمية، وتعتبر من الخطوات التي تعزّز من عملية إعادة الروابط.

وتتمثل أهمية إعادة الروابط العائلية في :

ـ ا**لحماية الإنسانية:** المساعدة في تخفيف المعاناة التي يعيشها أفراد العائلة بسبب الانفصال والجهل بمصير بعضهم .

ـ **الحق في التواصل:** ضمان حق الأفراد في التواصل مع أفراد عائلاتهم؛ وهو حق أساسي في القانون الدولي الإنساني.

ـ الحق في لمّ شمل الأسر التي تشتّت بسبب النزاعات أو الكوارث.

ـ تأمين الاحتياجات الإنسانية للأفراد والعائلات الذين يعانون من الشتات والانفصال.

وتتمثل أدوات واجراءات إعادة الروابط العائلية في ما يلي:

ـ تيسير التواصل المباشر بين أفراد العائلة من خلال المكالمات الهاتفية أو مكالمات الفيديو أو الاجتماعات ا لشخصية .

ـ التبادل غير المباشر للمعلومات من خلال رسائل الصليب الأحمر أو الرسائل التي تسلم شفهياً أو كتابياً.

ـ تتبع الأشخاص المفقودين والبحث عنهم وتوثيق مصائرهم.

وتتمثل أنشطة إعادة الروابط العائلية في البحث عن الأشخاص المفقودين

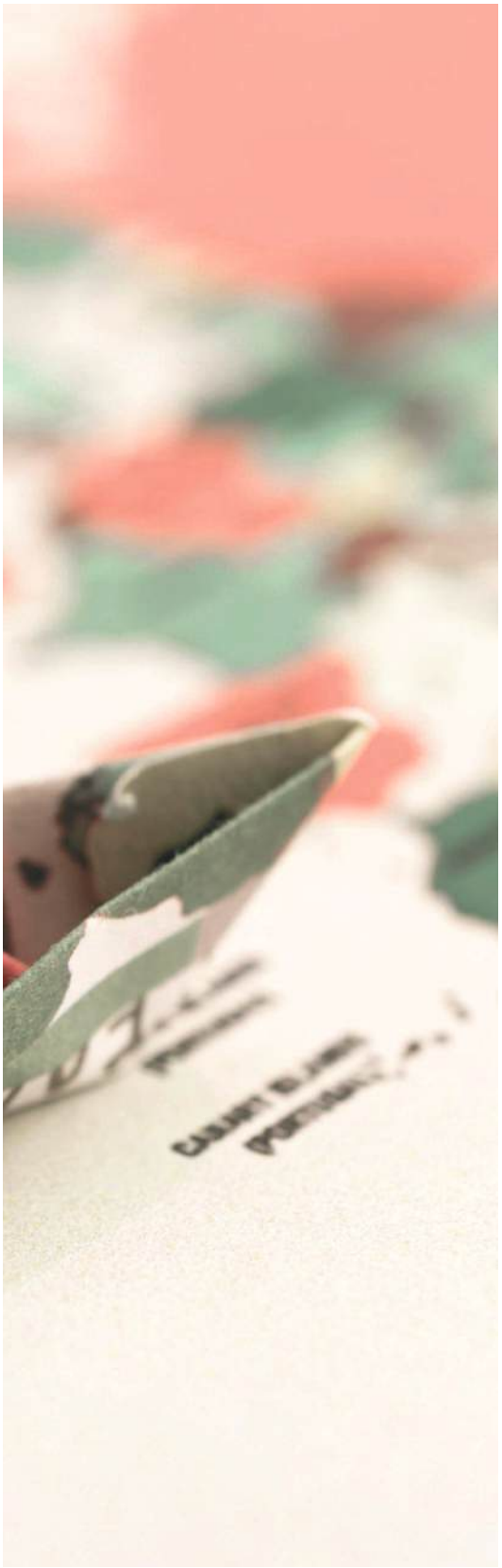

من خلال استخدام قواعد بيانات التتبع؛ وتبادل الرسائل العائلية خاصة في السجون ومناطق النزاع؛ وإعادة لمّ شمل الأسر عبر التنسيق مع الدول والجهات الفاعلة؛ وتوضيح مصير المفقودين من خلال جمع معلومات الطب الشرعي أو شهادات شهود؛ واستخدام خدمات «الصليب الأحمر» لتتبع الأشخاص سواء إلكترونياً أو ميدانياً.

تحديات إعادة الروابط العائلية:

هناك عدة تحديات تقف حجر عثرة أمام إعادة الروابط العائلية منها النزاعات الحديثة الطويلة والمعقدة؛ النزوح الجماعي والهجرة الدولية؛ تراجع مستوى التعاون من بعض الدول؛ والتقدم التكنولوجي يقابله سوء استخدام (مثل التضليل حول المفقودين).

ورغم أن المبادئ العامة واضحة في الاتفاقيات الدولية، إلا أن تطبيقها العملي يواجه عدة عقبات قانونية، يمكن تصنيفها كما يلي:

غياب الالتزام الدولي الملزم

إن اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية تنص على التزامات عامة فقط؛ ولا توجد قواعد تفصيلية أو آليات تنفيذ واضحة على الدول للقيام بأنشطة محددة (مثلاً: آلية إلزامية لتسليم معلومات حول المفقودين أو تسهيل لمّ الشمل)؛ والنتيجة هي تفاوت كبير في التزام الدول، خاصة في النزاعات غير الدولية أو مع الجماعات المسلحة غير الحكومية.

سيادة الدولة مقابل الحقوق الإنسانية

كثيراً ما ترفض بعض الدول التعاون بذريعة حماية الأمن القومي أو سيادتها، خاصة في ما يتعلق بـ: مشاركة معلومات حول المحتجزين؛ السماح بدخول منظمات إنسانية مثل الصليب الأحمر وتسهيل إجراءات لمّ الشمل عبر الحدود.

صعوبات إثبات الهوية والعلاقة العائلية

ومن المعروف أنه في حالات النزوح أو اللجوء، يُفقد كثير من الوثائق الرسمية؛ وقد تكون هناك صعوبة في التحقق من: النسب (خاصة في الأطفال)؛ العلاقات القانونية (الزواج، الحضانة)؛ الجنسية أو مركز اللجوء؛ مما يطرح مشكلات قانونية في تحديد صلاحية الدول المعنية للتصرف؛ قبول لمّ الشمل أو منح التأشيرات.

النزاعات المسلحة غير الدولية

إن البروتوكول الإضافي الثاني (1977) ينطبق على النزاعات الداخلية، لكنه: أقل تفصيلاً من البروتوكول الأول؛ ولا يُلزم الجماعات المسلحة بنفس درجة التزام الدول؛ ويصعب فرض آليات الرقابة عليه قانونياً.

عدم وجود آلية رقابة دولية فعالة

لا توجد جهة دولية يمكن للأفراد التظلم إليها مباشرة في حالة انتهاك حقهم في الروابط العائلية ضمن إطار IHL.وتتمثل الآليات المتاحة في محكمة العدل الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر

التحديات القانونية المتعلقة بالبيانات الشخصية

في عصر التكنولوجيا، تبادل المعلومات (مثل صور أو أسماء أو سجلات جينية) يثير إشكالات حول الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وضرورة الحصول على موافقة مسبقة.

وختاماً يمكن القول إنه رغم وجود قاعدة قانونية عامة تُلزم بحماية الروابط العائلية، إلا أن غموض النصوص تجعل من الصعب تنفيذها؛ كما أن تعارض السيادة مع الحقوق تنتج منها صعوبات في التعاون الدولي؛ فيما تنتج عن غياب الإثبات القانوني تاخيراً في لمّ الشمل؛ ويؤدي ضعف الرقابة إلى إفلات من المسؤولية.

الصليب الأحمر يطلق موقعاً لاعادة الروابط العائلية بالعربية

أطلقت اللجنة الدولية للصليب الاحمر نسخة عربية من الموقع الشبكي المخصص لإعادة الروابط العائلية (www.familylinks.icrc.org) لتسهل على سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العثور على أحبائهم الذين تفرقوا عنهم بسبب النزاعات أو الهجرة أو الكوارث الطبيعية.

وقال مدير عمليات اللجنة الدولية في منطقة الشرق الأدنى والأوسط روبير مارديني خلال حفل الاطلاق الذي اقيم في عمان مؤخراً «إن وضع هذه المعلومات باللغة العربية في متناول آلاف العائلات الموجودة بهذه المنطقة والتي تعاني الأمرين لأنها لا تعرف مكان أحباءها ولا إن كانوا سالمين، سيسهل عليها التواصل أو الحصول على المعلومات التي تبحث عنها بفارغ الصبر».

واشار الى ان اللجنة تتعاون بشكل وثيق مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للبحث عن المفقودين وإعادة الاتصال بين أفراد العائلات ولمّ شملهم مرة أخرى، وتسعى إلى الحؤول دون التشتت والاختفاء وإلى كشف مصير من هم في عداد المفقودين؛ مضيفًا يستمع الموظفون إلى هموم العائلات ويستلمون الطلبات بغرض محاولة تحديد مكان الأشخاص الذين اختفوا والبحث بكل السبل الممكنة للعثور على إجابات، وهم ينقلون رسائل الصليب الأحمر ويعملون على تيسير زيارات أفراد العائلات لأقاربهم المحتجزين وإجراء المكالمات الهاتفية المصورة بين المحتجزين وأقاربهم.

وأكد ان للموقع دور حيوي في توفير المعلومات عن الخدمات المتاحة وبيانات الاتصال بالصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل بلد وحتى عن الوسائل الإلكترونية للوصول إلى الخدمات وإحالة طلبات البحث عن المفقودين، وفيما يخص بعض حالات الطوارئ والأزمات، فإن الموقع يحتوي على المزيد من القوائم بأسماء الأشخاص المفقودين وصور الباحثين عن أحبابهم وأسماء الأشخاص الذين هم بخير وأمان.

وأضاف «إن هذا الموقع سيكون له دور حيوي في الوقت الذي يجري فيه اقتلاع أشخاص كثيرين من جذورهم بسبب النزاع ووقوعهم في غياهب المجهول».

وناشد مارديني المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية وغير الحكومية والإعلام من أجل المساعدة في التعريف بهذا الموقع وبخدمات اللجنة الدولية في مجال إعادة الروابط العائلية وترويج ذلك بين الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة على البحث عن أحبابهم.

بشير بوزيان الرحماني
باحث قانوني بالمركز العربي للقانون الدولي الإنساني

المسؤولية الجنائية الفردية لمبرمجي أدوات الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة

وردني سؤال من طالب دكتوراه يبحث عن المسؤولية الجنائية الفردية لمبرمجي أدوات الذكاء الاصطناعي التي قد تستخدم في الحروب والنزاعات؟ وهذا الموضوع يحتاج الى خبراء، لمناقشته وتبيان الحكم القانوني وموقف القانون الدولي الإنساني منه. وقد تابعنا عبر وسائل الإعلام استقالة مبرمجين في شركة مايكروسفت احتجاجا على مساهمة الشركة في تسهيل استخدام الاحتلال الإسرائيلي لبعض برامجها الخاصة بالذكاء الاصطناعي وأثرها على الإبادة الجماعية في غزة، بالإضافة إلى سقوط آلاف الضحايا في غزة بسبب الذكاء الاصطناعي الذي روج من قبل بأنه سيقلل من حجم الخسائر..

ربما القطاع الوحيد الذي ينبغي أن لا يترك للذكاء الاصطناعي حرية اتخاذ القرار فيه هو النزاعات المسلحة وحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن الاعتماد المفرط على التحليلات أو التنبؤات المولدة خوارزميًا قد يسهل أيضًا اتخاذ قرارات أسوأ أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وتفاقم المخاطر على المدنيين. وترى اللجنة الدولية أنه من الضروري الحفاظ على السيطرة البشرية على المهام والتقدير البشري في القرارات التي قد تكون لها عواقب وخيمة على حياة الناس في النزاعات المسلحة، وخاصة عندما تشكل هذه المهام والقرارات مخاطر على الحياة.

هذا الموضوع يطرح مشكلة أخلاقية قبل أن تكون قانونية، لإثراء النقاش استعنت بالذكاء الاصطناعي نفسه لأنه هو المتهم بشكل أو بآخر.

المسؤولية الجنائية الفردية لمبرمجي الذكاء الاصطناعي المستخدم في قانون النزاعات المسلحة / القانون الدولي الإنساني مسألة حديثة ومعقدة تجمع بين القانون الجنائي الدولي، وأخلاقيات التكنولوجيا، وقواعد استخدام القوة في النزاعات المسلحة:

أولًا: الإطار القانوني العام

القانون الدولي الإنساني (ihl) ينظم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة، لكنه لا يضع قواعد خاصة حاليًا بمطوّري الأنظمة الذكية.

المسؤولية الجنائية الفردية تُطبّق تقليديًا على الأشخاص الذين يرتكبون أو يساهمون عمدًا في جرائم دولية مثل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، وفق نظام المحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الاساسي المادة 25)

ثانيًا: شروط المسؤولية الجنائية للمبرمجين

لكي يتحمل المبرمج مسؤولية جنائية فردية عن أفعال ترتكبها أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحرب، يجب إثبات عناصر محددة:

العنصر المادي (المساهمة الفعلية)

أن يكون المبرمج قد طور أو برمج النظام بطريقة تؤدي مباشرة أو تسهّل ارتكاب الجريمة.

مثال: تصميم نظام توجيه أسلحة يستهدف عمدًا المدنيين.

العنصر المعنوي (القصد أو العلم)

أن يكون على علم بأن نظامه سيُستخدم في ارتكاب جرائم حرب أو أنه قبِل بذلك ضمنيًا. مجرد الإهمال أو الخطأ غير المقصود غالبًا لا يكفي لقيام المسؤولية الجنائية الدولية.

صلة السببية والسيطرة الفعلية

يجب إثبات أن فعله كان له تأثير مباشر وحاسم في ارتكاب الجريمة، وأن لديه قدرًا من السيطرة أو التأثير على استخدام النظام.

ثالثًا: العقبات والتحديات القانونية

• الاستقلالية الذاتية للأنظمة: كلما كان النظام أكثر استقلالية، زادت صعوبة ربط النتيجة بقرار المبرمج تحديدًا.

• تعدد الفاعلين: غالبًا ما تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكرية نتاج فرق كبيرة، مما يصعّب تحديد مسؤولية فرد بعينه.

• الفجوة التشريعية: لا توجد قواعد دولية صريحة حتى الآن تنظم المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي.

• مبدأ الشرعية: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وهو ما يصعّب إدانة المبرمجين بجرائم لم تكن متصوّرة قانونًا عند البرمجة.

رابعًا: مقاربات مقترحة في الفقه الدولي

• توسيع مبدأ «المساهمة في الجريمة» ليشمل البرمجة المتعمدة أو التواطؤ التقني.

• تبنّي مسؤولية جنائية على أساس الإهمال الجسيم عندما يُظهر المبرمج تجاهلًا واضحًا لمخاطر الاستخدام الحربي.

• فرض مسؤولية قيادية أو إشرافية على المدراء التقنيين في الشركات المطوّرة لأنظمة الأسلحة المستقلة (الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل).

خامسًا: التوجهات المستقبلية

هناك نقاش متزايد داخل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لوضع أطر قانونية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة.

قد تُعتمد قواعد خاصة تُنشئ نظام مسؤولية مزدوجة يشمل المستخدمين والمطوّرين.

المسؤولية الجنائية الفردية لمبرمجي الذكاء الاصطناعي المستخدم في الحروب غير منصوص عليها صراحةً بعد، لكنها ممكنة قانونيًا من خلال التوسّع في تطبيق القواعد القائمة، إذا ثبت توافر القصد والمساهمة الفعلية في ارتكاب جرائم حرب. المستقبل يتجه نحو سد الفجوة التشريعية ووضع قواعد محددة تنظم هذه المسؤولية.

حماية بيانات إعادة الروابط العائلية

تعد حماية بيانات المفقودين أثناء تنفيذ برنامج إعادة الروابط العائلية في النزاعات المسلحة؛ مسألة بالغة الأهمية، لحساسية المعلومات وخطورة إساءة استخدامها.

ويمكن توفير الحماية لهذه البيانات من خلال مجموعة من المبادئ والإجراءات، تتمثل في جوانب قانونية، تقنية، وإدارية؛ في ما يتعلق بالجانب القانوني هناك أسس قانونية وأخلاقية لا بد من الالتزام بها؛ منها مراعاة السرية وخصوصية البيانات مع الالتزام بالقوانين الدولية مثل اتفاقيات جنيف والمبادئ الإنسانية الأساسية ومها الحياد والخصوصية؛ واحترام حق الأفراد في معرفة مصير ذويهم دون المساس بسلامتهم أو كرامتهم؛ إضافة للحصول على موافقة صريحة من ذوي المفقود على مشاركة بياناته الشخصية؛ مع توضيح كيفية استخدامها وأطراف التعامل معها؛ وحمايتها دون النظر إلى الجنسية أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.

أما فيما يتعلق بالجانب التقني فلا بد من استخدام بروتوكولات تشفير قوية مثل AES-256 أثناء نقل وتخزين البيانات؛ مع حماية الاتصالات بين فرق الاستجابة والجهات المشاركة؛ وتحديد صلاحيات الوصول للموظفين ومنح البيانات الحساسة فقط لمن يحتاجها فعلاً؛ مع تتبع سجلات الدخول والخروج من النظام التقني المستخدم؛ واستخدام أنظمة نسخ احتياطي مشفرة للاحتياط.

في الجانب الإداري؛ لا بد من وضع سياسة مكتوبة لحماية البيانات أثناء جمعها وتخزينها ومشاركتها وحذفها؛ مع تدريب الموظفين على كيفية التعامل الآمن مع البيانات الحساسة؛ واختيار الشراكة الموثوقة مع منظمات إنسانية معروفة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان احترام المعايير الأخلاقية؛ وتوفير قنوات موثوقة للإبلاغ عن سوء استخدام البيانات؛ وعمل مراجعة دورية لسياسات الحماية والتدقيق الأمني؛ والتعامل باحترام مع العائلات المكلومة وتفهم أثر فقدان المعلومات أو كشفها علناً؛ وضمان السرية عند التواصل مع العائلات؛ خاصة في البيانات التي قد يتسبب فيها الاتصال بخطر أمني؛ ما يحتّم الاعتماد على نظام آمن لإدارة البيانات كما تفعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) التي تتبع نظاما يدعى Trace the Face، وهو اختياري ويتيح فقط نشر الصورة بموافقة الشخص المعني؛ ولا بد من استخدام رموز معرفية بدلاً من الأسماء في بعض الحالات لحماية الهويات.

تحقّق حماية البيانات الشخصية أثناء إعادة الروابط العائلية عدة فوائد منها الحفاظ على خصوصية الأفراد من خلال عدم الكشف عن المعلومات الخاصة بهم؛ وبناء الثقة في الخدمات المقدمة لهم؛ حيث إنهم عندما يعلمون أن بياناتهم الشخصية محمية فإنهم يكونون أكثر استعداداً للمشاركة في برنامج إعادة الروابط العائلية؛ كما أن حماية البيانات تقلل من خطر تسريبها أو اختراقها؛ مما يحمي الأفراد من أي ضرر محتمل يلحق بهم جراء ذلك؛ إضافة لضمان الالتزام بالمعايير الدولية؛ وتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح المعلقة بحماية البيانات الشخصية؛ مما يجعل الجهات المقدمة للخدمة بعيدة عن أي مساءلة قانونية؛ وبما أن حماية البيانات الشخصية تتطلب توضحياً لكيفية جمعها واستخدامها؛ فإن ذلك يعزّز الشفافية ويزيد من ثقة الأفراد؛ كما أن حماية البيانات الشخصية تساهم في الحفاظ على سمعة الجهات المقدمة للخدمة؛ حيث إن أي تسريب للبيانات يمكن أن يؤثر سلباً على سمعتها؛ فضلاً عن توفير بيئة آمنة وموثوقة لدعم الاستقرار الأسري من خلال لم شمل الأسر.

العائلة ليست فقط
روابط دم،
بل هي وطن
لا يكتمل بدونه الأمان

وثيقة الاتحاد الدولي ..
مبادئ وقواعد سلوك
لحماية البيانات الشخصية

وثيقة الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر حول إعادة الروابط العائلية؛ هي إطار عمل يهدف إلى توحيد جهود المنظمات الإنسانية؛ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي؛ في مجال إعادة الروابط العائلية؛ وتشمل مبادئ وقواعد سلوك لحماية البيانات الشخصية الخاصة بالأشخاص الذين يستفيدون من خدمات إعادة الروابط العائلية؛ وتسهيل لم شمل الأسر المشتّتة؛ والحفاظ على الروابط العائلية؛ وتوضيح مصير المفقودين؛ تركز على توفير الدعم للأفراد الذين فقدوا التواصل مع عائلاتهم بسبب النزاعات أو الكوارث أو غيرها من الظروف التي أدت إلى فترات انقطاع طويل ؛ وتحدد هذه الوثيقة الإطار العام للعمل على مستوى الحركة الدولية.

تهدف الوثيقة إلى منع حدوث الانفصال بين أفراد العائلة وتتبع الأشخاص المفقودين؛ وتسهيل إعادة الاتصال بين أفراد العائلة والحفاظ على هذا الاتصال؛ ومساعدة الأسر على لم شملها كلما أمكن؛ وتوعية السكان المتضررين بحقوقهم في إعادة الاتصال بالأسرة.

وتستند الوثيقة على عدة مبادئ هي الحياد والعمل بشكل محايد في جميع أنشطة الاتحاد الدولي؛ وخدمة الإنسانية وتقديم المساعدة للضحايا؛ والعمل بشكل مستقل عن الحكومات والأطراف المتحاربة؛ والعمل التطوعي؛ واحترام كرامة الأفراد وحقوقهم الأساسية.

تحدد الوثيقة الاجراءات والتدابير اللازمة لإعادة الروابط العائلية بما في ذلك : استخدام مختلف الوسائل لتتبع الأشخاص المفقودين وتحديد مصيرهم؛ وتبادل الأخبار بين أفراد العائلة المتقطعة عن بعضها؛ وتسهيل لم شمل الأسر المشتّتة وإعادتهم إلى ديارهم؛ وتقديم الدعم النفسي للأشخاص الذين يعانون من تأثيرات فقدان الاتصال بالأسرة.

أما دور الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إعادة الروابط العائلية فيتمثل في تنسيق الجهود لضمان تقديم خدمات فعّالة لإعادة الروابط العائلية؛ ورفع الوعي بأهمية إعادة الروابط العائلية وحقوق الأفراد في ذلك؛ وتقديم الدعم الفني والإداري للجمعيات الوطنية في جهودها لإعادة الروابط العائلية؛ ومطالبة الأطراف المتحاربة بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية الأشخاص المدنيين.

وفي كل عام تساعد اللجنة الدولية في تقديم معلومات عن آلاف أفراد العائلات الذين فقدوا الاتصال بذويهم أو ذهبوا في عداد المفقودين من جراء النزاعات المسلحة أو حالات العنف أو الكوارث أو في سياق الهجرة؛ كما تساعد في إعادة الاتصال بينهم أو البحث عنهم أو لم شملهم. وتتحرك سريعا أثناء حالات الطوارئ لمساعدة العائلات على البقاء على اتصال مع أحبائها؛ وبالتالي الحيلولة دون فقدان الاتصال بينهم ووقوع حالات اختفاء؛ وتقديم معلومات عن الأشخاص المفقودين والبحث عنهم؛ وتتبع أماكن وجودهم؛ ومساعدة العائلات وتمكينها للتعامل مع المصاعب النفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية الناجمة عن غياب أحبائها؛ والعمل مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى من أجل

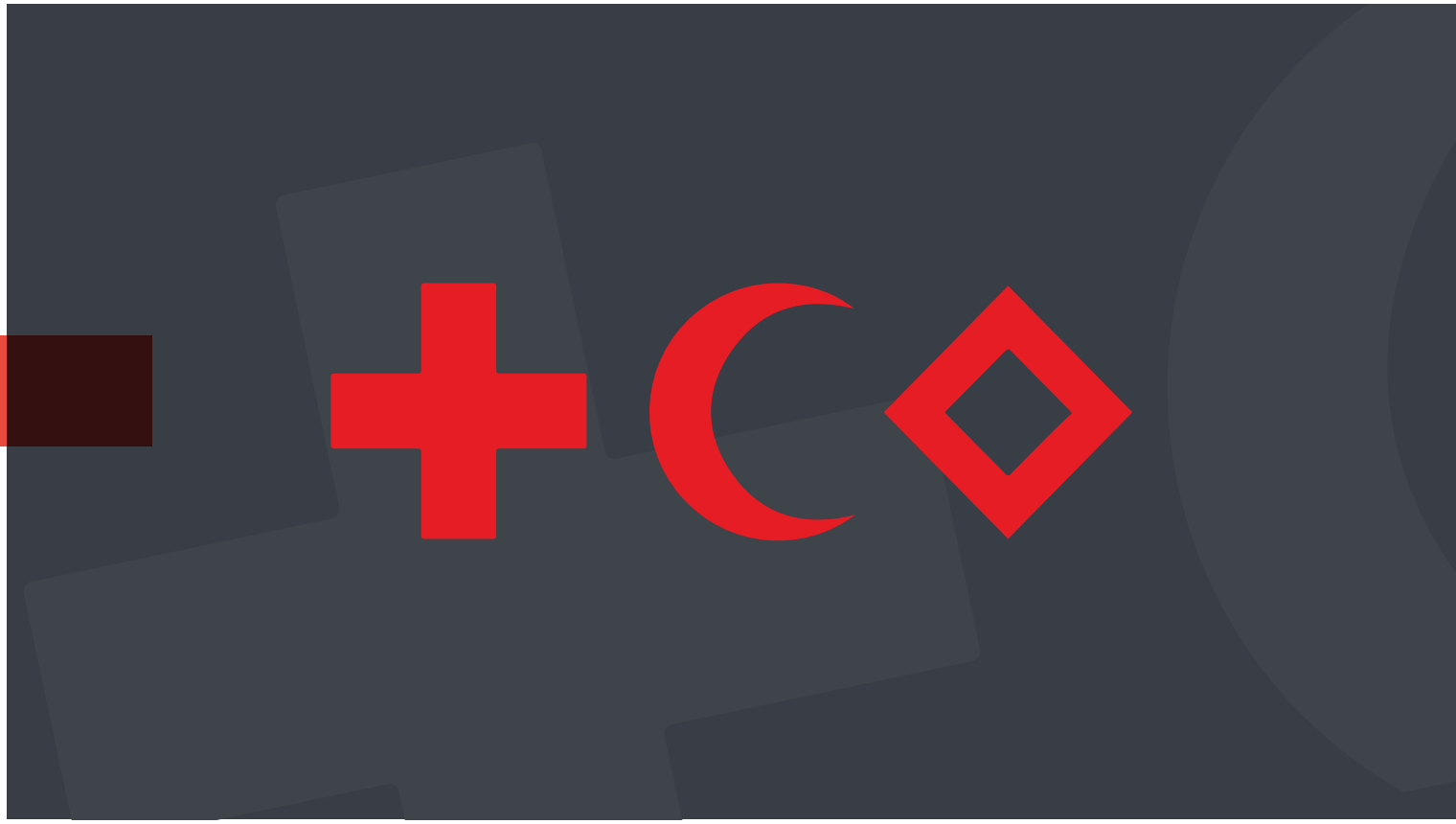

الاستعداد للتعامل مع حالات تشتّت العائلات واختفاء أفرادها؛ وتشارك أفضل الممارسات معها وإسداء مشورة الخبراء حتى ينسق لها الوفاء بالاتزاماتها.

ويأتي اهتمام اللجنة الدولية بإعادة الروابط العائلية لإدراكها بحجم الألم المدمر الناجم عن تشتّت العائلات وغياب أفرادها في خضم الفوضى التي تسببها النزاعات المسلحة وحالات العنف والكوارث وفي سياق الهجرة، حيث إنه مع هذه الأحداث يمكن أن يتشتّت شمل العائلات في غضون دقائق معدودة، مما يخلّف مآسي وحالات استضعاف، وعلى مدى أكثر من 150 عامًا، ظل منع تشتّت شمل العائلات، وتحديد أماكن الأشخاص المفقودين، وإعادة الاتصال بينهم وبين عائلاتهم ودعمها أثناء بحثها عن أحبائها، في صميم عمل اللجنة الدولية الرامي إلى تخفيف معاناة المتضررين، من خلال أنشطة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة لها؛ والتي تأسست عام 1870؛ وتتبوأ مكانة مركزية في الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية في جميع أنحاء العالم من أجل حماية وإعادة الروابط العائلية، والبحث عن المفقودين؛ وتعد الوكالة واحدة من أقدم المؤسسات التابعة للجنة الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف؛ وتقدم الوكالة خدماتها

ـ لا سيما باعتبارها وسيطاً محايداً

ـ مباشرة للأشخاص المتضررين من جراء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والكوارث والهجرة وغير ذلك من الأوضاع التي تتطلب استجابة إنسانية؛ وهي تنسق العمل بين بعثات اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها 191 جمعية في شبكة الروابط العائلية.

كما تعمل الوكالة بصفتها الاستشارية على اتخاذ إجراءات من شأنها دعم وإرشاد وبناء قدرات الدول والممارسين والمنظمات الأخرى عبر مركز جمعيات الصليب الأحمر / الهلال الأحمر لإعادة الروابط العائلية؛ ومن بين الخدمات المباشرة واسعة النطاق التي تقدمها الوكالة ما يلي:

ـ الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم وضمان إعادة الاتصال بين أفراد العائلات التي تشتّت عبر جمع المعلومات وإرسالها ومنها الأخبار العائلية.

ـ تلبية الاحتياجات واسعة النطاق التي تعاني منها عائلات الأشخاص المفقودين؛ وذلك بالتعاون مع الرابطات والمجتمعات المحلية والسلطات والجهات الفاعلة.

ـ السعي عبر إقامة حوار ثنائي وسري؛ لضمان وفاء الدول وأطراف النزاعات المسلحة بالتزاماتها ذات الصلة بتوفير الحماية التي يكفلها القانون الدولي للأشخاص.

ـ مساعدة الحكومات على وضع أطر وآليات معيارية للحيلولة دون دخول الأشخاص في عداد المفقودين وضمان التعامل السليم مع الجثث.

ـ استخدام التقنيات الحديثة وقدرات التعامل مع البيانات بهدف توحيد المعلومات وتحليلها والحفاظ عليها لتحسين عملية البحث عن الأشخاص وتحديد أماكنهم؛ فضلاً عن تقديم إجابات للعائلات التي تبحث عن أحبائها.

وسام الحركة الدولية لإعادة الروابط العائلية

يهدف «وسام الحركة الدولية لإعادة الروابط العائلية» إلى تكريم الأفراد والمجموعات التي قدمت خدمات متميزة في مجال إعادة الروابط العائلية، والاعتراف بجهودهم؛ سواء في حالات النزاع المسلح، أو حالات العنف أو الكوارث أو حالات أخرى تتطلب استجابة إنسانية؛ بما في ذلك سياق الهجرة.

يمنح الوسام في المقام الأول لموظفي ومتطوعي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ؛ العاملين في الخطوط الأمامية الذين يقدمون خدمات إعادة الروابط العائلية في السياقات التي تظهر فيها حاجة ماسة لها؛ بما في ذلك حالات الطوارئ الحادة؛ وتميزوا من خلال خدمة وتفانٍ استثنائيين؛ ويجوز أن يكون الفائزون من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ويجوز أيضاً منح الوسام للاعتراف بمساهمة قيّمة في تطوير خدمات إعادة الروابط العائلية؛ ويجوز في ظروف استثنائية طرح الوسام لفرد أو فريق من منظمة أو كيان خارج الحركة (على سبيل المثال؛ منظمة مجتمعية أو رابطة عائلات أو شركة قطاع خاص أو مؤسسة أكاديمية أو منظمة غير حكومية دولية) إذا قدم المرشح؛ في إطار دعمه لمكونات الحركة الدولية أو تعاونه معها؛ إسهاماً بارزاً في تطوير خدمات إعادة الروابط العائلية أو ساعد في لم شمل العائلات؛ أو في إعادة اتصال الناس بأحبائهم؛ أو استجلاء مصير المفقودين وأماكن وجودهم؛ أو تقديم الدعم لعائلات الأشخاص المفقودين أو العائلات التي تشت شمل أفرادها.

ويمكن تسمية المرشحين وفقاً لواحد من المعيارين التاليين:

1 ــ سجل عمل حافل وعمليات مهمة في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات عادية أو حالات طوارئ.

2 ــ تطوير خدمة لإعادة الروابط العائلية وإطلاق مبادرات إبتكارية من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يمنح الوسام كل عامين بمناسبة انعقاد مجلس المندوبين؛ ويُعهد إلى «منبر قيادات إعادة الروابط العائلية» مهمة اختيار الفائزين بالوسام الذي يهدف إلى المساعدة في الترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية وتعزيز ظهورها وحشد الاعتراف بها داخل الحركة الدولية.

وجاء في ديباجة لوائح الوسام ما يلي:

ينهض الموظفون والمتطوعون في الحركة الدولية العاملون في شبكة الروابط العائلية في جميع أنحاء العالم بعمل رائع بحق يلبي بعض أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية وهي التواصل مع الأحبة ومعرفة أماكن وجودهم وما حلّ بهم؛ وغالباً ما يضطلع الموظفون والمتطوعون بأنشطتهم في ظل ظروف قاسية جداً في مناطق نائية يصعب الوصول إليها؛ ويعملون بلا كلل لسنوات دون اعتراف بجهودهم. وهم بفضل اتصالهم الوثيق بالأشخاص المحتاجين؛ يجدون أحياناً طرقاً ابتكارية وإبداعية للتغلب على العقبات وتقديم الخدمة لمن يحتاجون إليها.

وكان مجلس المندوبين قد أنشأ الوسام في إطار اعترافه بمعاناة الأشخاص المنفصلين عن أحبائهم؛ وإعترافه بالعمل المتميز لموظفي مكونات الحركة الدولية ومتطوعيها؛ وإعترافه بأهمية أنشطة إعادة الروابط العائلية مثل تبادل الأخبار العائلية وإعادة الاتصال بين العائلات التي تشتت شمل أفرادها؛ واستجلاء مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم؛ ودعم عائلات المفقودين؛ والتذكير باعتراف القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة الدولية وقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ بما في ذلك الدور الذي تؤديه الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين.

المصدر: الحركة الدولية

إعادة الروابط العائلية ليست ترفًا

بل حق إنساني

سفيـر الإنسانيـة

فايز المالكي .. فنان كرّس شهرته لخدمة الإنسانية

مختار العوض موسى
mokhtaralawad@arabrcrc.org

إنطلق من قناعته الراسخة بأن الفنان إنسان يحمل رسالة إنسانية؛ وبإمكانه تغيير واقع كثيرين في مجتمعه المحلي والإقليمي والعالمي؛ يستطيع أن تكون له بصمة في فضاء الإنسانية؛ من خلال التفاعل مع معاناة الناس ومشكلاتهم؛ في الوقت الذي انشغل فيه البعض بنجوميتهم انشغل هو بإنسانيته؛ كرّس شهرته لخدمة المجتمع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي سواء بالسعي إلى مساعدة الحالات الإنسانية والمرضية أو تقديم رسائل توعوية لتعزيز الاستجابة الإنسانية للمتضررين من الأزمات والكوارث؛ يحظى بمتابعته أكثر من 7 ملايين متابع في منصة X و4 ملايين في الاستقرام و9 ملايين في برنامج شباب شات.

هو سفير الإنسانية فايز بن أحمد المالكي صاحب تأثير قوي في سماء الإنسانية؛ أكد في حديثه عن جمهور مواقع التواصل الاجتماعي «أن محبة الناس ليست مجرد رقم؛ بل تفاعل مع مشكلاتهم؛ وهناك من يحتاجك ويتمنى منك كل خير» .. استثمر في محبة الناس من خلال خدمته لهم وتلمس احتياجات المحتاجين؛ له إسهامات فاعلة في حملات رسمية للتبرع من ضمنها حملات لجمعية «تراحم» وأخرى لحملة «فرجت»؛ يُعد مثالاً يُحتذى به في خدمة المجتمع؛ فلم يكن غريباً أن تعلن المنصة الوطنية للعمل التطوعي اختياره كأول سفير للعمل التطوعي بالمملكة تقديراً لجهوده التطوعية وأعماله الإنسانية؛ شارك في عشرات حالات الإغاثة الدولية؛ محلياً كان قريباً من الشباب السعودي؛ وقف بجانبهم وساندهم؛ تم اختياره سفيراً لصندوق المئوية «المؤسسة غير الربحية التي تعني بتمويل مشاريع الشباب»؛ كانت له مشاركات ناجحة في إصلاح ذات البين الخاصة بقضايا «القصاص» في المملكة؛ حيث تنازل عدد من أهل الدم عن القاتل لوجه الله بعد تدخله في إحدى القضايا؛ له مواقف إنسانية عظيمة حفرها في

ذاكرة السعوديين؛ منها تبرعه بسيارة «بنتلي» ـ أهداه إياها الأمير الوليد بن طلال ـ لطفل فقد جميع أفراد أسرته في حادث مروري؛ اشتهر بين زملائه بـ «المعقب» لكثرة فزعته للناس وخدمته لهم والتدخل من أجلهم في القضايا لدى الدوائر الحكومية؛ كان حريصاً على نبذ العنصرية ؛ فقد سبق أن أطلق حملة إلكترونية لنبذ التعصب الرياضي على حسابه في منصة X ؛ فايز المالكي الممثل والإعلامي السعودي الشهير لم يكن فقط فناناً محبوباً بأدواره الكوميدية والدرامية؛ بل هو أنموذج يُحتذى به في العمل الإنساني والخيري؛ من خلال عمله الفني لم يكن مجرد نجم تلفزيوني بل رمز للعمل الإنساني داخل المملكة وخارجها؛ جسّد من خلال برنامج «إنسان» الذي تبثه هيئة الإذاعة والتلفزيون على قناة السعودية في رمضان؛ العطاء الإنساني في أبهى صوره من خلال تحفيزه للتكاتف والبذل والعطاء وترسيخ القيم الايجابية في المجتمع السعودي.

مشاركته في الأعمال الإنسانية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من شخصيته العامة؛ فقد استغل شهرته في خدمة المحتاجين ونشر الوعي حول القضايا الاجتماعية؛ ومن أبرز أنشطته الإنسانية المساهمة في علاج العديد من المرضى سواء من خلال جمع التبرعات أو تقديم الدعم المباشر للأسر المحتاجة؛ أو تأمين الأجهزة الطبية والمساعدة في توفير العلاج للحالات الحرجة؛ إضافة للمشاركة في عدة مبادرات لدعم الأيتام من خلال توفير الاحتياجات الأساسية لهم من سكن وتعليم؛ وإطلاق حملات لتسليط الضوء على قضاياهم وحث الناس على رعايتهم؛ واستخدام حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي لرفع الوعي حول قضايا اجتماعية وصحية؛ وإطلاقه حملات للتوعية الصحية للمصابين بالأمراض المزمنة.

تشرف مؤخراً بتكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للأعمال الإنسانية الدولية التي قام بها؛ وسلم التكريم نيابة عن خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة الرياض؛ وتم اختياره ضمن قائمة «فوربس» لأبرز 50 شخصية مؤثرة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛ وفي عام 2009 كرمه مركز الملك فهد الثقافي بمناسبة هذا الاختيار؛ هو سفير للعمل الإنساني في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ كان له موقف بارز في التضامن مع السوريين خصوصاً الأطفال منهم؛ منحته أكثر من 20 جمعية خيرية وطبية لقب سفير لها؛ واستعانت به منظمة الأمم المتحدة في أكثر من عمل تطوعي وإغاثي ومنحته لقب سفير النوايا الحسنة في الوطن العربي؛ كما تم اختياره سفيراً للعديد من المنظمات والجمعيات الخيرية منها جمعية «إخاء لرعاية الأيتام»؛ وجمعية «إنسان»؛ وجمعية «كبدك» المعنية بمرضى الكبد في السعودية؛ وكان سفيراً للنوايا الحسنة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» بدول الخليج العربي خلال الفترة 2009 ـ 2012؛ كما عينته جمعية الأطفال المعوقين بالمملكة أحد سفرائها؛ وسبق أن أعلن رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة الأمير عبدالعزيز بن طلال إطلاق منحة سنوية باسم الفنان فايز المالكي تهدف إلى تدريس المحتاجين وذوي الاعاقة الخاصة مجاناً في أي فرع من فروع الجامعة في الدول العربية؛ وكرمه وزير الثقافة السعودي بجائزة الأكثر تأثيراً في الإعلام الجديد عام 2017 ؛ ومنحه مركز بن راشد للمعاقين بالإمارات لقب الشخصية الإنسانية تكريماً لجهوده وانحيازه للقضايا الإنسانية؛ وكرمه وزراء الإعلام الخليجيون كأفضل فنان خدم الإنسانية.

فاز بجائزة مكة للتميز بفرعها الإنساني مناصفة مع هيئة الهلال الأحمر السعودي والتي أعلنها أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين؛ نسبة لجهوده الكبيرة في مجال العمل التطوعي والإنساني والخيري، حيث سخر شهرته وعلاقاته الواسعة في خدمة العمل الإنساني والخيري، ليس على مستوى المملكة فحسب، بل على مستوى الخليج والوطن العربي.

كما سبق أن حصل المالكي على لقب «سفير السلام» من قبل الأمم المتحدة تقديراً لجهوده المستمرة في تعزيز قيم التفاهم والاحترام المتبادل والسلام ودعم القضايا الإنسانية وتخفيف معاناة الفئات الضعيفة.

قال المالكي عبارته الشهيرة «عاهدت نفسي ألا أكتفي بـ التمثيل .. وأقدم أعمالاً إنسانية» مما يعكس التزامه بالعمل المجتمعي إلى جانب مسيرته الفنية؛ وظل من خلال أنشطته الخيرية والإنسانية ملهماً للعديد من الأشخاص للإنخراط في الأعمال الخيرية والمساهمة في تحسين حياة الآخرين؛ ويظل دائماً وأبداً أنموذجاً للفنان الذي يستخدم شهرته بشكل إيجابي لتحقيق التغيير الاجتماعي؛ وخدمة الإنسانية.

أخبار الهيئات/ الجمعيات الوطنية

الهلال الأحمر الأردني

بالشراكة مع مديرية الأمن العام / الشرطة المجتمعية اختتم الهلال الأحمر الأردني مؤخرًا دورة أصدقاء الأمن العام ؛ التي عقدت لعدد من الموظفين والمتطوعين؛ وتضمنت محاضرات للتوعية بخطورة المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع؛ والعنف الأسري؛ وأساسيات السلامة العامة.

الهلال الأحمر الإماراتي

على هامش فعاليات "جيتكس جلوبال 2025"، وقعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي اتفاقية تعاون مع شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو" بهدف تطوير وإدارة الأنظمة الذكية للهيئة ؛ وقّع الاتفاقية عن جانب الهيئة أمينها العام سعادة أحمد ساري المزروعي، وعن جانب الشركة رئيسها التنفيذي فهد الحساوي.

الهلال الأحمر الصومالي

عقد معالي رئيس جمعية الهلال الأحمر الصومالي يوسف حسن محمد اجتماعاً مع المدير الاقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا باتريك يوسف؛ وأجريا مناقشات معمقة حول تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجمعية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وآخر التطورات في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي..

الهلال الأحمر العراقي

نظّمت جمعية الهلال الأحمر العراقي، ضمن برامجها التوعوية للتعريف بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع، محاضرة بعنوان "واجبات القادة العسكريين أثناء النزاعات المسلحة" قدمها البروفيسور حيدر القريشي رئيس الجامعة الإسلامية في محافظة بابل.

الهلال الأحمر الفلسطيني

ألقى رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يونس الخطيب محاضرة في ستوكهولم بدعوة من السفارة الفلسطينية؛ دعا خلالها المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والإنسانية تجاه ما وصفه بـ "الاستهداف المتعمّد للطواقم الطبية والإغاثية" في قطاع غزة؛ مؤكدًا أن الإدانات لم تعد كافية؛ وأن المحاسبة باتت ضرورة ملحّة.

الهلال الأحمر السعودي

أطلقت هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتعاون مع جامعة الملك خالد والبعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون؛ ورشة استهدفت طلاب الجامعة ومنسوبي ومتطوعي الهيئة؛ تضمنت تعريفًا بالقانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية؛ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

الهلال الأحمر السوداني

بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وزعت جمعية الهلال الأحمر السوداني مواد غذائية على 3000 أسرة في ولايتي الخرطوم وشمال كردفان؛ كما وزعت مواد غير غذائية على 2000 أسرة في الولايتين.

الهلال الأحمر البحريني

شارك وفد من جمعية الهلال الأحمر البحريني ممثلًا بالسيد عادل الجار عضو مجلس الإدارة والسيد علي أحمد مدن رئيس لجنة العلاقات العامة، في المؤتمر الخليجي الأول للهلال الأحمر حول الذكاء الاصطناعي، الذي استضافته جمعية الهلال الأحمر الكويتي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الهلال الأحمراليبي

بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ اختتمت جمعية الهلال الأحمر الليبي ورشة العمل الخاصة بـ الوصول الآمن والقانون الدولي الإنساني بمدينة بنغازي، والموجّهة إلى مديري فروع الجمعية بالمنطقة الغربية. تضمنت الورشة مناقشة إطار الوصول الآمن وعناصره الأساسية، إضافةً إلى استعراض التجارب السابقة والدروس المستفادة، انطلاقًا من أهمية الوصول الآمن كإحدى الأدوات الرئيسة لتطوير وتعزيز أداء الجمعية في تنفيذ مهامها الإنسانية بشكل فعّال وآمن.

الهلال الأحمر الجزائري

استقبلت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة حملاوي ابتسام بالجزائر العاصمة؛ ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالجزائر السيد لورينزو كارافي؛ وتم خلال اللقاء استعراض نتائج الشراكة بين الطرفين وبرنامج العمل الذي سيتم تنفيذه خلال السنة المقبلة.

الهلال الأحمر القمري

شاركت جمعية الهلال الأحمر القمري في الاجتماع السنوي لقادة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدول المحيط الهندي في العاصمة الملغاشية أنتاناناريفو؛ وذلك بوفد ترأسه الأستاذ علي حسن صالح، رئيس الجمعية، وضم الأمين العام دانيل علي سمايلي، وناقش الاجتماع عدة قضايا إنسانية من أبرزها دراسة الأطر القانونية بين الجمعيات الوطنية في مجال إدارة الكوارث الطبيعية؛ وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال تنمية الموارد لدعم المشاريع الإنسانية المشتركة.

الهلال الأحمر القطري

أتم الهلال الأحمر القطري مهمة القافلة الطبية متعددة التخصصات؛ والتي نفذها في جمهورية غويانا التعاونية بتمويل من صندوق قطر للتنمية؛ حيث قام الفريق الطبي المتطوع من مؤسسة حمد الطبية وسدرة للطب بفحص 140 حالة مرضية وإجراء 48 عملية جراحية معقدة.

الهلال الأحمر الكويتي

أطلقت جمعية الهلال الأحمر الكويتي سلسلة تمارين تطويرية متكاملة بهدف تحديد الأولويات ورسم خطط العمل الفنية لإدارة شؤون العمليات في الجمعية؛ وتعزيز الأداء المؤسسي وتحديث آليات العمل التنسيقي والعمليات بما ينسجم مع رؤية دولة الكويت 2035 واستراتيجية الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر 2030؛ وبما يسهم في رفع كفاءة العمل الإنساني.

الهلال الأحمر المصري

أطلقت جمعية الهلال الأحمر المصري القافلة الـ 60 «زاد العزة .. من مصر إلى غزة » حاملة 9800 طن مساعدات إغاثية عاجلة تضمنت 6500 طن سلال غذائية ودقيق؛ وأكثر من 2200 طن مستلزمات طبية وإغاثية ضرورية.

الهلال الأحمر الموريتاني

افتتح الهلال الأحمر الموريتاني مخيماً تدريبياً في قرية «لبريني» التابعة لمركز فصالة الإداري في ولاية الحوض الشرقي، أقصى شرق البلاد، لصالح الفريق المحلي للاستجابة للكوارث، بإشراف الحاكم المساعد لمقاطعة باسكنو الدكتور الحاج ولد عالي.

الهلال الأحمر اليمني

استقبل المدير التنفيذي للهلال الأحمر اليمني أ/ عبدالله العزب، السيد/ نيكولاس فون أركس المدير الإقليمي للشرق الأدنى والأوسط في اللجنة الدولية للصليب الأحمر اثناء زيارته لليمن، تباحثا خلال اللقاء مستجدات الوضع الإنساني في اليمن وسبل تعزيز دور الهلال الأحمر اليمني في الاستجابة، واستعرضا الجهود المشتركة لمساعدة المجتمعات المتضررة.

العائلة بأمان ..

دعونا ندعم تواصل أبنائها..

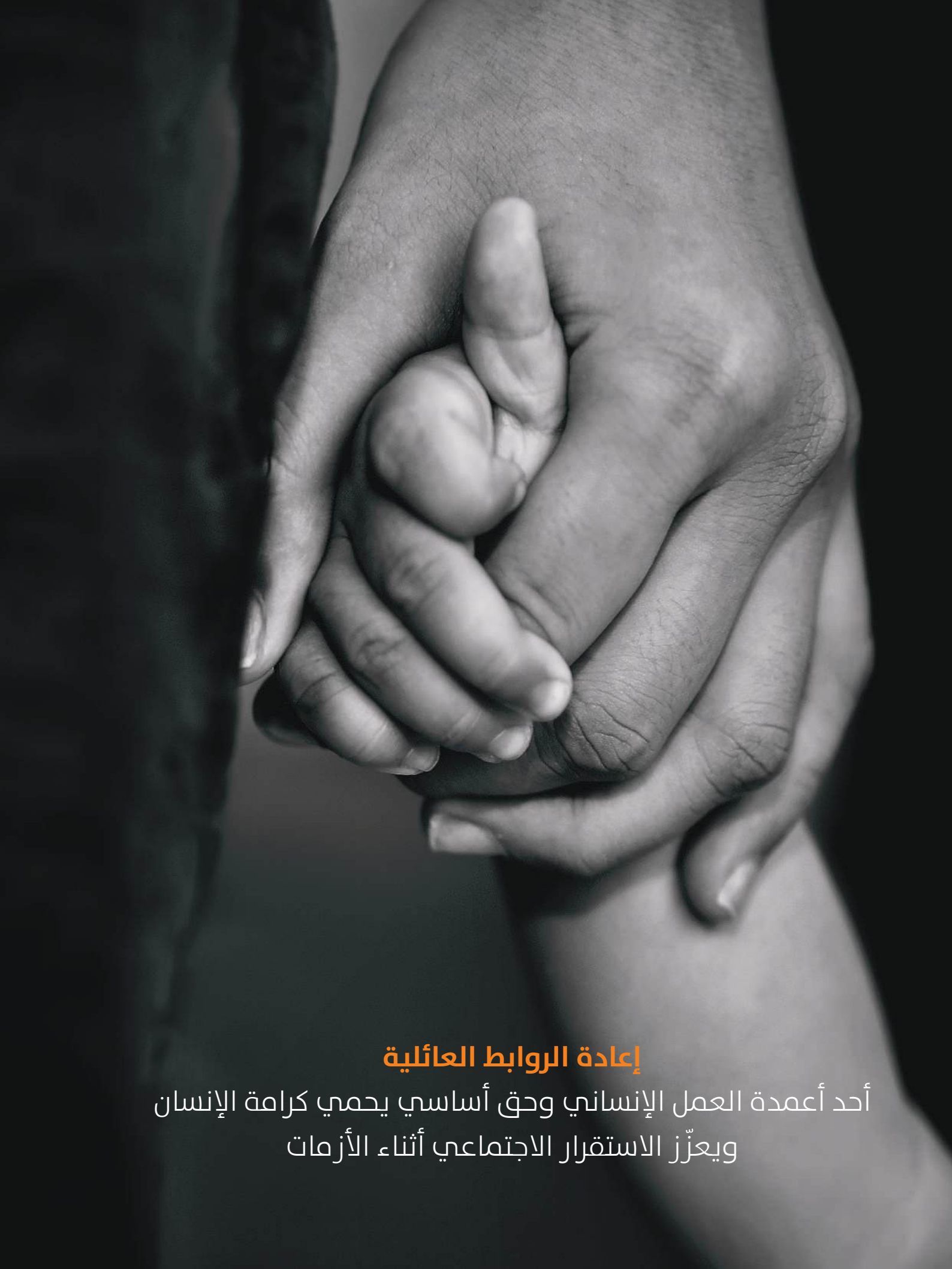

إعادة الروابط العائلية

أحد أعمدة العمل الإنساني وحق أساسي يحمي كرامة الإنسان
ويعزّز الاستقرار الاجتماعي أثناء الأزمات